

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a short note, located at the bottom of the page.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
كتاب أحكام الفرائض التي خصت بنصف العلم أي في
 وكل خير فالعلوم باعتبار تعلقها بالعلم أي في
 فمنها عموم نصف العلم قد خصها هنا بأمرين
 في التزمدي وحالهما والبعض في النسب وإن طاعة التفتي
وأول العلوم ينسب إلى البشر علم المواريث ويظهر ما انتشر
 وأما النبي أن يعلم على العموم من خصوص العلم
 وأيتا الشئ والصيف على أصوله قد نشأ علم الولا
 وافرض الأمه زيد وهو قد غلب للقران مما يعتقد
 فالترمذي والنسائي وابن يزيد وإياهم استدل به مع يزيد
 وعده مسروق إذا انفهم من الذين روى عن النبي
 لأجل هذا **الشماع** تبعه في قوله الجديد إذ يتبعه
 من عمر قلد له وأما ما وافقوا في سبله فانتجها
 أن قولنا وهي من خير الأسماء لا يصفون قدماء على قدم
 أي لا يكونون من الأنساب للناس بل يتبعوا النسب أي
 وقال في المطلب عند قلده في كل ما اطلعه أو فنيته
 لأحواله بأصناف المصنف والنقص عن إمامنا أبي التفتي

قلنا

قلنا معاذ الله فهو من عمر وتلوه قد حج من له أمر
 لطيفة فواعد الوراثة مرجعها لأحرف الشئ
 فالزاي لأصول والنسوان **والبا** أهل الفرض والذكران
 والآل أسباب ورتبة العدد **هنا** أحوال فرض بالمدد
 ومنع الأثر ثلاث كماله بالعصيات والأصول عاب له
وصفة الأخوة والأعمام وارت أصليه بالاستتمام
وصفة الأعمام والأهالي بالرافع من مع ذي الاستقلال
ومرجع الباب إلى الزيادة ولفظه بالوضع قد اتم
 فالسرد ما خرد من اشتقاقه وأجيب كالحج من الخلاف
قابلية كالأزمان جهلهم يؤزتون أفتوا بهتاهم
 ومن رآه ارشاده اختيارا ومنعوا الأناث والصفارا
قابلية شريعة الإسلام ذلك بالتعديل بالشماع
 والإرث بالجلف والنفقة قد كان قيل الشيخ حيناً يعتقد
 وبعدة توارثوا باللهفة ثم ما الموصى أبان قدرة
الحكم الاجتهاد فالذي اهتدك إليه ما خرد وغيره اعتدك
لغيرك الفرائض المترجمة جمع مرفعة وهذا الترجمة
تخص علم فتية الميراث بالحجب والتعصيب للوراث

وفيه أربع من القسابة تخلصوا ما حملوا الأسباب
 زيد علي بن واين مسعوده ثم ابن عباس تمام الأربعه
 ومن اختلاهم خلاهم يرد فواحد منهم بري بن عوف
 وانفرد الشماكان فهدا ومقاد بعظم الوقايح التي تفاد
 ومدانت مسائل من دونه تغزى الى عمان في الجدد
قال ابو منصور البغدادي مؤنه التجهر حق بادي
 بالاشفاق ولذا الموقوفه لميت كان له بمسونه
 والحكم في الروضة في الفليس عن نفسه وقاله الفليس
 ثم ديون الله عنه بالعصا احق ثم غيرها وقد مصنا
 ثم الوصايا بعد دين نعمته لكن ابو ثور لعن في اعتمد
 وثلاث المال بالانفس منة وصايا على الاحلاق
 وما عليه زاد لا كسوزني ما قاله الكهشور **الحسيني**
 فانه يجيز كل ما ملك عند انفا وارث اذا هلك
لا تترعن ابن مسعود ورد بلا مخالف له من لا يرد
 واختاره ابن راهويه واكن وفيه للقبائل ما خذ حسن
 وهو انتقال المال في الحال عندهم فيا لبنت المسال
 فذا بغير وارث مقتبوز **وعندنا** الارث هو المشهور

كانت
 من

وبعده انقسم بين الورثه ماميت لهم تحت ورثه
 زاد النواوي فان تعلق حق بعين قدم المعلق
 فالهون والحبان وموت المشترك عن مجلس مع زكاة لغزى
 ولك ان يقول ان كان النصاب بقى فذا مشتركة العين نصاب
 وان تعلق بالهون والحبان تعلق فاندرحت في الغايه
 او كان بالغافدين وذلك من دخل دين ابن حزم فدمه
 واعتبر المهر في ملووس الحياه على مؤنه له مقتداه
 وكمن التطوع الذي التقيدم حتما على وارثه ما حواه
وعندنا الوارث وجب ان يرجع قبل الدين ما لم ينعن
تدنيب الاسباب عقد وولا قد ربه وميت مال قد عملا
 فبرث الموقوف من غير اختلاف عتيقه والعلس على خلاف
 وقال الحارثي ان يرثه لان خير العالمين ورثه
 وقد قضاه شريح والحسن فرع زياد والحارثي في السنين
 الخبر برونه عن عوسجيه عن ابن عباس وردة الحجه
 فالخامسة الخبر البخاري ضعفه وابن ابي عمير بحسن وصفه
تميم الميراث في اهل الكتاب كالمسلمين للعموم في الكتاب

فان رأو خلافت هذا مذهبيا الى فساد رأيهم لن نذهب
 وهذه لهم بها ومناجيع من غالب الاعصار اذا تبايعوا
 وزعموا ان صلاح الدين قد افترهم وهذا افتراء معتقد
 وجهه الاسلام بالعموم نأخذ مال الميت المسلم
 عند انتفاؤه وارث معين بالارث لا بعينه تدب
 راجع تقوم اذا امتناعه بقصة الميت في خزانة
 من عمر وارث وان المصطفى جعله لاكثر القوم وفنا
وعندنا القرابة المحبولة لا تقضي لأحد حصولة
 فان نزل ارثا فلا يعطى لمن كوتبت منه ولمن لم يثبت
 ولا تقابل ويعطى المسووم له على الاصح وهي
 وجاز صرفه لحادث العتاق وحادث الاسلام وهذا انما
 وحادث الوضع وفي الحرمية هذا وكذا الزكاة تغله امتنع
كثرة العقبة باختصاصه بواحد في الصرف من خلاصة
 وأوردوا الوان ارثا لجرى بطلان ما وصيه بلفظ فمرا
 ثم الذكور الوارثون عشرون **ومن اناث سبعة عشر**
 الابن وابنه وجد وابنه والابن وابن الابن
 والعم والام ينزلون عنه والزوج والمعتق ثم السبعة

بمن

بنت وبنت ابن وأم مشفقته اخت وعشر حدة ومعتقه
في الذكور المحض ارثها النصف للاب وابنه ووزوجها فقط
 كما يحسن في الاناث استغنى الام والبنت وبنت الابن
 وزوجة واخوته الشقيقين **ومنها** المكن بالحقيقة
 الابن والبنت مع الاصلين وان علا واحد الزوجين
 وكل واحد من الزوجين بحوزة المال بحوزة الآخر
 سوى اخ الام وزوج حقيقته والعكس من النساء لا المعتقة
والأصل في ارث الذكور العصبة والفرص في الاناث الا ما اشتباه
 وعند فقهاء من ذكره الا لمصر مع اول الارحام مما ثبت ذكره
 قضى به الصديق ثم بالعمل عليه في طيبة زاد المحمل
 وزيد ابن ثابت **ومالك** والاكثرون خالفوا في ذلك
 والعمرى وعلى الرضا وهو الذي به ابن مسعود وقضا
 كذا معاد وابوالسداء وولد العباس ودوالانبياء
 واختاره اسحق والشعبي وابن ابي رباح والمشهور
 وعن شرح وابن سيرين وعن مجاهد وبعض اصحاب السان
واحمد والحنفى والحسن والمنزى وابن سريج في سنان
 وطلعت وورث بالارحام يتناول بالرد الذي بينهما

بحسب القرص من سوى الزوجين وقال بالعموم ذوالشورين
 والمتأخرون من اصحابنا من ابن ج والى زماننا
 افتوا بميرات ذوى الارحام والرد عند فقد الانثى نظام
 وعن ابي حامد من شمله مخيرا من دفعه اذ علمه
 بن اخيار القرص المصالح وحفظه الى وجود مصالح
 ووافق الشيخ على الاطلاق لم يذره شيخ اراسى
 ثم اولوا الارحام طهره وحدة مد خصصا بالسرد
 وضرع بنت وبنات الاخوة وولد اخوات نسوة
 مع بن اخوته لا يقتله وعم ام وبنات عمته
 وسائر العمات والخالات وطل من ادلى بذي الحالات
فصل في النصف خسابه من القرون من الستة المقدرة
 الزوج والبيت وبنات الابن مع انفراد ولاخت لعيني
 للابوين ولاخت لاثب **والزوج** للزوجة ان لم تحب
 والزوج اذ حصص بالنقصان **والثمن** للمجرب من نسوان
والثلثان فرض الابنتين وبنتي ابنه وللأختين
 من جهته ولذا من الاب ولا يزدوان علت لم تصب
والثلث للام بغير ولد اذ حجت عن اخوة بعد

مغير

وعدد من ولد الام استنوا ذكوزهم مع الاناث والمشوك
والشدة للام اذا حجت والاب واحد وحدة بيت
 وبنات الابن والاخت لايب مع ابنة واخت غير النسب
 وواحد من ولد الام ثقتا وما عدا هذا عن الفرص سقتا
فصل على نوعين حجب الورثة نقص وحرمان لما لورثه
 فالنقص شتمك لدى السورث وضر من حرمانه ثلاثه
 الاب والزوج والابن حثا وما عداهم كان مشتمكا
 ففرع الابن لانا لا استغراق بالابن محجوب بالامثاق
 والحبد لا يحبه الا الاب او متوسط لديه اقرب
 وبالأب الاخ الشتم محجب والابن وابن الابن فيما حب
 ولاب تحبه الثلاثة مع الاخ السقيم عن وراثه
 والاخ للام يكف اربعة اب وحملة ثم فرع تبعه
 وولد الاخ السقيم ستة فرع ارثه كل ستة
 الابن وابنه وحده واب واخوان هكذا يرثون
 وابن اخيه لاب بسبقه وثمان عمته وتشمه
 للعم من اب مصنت مرتبة وحجب المعتق طر عصبه
 والبيت والام وطل زوجة لا حرمون باساق الامتة

واخ
 انتسب

واسنة الابن ابنة شجيرة وابنتان عند فقد العصبه
 وطرحده نام لحجب ولا ب لحيها اثنتا الب
 وذات مرتب مطلقا مقدمه منها على بعداه بالمنع دمه
 ومنع قربي الام لاستنبعد من غيرها لا العكس فيما قبل دوا
 والاخت من كل الجحانه كالاج ثم الشقيقان عند الزوج
 لاختوات الاب لمنه فان وخالف الزهري في ذ الشات
 والحسن البصري والغيره اذ جعلوا اقبه مصيره
 لاختوات الاب من العتقه كعق في الرتب المحققه
 وكل ارث بالفروض استغرقا تمنع منه العصبات مطلقا
 ومن تنصرفه ارثا لعدم بالرق والتفرد قبل الخدم
 لا يحجب الغير ومن كحجب تحجب فالحق له به واجب
فصل ابوالميت وابنه لسفرقان المال دون تحبسه
 والنصف للميت بالانكران والابنتان مطلقا ثلثان
 ومثل حظ الابنتين للذكر مع الإيات في اجتماع يعسبه
 وولد الابن حيث انفردوا كولد الصلب اذ انفردوا
 والابن في صورة الاجتماع بمنع فرع الابن بالاجتماع
 وبعد نصف بنته الباقي لهم ان كان منهم ذكر يعسبهم

في العسر

اولاً فسد المال ما لم يكن للقلب بنتان بنصر بنت
 الا اذا عصبتهن ذلك اسفل مهن خلف يدك
 وولد ابن الابن مع الاحفاد كولد الابن والا ولا د
 وانما العصب الفرع التي من البنين حقها لم يثبت
فصل ابوالميت بالفرض كحق مع ابنه او ابنه فرعوه وحسب
 تعصبيه مقدمهما وبهما مع ابنة او ابنة ابن متهما
 والام سد سطا وثلاث سبقا وثلث الباقي لها وقد اختلفا
 في زوج او في زوجة وابوي وذا ان إن غرا ما لغو لم تبار
 والجدة لوالد لكن الاب يسقط أم نفسه اذ يطلب
 وفصت الام به بالسرد في العرسين دون الجسد
 وتسقط الاخوة باعوان ولجدة فيه الناس في وافر او
 والسدر الجدة والجدة من جهة فترشق ارجعات
 المدليات باناث خلصت وامهات الابن اذ خلصت
 وامهاتهن مع أم التي اب وام جدة لم يحجب
وضابط المذكور كل جده ادلت لمخص نسقا في العدة
 او باناث كذا كور لا التي بدكر من او اناث ادلت
 والحكم من الجذات بالمشال يظهر ما فيه من الامثال

فان تزدد بحقيقته فتروى نفسك واستعمل طريق الفرع
 من ضابط الكيفات والمنازل ودرجات صاعد وشارل
فصل اذا ما انفرد الاعيان بالفرع الارث كلف كانوا
 كذلك العلالت **والمشركه** من العموم منهم مستدركه
صورتهما زوج وام ولد ام وصنوه شقيق وحدا
 فشارك الشقيق فيها الاخرى للام في فرضها الذي خوشت
وسوت ما في الملقحات مع تيودا المعقبات
 واكرم في الصفرين بالتعداد كولد الاولاد والاؤلا
 واخوة الام الذكور والاناث شيان واثنان لهم مثل الثلاث
 واخوات الابوين والام عصبه مع البنات فاحجب
 بهن من الاثر في الارث تشب وطم من لاخوة قد غلبت
 من الفرع منهم بالاحوة الا الذي خص بنصر السميه
 من عدم الرد لام مطلقا من ثلث لستدر قد اكلت
 فانهم بالجد يسقطون والاناث لا يعصبون
 ولا يشتركون فرع الام لذلك الاعمام وابن العم
 وطم من ليس له مقدر من الفرع وانما تشب ذكروا
 او معق عصبه يستغفرون واخذ الفضل على التقصوا

فان

فصل ولا العتق بعد السب معتبر في الارث بالنسب
 كعصبات نسب والاخوه من الجد عن اب هذا يوحى
 مراخوة وان اخ **والجنبي** يجعله كنسب مقتبل
 وهو اخيار البغوى فعلى هذا ابنه موخر كذا السولا
 ومعق المعق بعد العتق وعصبة على النسب
 وليس للاناث فيه مدخل سوى الذي عتق او تفضل
 بعقته او لعتق انما بسبب او الجدار علما
فصل اذا اجمع اخوة وجد او اخوات فانك من جد وجد
 اذ هو ما استعظمتها العلما وقال قوم ليه منعدها
 وفي زمان الخلف الاربعه قدمه بعض وبعض منه
وسال القوق عنه المصطفى مكررا ومن السوال الحفنا
فقال تلغى اية الالائه ولم يكن فيه اخاص لاله
ولمعا دارسل ابن ثابت رساله ماله به ثابت
يقول فيها انه قد اختصم من ارثه مع فريوت خصمه
 وانه كلم فيه عمدا وبسوي ما قال لم ياتسدا
فانما حرمه عمه واعتزله ثم اتى بعد فليد من زله
فقال ما تقول في اخ وجد فغير ما قلت قد ملو حبه

مخرج الفاروق أيضا غصبا ثم انا بعد ما تلتبب
 فلتب الجواب عدة في قنيت وبعد ما عليه فيه ما عتبت
 وكان مال الجدة مثل ثوبه من غصنها الثابت فيها ثوبه
 وهو على ساق وغصنها ثبت من بعده غصن علاه وثبت
 فالساق لسقي الغصن لم يرجع يسقى ما حدث عما يتسحق
 فخطب الناس بما قضى عمه وبما الذي قضى به زيد أمم
 وقرأ القنينة فوق منسوبة ورجع الناس له في حشره
 فانظر الى هذا الشأن ما اسماه في حق زيد والذي استفتاه
 ومن عجيب الامران عمه كان لاثر الجدة حيثما ذكرنا
 وبكرة الكلام فيه حيدا وبعد هذا الامر صار جدا
 فعندها استفتاه والصدق من الجدة مال والد حقيق
 وابن الزبير وابن عباس معه فيه على المقدم كل شعبه
 مال ابن عبد البر والحيات محققون فيه في القرابة
 فانه من القضاء عن عمه شغل مع ما قضى فيها امر
 اما على وابن ام عمه فلم يزد اولد اعن حيدا
 لكن على معه قد فرضت للاخوات الوارثات وقضا
 بقسمة الفاضل بين اخوته وبين جد وارث بنسبته

امثا

امثا ابن مسعود فاخوة الاب استفتهم مع الاشقا النسب
 من عدد وقال من لا يرث لا يحجب الوارث عما يورث
 وتول زيد فيه من سواه اعدل فلتنهم هنا نسواه
 فهو مع الذكور والاثناث من اخوة المحضين الميراث
 من ابوين او اب اذا انتفعا عنهم جميع اهل ندر من عرفا
 بحقه الاكثر من المساهمة من ملك المال او المقاسمة
 ولهم الباقي فان كان فله التزاما نفقة من المساهمة
 من سندس او ملك للباقي او قسمة ككتصر بالاخلاق
 وعند الاستغراق سندس المال يغير من الجدة بلا اشكال
 بالقول او يزداد بانث بين والزوج والامر بغير ما بين
 وحيث يبقى سندس تحتش به كالام وابنت بين ليس ستيه
 لكن بعد الاخوة الاشقاء عليه اولاد ابهم حشا
 وبعد ان ياخذ ذاك الجدة ان كان منهم ذكورا يرد
 ونسبة العلات اول تكل والنصف للاثني على المستيقن
 والثلاثان للشفقة است والفصل منتف بهذا الشأن
 لكنه عن نصفه مديفصل وهو كنفوع الاب عنها كفضل
 وحكمه مع الاثناث كالاخوات ياخذ بالتعصيب ما لم يفتح

في غير ادرية اذ تعرف
لشوة وجعلوا التلدين له
اربعة ما اليه المنته
بضع وعشرون في خمسة
وهي على اصول زيد كذرت
الاخت والامتران كل مع
فاكلت في قسمتها وسمها
وبلت الباقي لام حفت
باضه الجدا بالاستيق
زوج وام فرا سقيف
يشركه الشقيق عند قسمها
اذ افرضوا ان اباهم حجر
ومن هنا لقيت **المشركه**
وتعها جد وام مسعوده
لاشه وما بقي من قسم
خصا اخت في عموم يعقده
الاخت نصف كامل ويرجع

سهمان لاثنيين وثلاث اربعه
وعنه سدس المال للام وما
ومذهب الصديق ثلث المال
ومن علي نصفه للاخت
وقيل بعد النصف ثلث الباقي
وماك ذوالنورين ذي الرراشه
سميت **الحرقه** التي خذت
وهي التي تعرف **بالسيفه**
وماك تقوم انها **مستدسه**
ولهم المسلة **المتمشه**
واخوان وام اختان معاً
من ارشه سميتها من اربعه
والمنبريه التي باللوفه
اب وام واختان مطلقاً
اذ قال في الجواب عاده ثمنها
ثم الى **النسعين** ايضاً شيدت
وكلمه اخافها **ليد**
وزما قيلت بغير قيد

افسيفه وعد اربعه
صورتها وزوج ومولود

جَدُّو أُمُّ وَشَقِيقَةُ النَّبِيِّهِ وَأَخْوَامُ وَاخْتِ لَا يَنْبَغُ
 مِنْ سِتَّةَ يَلُونَ أَضْلَافَتِهِمْ فَالشَّدُّ مِنْ وَاحِدٍ لَا يَرْسَمُ
 وَمِلَّتِ الْبَايَاتُ لِحَدِّهَا تَرْضَى فَانْكَسَرَ السَّهْمُ بِغَرَضٍ مِنْ مَعْرِضٍ
 وَمَضَى الْمَخْرَجُ فِي مَسْأَلَتِهِ وَغَنَى الْإِثْمَانُ عَشْرَتَهُ
 لَلَاثَةِ لَأَمَّةٍ وَالسَّبَابِ فِي لَلَاثَةِ لِلْحَدِّ مَا تَقْصُرُ
 وَتَشْعُورُ لِلَاخْتِ سَبْقِي وَاحِدٌ لِلْخَمْسِ لَتَسْعُونَ بِضَرْبٍ وَارِدٍ
 لَمْ لَزِدْ عَنْدهُمْ **مُخْتَصَرَةً** وَهِيَ مِنْ عِنْدِهِمْ مُنْتَصَرَةٌ
 أَيْ وَاخْتِ مِنْ أَبِ حَقِيقَةٍ وَأُمُّهُ وَاخْتِ الشَّقِيقَةُ
 مِنْ سِتَّةَ كَانَتْ وَحَدِّتْ عَنْدَنَا مِنْ ضَعْفِ سِتَّةٍ وَعَشْرِينَ هُنَا
 لَمْ الْيَتَمَتَّانِ وَالنَّصِيفِيَّةُ زَوْجٌ وَاخْتِ فِيهِ بِالسُّوَيْهِ
 وَالْجُزْئَانِ أُمُّ وَأَبٌ وَاحِدُ الزَّوْجَيْنِ فَيَمَانِسَبُوا
 أَمَا الَّتِي بِالْأَمْتَانِ عُرِفَتْ مَخْشُوعَاتُ بَدَا الْعَرَفَتْ
 وَتَسْوَةُ أَرْبَعَةٍ وَسَبْعَةٍ بَنَاتِهِ وَالْأَخْوَاتُ لَتَشْعُورُ
 فَاضْرِبْ حَسْبَ مَا هُنَا مِنَ الْعَدَدِ مِنْ بَعْضِهَا يَبْلُغُ ذَلِكَ الْمَدَدُ
 الْوَزَادَاتُ بَعْدَ سِتِّيْنَا وَمَا تَيْنِ مَا ذَلُّوا التَّيْسِيْنَا
 وَهَذِهِ فِي أَرْبَعٍ وَعَشْرٍ بِالضَّرْبِ غَنَى إِلَى ثَلَاثِينَ
 مِنَ الْوَفِّ مَعَهَا مِنَ الْمِثْلَيْنِ ثَمَانٍ قَدْ أَضِيقْنَا لِأَرْبَعِينَ

مضرب

ثم

ثُمَّ لَمْ مَسْئَلَةُ الْمَبَاهِلِ وَالْأَلْتَرُونَ جَعَلُوا كَأَعَابِلِهِ
 إِلَى مَا نَبِصَبَ أَثْمَهُمْ مِ ابْنِ عِيَسَى بِبَعْضِ سَهْمِهِمْ
 خَالَتُهُمْ كَالْمَاعِنَةِ اسْتَشْتَرَتْ فِي سِدِّ بَابِ الْقَوْلِ كَيْفَ مَا لَهَا
 وَكَالِ مَنْ يَاهُلُنِي يَاهُلَتُهُ وَحَتَّى تَنْظُرَ فَمَا قَدَسَتْ
صُورَتُهَا أُمُّ وَزَوْجٌ انْفَرَدَ مَعَ سَقِيقَتِهِ وَشَبِهُ مَا وَرَدَ
 وَالْقَوْلُ فِي مَسْئَلَةِ **الْفَرْدِ** مُشْتَمِلٌ عَلَى الْحَكْمِ بِالْأَخْبَادِ
 لَأَنَّهُمَا مِنْ سِتَّةٍ لَمْ انْتَمَدَّتْ لَتَشْعُورُ بِعَوَلِهَا مَا اسْتَبِيهَتْ
قَالُوا مَعْنَى مَرَدَّهَا أَنْ قَبِلَتْ سِلَّةً لَمْ عَنْ الْمَامُونِ أُخْرَى **مُشْتَبِهَةً**
 فَيُؤْمِنُونَ وَابْنَتَيْنِ أَحَقَّقُوا وَقَبْلَ قَسَمِ مَوْتِ بِنْتِ يَتَمَحُ
 سَالَهَا الْمَامُونُ فَرَعَ أَلَمَتَهُ فَلَمْ يَلْ بِهَا إِلَى تَلَعْتُهُ
 بَلْ يَنْصَلُ الْحَكْمُ فَوَلَّاهُ الْقَصَا وَهُوَ ابْنُ عَشْرِينَ وَكَانَ مُدْرِفًا
 أَمَا الَّتِي إِلَى أَبِي عَبْدِ **الْمَلِكِ** فَهِيَ الَّتِي يُؤْفِكُ عَنْهَا مَنْ أَفَكَ
صُورَتُهَا أَنْتِ وَزَوْجُكَ دَقِبَ عَنْ أَرْبَعِينَ نَقْدًا النِّصْفِ ذَمِيمٍ
 فَخَذَتْ فَرْدَيْنِ مِنْ ذَلِكَ الْعَدَدِ فَقَالَ هَذَا حَكْمٌ وَاحِدٌ أَحَدٌ
 أَنْ كَانَ لِلْمَيْتِ شَقِيقَتَانِ وَكَانَ مِنْ أُمِّ لَهَا اخْتِ أَنْ
 وَأَرْبَعٌ مِنَ الشَّخْصِ خَلَقَتْ فَعَانَتْ الْجَوَابَ مَا يَحْكُمُ
 وَبَعْدَهَا **الْفَرْدُ** وَجْهٌ ذَكَرُوا وَهِيَ يَجْمَعُ وَخِيَا يُذَكَّرُ

من أمته
مستحقها

وبالشريعة أيضا وصفت
 أم وزوج مودة اخنان من
 عنتمى القول انت مر عشوة
 فمن تفي القول تفي الشقايقا
 ولقبوا ام الأرامل التي
 ثلاث زوجات وجدان مع
 واخوات اربع لا تيسر
 فكل مال الميت الذي ترك
 م الى الدينار ايضا نسبوا
 وهي ابنان زوجة وجدته
 واختهم من ضعف عد الاخرة
 فالأخت منها خصها في الفسحة
 وعامر الشجعي قد احكمها
 ولهم عشرة موروثة
 وهي سفيقة وجد مفرد
 ولهم مسئلة المفادده
 عن ابن مسعود واخرى ناقصة
 لأنها ما تصناه انصفت
 ام وعن شقيقين ما اشرت
 صخرة الأشهم لا متكسيرة
 ولم يكن فيما ادعي شواقصا
 مبلغها بالقول سبع عشرة
 ثمان من اعيانه كذا اجمع
 مبلغها ما قد مضى في رسمه
 من الجميع لاستواء شترك
 مسئلة ما هنا فتشيب
 واخوة مثل الشهور وعنده
 تنج وانتمت لسمها
 سهم وهذا باساق الأمتش
 فلتسبوا اليه ايضا اسمها
 م الى العشر من الموضومة
 ومن ابيه واحد لا عديد
 فالهم مرتعات وارده
 لأصل عبد الله مثن عارضة

لقد

زوج وأم أخوات أم فمسا
 او بها يرد هاللسدس
 ولقبوا مسئلة بالعالمية
 م اخ سقط عند الاكثر
 بد قال شد من المال للأم وما
 فضل من الارث بين الذي
 وتكرم العائلا لمناصف
 خلف ولية ميراث منيع
 ووهب الناقلة عن ما منسا
 وانما غفل هذا الظاهر
 عن داود عن طائفة سواه
 والحكم في نقل نصوص الشايع
 وسبب الوفاة ان السولا
 اجراءه في ميراثه وهو عجيب
 والامويون العهد عميد
 وخو بعض عندنا لا يرث
 وتكرم المرتد والزندق من
 ستون فيها على بقول حرجا
 وذا ان سقضان ما لم يقتر
 زوج وجد م أم نال سب
 الا ابن مسعود قد لم يذكر
 فضل فهو قسمة بينهم
 ومسلم فعنا النبي الاظم
 لدين اسلام وعهد سالف
 ثم الولد مايت وما امتنع
 جواز ارث الكافرين المؤمنين
 وصاحب الاستراون ذي المظاهر
 عن سلف الاممة قد حكا
 بعد ربي الوهم وفي التدا منيع
 لما راه عنه نصا فقتلا
 ومثل ذا غنا بياضه وجب
 قد ورثوا المسلم كافر اعمز
 وما لجزيرة حرة زوة يورث
 ارث كما لا يرثان فاشتهين

مع ما

كذا أخوريت ولو كوتبت لم يثبت ولم يورث بحكم انبساط
 وبين منفي وبين من نفا ينقطع الارث بحكم الانتفا
 وابن الزنا وورثا المقتض وبأخوة لها قد فرصت
 واجهل بالآخر من ميتين يقتضي بان لا ارث بين ذين
ووقف الميراث ايضا في كنه تاي عنه لم يات حشر
 قبل حكم بالمات يوقف ميراثه وعنده حتى يعبر
 كان تقوم بالهالك بيبه او مضي مدة معينة
 كذا الاسير والمفتقر لغايب للسيرة يتجه
 فائدة توقف ارث المشكل له وعنده لبيان مشاي
 معاملة لاسول الأحوال في احواله وحكمه لا يخفى
 والمشكل الذي استوت حاله ولم يثبت وانهمت آياته
 فواجب في الشرع ان لا يترك ما عاش من الدنيا وان لا يترك
 فتارة بجعله مثل الذكر وتارة انثى لا تتوارى الف كسر
 ومع وارت سواة يقتض بالاحتياط نسبة وفرصنا
 في الحالين باخذ المحققا وتوقف الزايد عما حققنا
 ولا يكون ابد ازوجا ولا ابلا لا جدا ولا اصلا لا
 وكل واحد حال زابده وفسر على هذا الفروع الواردة

كذا الأسير

يزد واحد لكل مرتبة ولا تضاعف عدد اذا اشتبه
 والحكم فيه اذ يكون شكلا فعتبر بمثله اذا اشتبه
 وقيل بالثدي وقيل بالمبال او هيئة فيه وقيل بالسبيل
 وعن علي وشرع يعتبر بعد الاصل لا حيث يختبر
 مان يزد ضلعا ما نثي مني قد زادت به الخلق حوى اذ رقت
 فالعشر والست خصان الذكور وهو يزيد واحد اذا كسر
 وقيل ان الاعنبار بالافطار وقيل بالاسنان عند الافتقار
 فعدد الفقار كالذي اقام ادم قبل الارض من دار المقام
 وهم على دي السن يدخلونها وهي بالثون وعشرها انتهى
 وعد ثمانية عن الحسن تروي وما ادعاء الخبر حسن
 ومن الثنون وهي مجرى معهم كخلفان من صفات جمعهم
 ثلاثة كخلفان النسيوان واربع ثوبه من الزكوان
 اشارة لنقص عقليته طائى مبيناً من السمت
 حاة في الروض قبل الحرم ومن الخناث ما استنبأ من امره
قاعدة يوقف للحمل التمام قسمة ميراث بوصف الاهتمام
 ومن سقام ارثه بخلافه كولد فحل ثرا على سلمته
 يعني على ان هل لا نصاة عدد نقيل بالاربعة انتهى المسد

عند ابن كعب والوسيلة ما عجل كام اولاد ان اسمك اعجل
والشأن في كماله في ارض اليمن رايت خمسة محل من زمين
وصاحب الكاوي يتواصبوه من الذكور ولدوا في دفعه
وقلهم بقوة مد انتصروا وكان من اعضاءهم بعض قومه
والثلاثة اصحاب تالوا الملك لا ضبط لعدوه وذا حق عسلا
وقد حكى ابن المرزبان اخبار في امرأة مدولت بالانبياء
كسبا به من الذكور اثنا عشر عاشوا وقالتوا وذا الامر انشور
فغضب العاصم عن ابن الهيثم محذروى ولست به يتهم
عن زوجة كانت لسليطان علي بغداد الفت ما بسطن جملا
كان كسبا فيه اربعون طر في كوز عتيروا سبينا
وركبوا مع ابيهم كسبا وسموه صررا سفسرا
يتهم الذي لديه زوجان من الكفر والامان مختلفان
رايهم الطلاق بالاولا اشتباه منع من ميراثه الذي احتباه
كناح معتقة في مرضه قيمته شبيهة بلث عرسه
اما اذا جمع شخص طلقا فرضا وتعتب كزوج اعتق
بصفه هو بها هل احسن من بصفه هو بها هل احسن من
بالحسين فيه خلف **عندنا** وول الزكاة مثله تعيشتا

والداع

قوله ائمة ومنهم واحد من الخلف محض من مشروع الاثم
والنصرانه ههنا احسب ما عالم يكن حجت له في جهته
اما ابن مسعود في السكوا ومن الجبوس او تاج مشتبه
تاخذ من المشهور بالبشوة لم ياتوا في حق من فسطا
وما لك يقولنا ذاك كما وللامام **الشأن في** منا طهورة
رها هنا القوة حيلة اخرى اوقله الحجب مثال **الاول**
بان يكا الام واما الثاني كوا حجت له قوله من
بام ام هي ختم بالث فوله من منه فتلك السابقة
فصل اذا الوراث كانوا عصب في القسم شبيهة بمحض البناات

زوج من القسم اتفق قوا واد
ان زاد واحد من ابن عتسم
مخضه بالفرص من اقسما
ومن الولا مقدم بحلته
بحكم من الميراث بالسو كلاء
ان وجدت اخت وقت تشبه
وقيل لا بل بها بالمتشوه
قد رزقوا من منه ذلك انضط
واحد والحسن فيهما
في هذه حجج بها من باطنة
او امتناع حججها اذ لم يكن
اخت لام وهي بنت تلك لسه
فامه اخت ابي الانسبان
بنتا واما الثالث فتعبدت
بها هذي البنت وهو ما استبين
ام لامه واخت لا حجة
فالقسم شبيهة بمحض البناات

لعله
الامات

وفي اختلاف الصنف كجعل
بجعلها في الضرب أصل المسألة
تظهر في مخرج ذلك الكسبر
لا النصف فاشان لديه مخرج
ومن اختلاف المخرج الأثر في
كسبر وثلاث مخرج
وأصلها الحاصل مثل سكر
وان تبأينا جعلت جمعه
بجد **جدي** مخرج ضعف ان ترو
وضعها في عال بغير لبس
وضعف هذه بصيرتها
وضابط الاعداد في القدر اخل
ان اذ لمب الاكثر والنقصان
او جزيئة ما لوفيق الجوز والافل
والمتداخلان فيهما اتفاق
فرع عرفت أصلها وانقسمت
وعدد الصنف الذي هنا انكسر

ما بين

فان تبأينا قسمة العدد
وتضرب الوفق الذي المواقف
وان على صنفين منها انكسرت
من عدد الرؤوس في الصنفين
فيضرب الوفق والاشركا
في الأصل بالمول فان تداخل
والوفق في كامل اخرى يضرب
ومر عليه كل كسبر تبعه
فان تزد معرفة الصيب
فاضرب نصيبه من الأصل بما
فرع من النسخ انعت المناقحة
في ميتين يتعاقب لهن
في الحيت الثاني اذا ما ورثه
وارثه منه دارث الاول
ونقسم المال على البقية
لموت بعضهم وان لم يخص
فان يكن نصيب هذا الثاني من سابق منقسم الشهيان

بحسب المسئلة الأخيرة فذاك أمر أثبتوا الحشر به
 اول يكن هذا فوق المسئلة ضربيه او كلوا في الاول
 ومحت من اثبتا جملت من له شيء من اولته
 ياخذها فيما بعد اذا ضربت ومن مير له شيء كلب
 ياخذ من ضرب بهم الثاني او وقت ان كان ذا وجد ان
 الاختصار بعد سنابر العال اولي اذ لم يعد بعضها
 ثم لقسم الترات طروف **خمس** وفيها صور **تفرد**
 بحسب التسرو وغيره ولا حصر لها وان ذكرت جملا
 لا ينال الحولا ساجل له وربما استغنى بضرب الامثلة
 وانما شئت بالفرايض لانها تحتاج العس رايعن
فايدة اصل الفرائض الحسنا والضرب والعلم حكم الانتساب
 ومن الحساب ذو وقت مصنف وعلمها قارب انه يفات
وهذه مسلة بالمع من الكسور في شئ تفقه
 من حكم ضرب واحد ونصفه من واحد وثلاث بعطفه
 وهكذا الربع وخمسه تقربه في واحد وسدسه
 وسبعه ومن ثلثي وثلثي والعاشر مع ترتيب في جميعه
جوابها خمس ونصف كل من ضرب في الاعداد كيف ما انفصل

خمس

فخرج النصف عليه بقسم عشر وواحد له به برسم
 وواحد وثلاثان بحسب من واحد وخمسين بنسب
 العطف للثبوتين والتسعين بحسب الحاصل الذي استتم
 الحاشية وثلاثان وقس عليه كل صورة لم يلبس
طروقة يزداد تسع مطلقا عن تسعة بقسمها لحقتا
 وخرج الثلث معشوم عليه فقس على اهل ما انتم اليه
كديوة من اراد المجرى يذهب ملكه بالحشر
 فقيه في اول يوم كسب مثل الذي كان قد ما انكسب
 وفيه قد طهره بالصدقة مما حوى اربع محققه
 وبومة الثاني به تصدق ضعفا والاربع مد تصدق
 وهكذا الى الثلث ورابعه فتقد المال على ثلثيه
جوابها كانت لديه اربعة اول يوم مدانات ريعه
 ومن الاجارة اذ كرمها لذي من منبسط منزع في الحسب عرصا
ملغزة من العويعر ذكرت مع فروع في امكان شكرت
 ابنة جلة وبنها معا ورنما برات ميتا احما
صورها العا من الامام الجبري وهريه معروفة فاؤلسر
 بابن لبنات امرأة ليسير كاف لست بينهما الصغين

بومه

واحد

بنت فأصحبى بعد لها الحالتة وهل له بنت لبنت خاليتة
 ثم اتته بعد هذا بكثرة فصارت الذرية له اذا ذكر
 جدته من قبل الاساء وامته للمن بالاساء يتوا
 اذهن من ابيه ثم اتت رب فكلها الان بذات عترب
 ان مات هذا الولد المتدسب وليستوى املت لا يفتنست
 فاعطى سدس الحرة المحشوما كبرى وصغرى اربعة المعلوم
 وامرأة تأخذ بالامسومة من غير حجب سدس المعلوم
 ومع زوجه تجوز الدفقا من العير يتناهب هذا عي
 لغز ان اخت واخ مدخلت من ابوين ولا رث فعت
 سبب الا فوق المذكورة فاستنوا في تسمية في الصورة
جوابه المسئلة المشد له اذ شاره اخاهما في الزله
 ثابتهما التي تقول امسوا في قسم مال ميت لا يجسوا
 فان ولدت ذكر امف ردوا فان له والارث تدنا بذا
 وان يكونا فله وان البد التي فلا حق لها فيما وجد
جوابه زوجه كل عصيه سوى اب والفرع منه ما شئت
او ان ولدت من محاض ذكر ارمع انش ورتا وشكرا
 فان تكل انش لهنه لحسد فذلك زوجه لاصل تكرم

والا امان

والوارثان معها اخستان شقيقنا الميت من اعيان
 او ان ولدت ذكر اتمسع وان تكل انش فليقتل
 فتلك عرس ولد واكادث بنت واحسان وزوج وارث
 وان ولدت ذكرا فلي ولده وان تكل انش فليقتل
 فتلك بنت ابن لميت فان زوجه لابن لفرع ثاني
 ومعها من حليته بنتان وان اتت بالعتس في النكاح
 فهي هنا فرع لبنت الميتة وزوجه ابن ابن لذلك شئت
 والوارث النكاح لميت الفرع والبنت والاصلان عند الجمع
الحجزة شحمتان كل منهما قال فكل **جواب** ذا التهم
 بزوجه ابنتها تحت ليل ما نجا ابني به ما اضلعا
 وانما كل منهما لا حدر عم تبدا بصلاح الحدر
جوابه اخ لام دحلا بام والد له ومباح لا
 من تلك فرع فهو عم الرجل وهوله عم غير حلال
 لطيفة شحمتين عم يدعي وهو ابن خال من دعاه شرعا
 جوابها خالك عمدا تكل ام ابيك فبهذا التفكا
 اذ ولد المذكور ما منه ذكر وهو ابن خاله فقله واذكر
 ملحزة من عن نسبا اربعة مات وكل مهر فاما دفعه

بعد دخوله مهر فاختلف ميراثهم والصداق ما اختلف
 واحدة كنصر الميراث ولحق المهر من التزات
 ونلوها مسكينه محسنة ولا لها ولم تكن مكالومة
 وبعد هاتين قد فازت مهرها وارثها ما جازت
 وخصت الاخرى لمهرها منقلا وارثها من كل ملة ستمت
 وعقد من جاز على السوا جوابها طرقتا ولا
 زوجة سيدة بأمثله من حق العبد واحد زوجته
 ثم اصطفى باخرة ومسلمة ومهر كل امرأة مسلمة
 ومات بالمهرعة الدنيئة من ارثه ومهرها حقيقته
 وفازت الحرة بالصداق وارثها من كل ملة
 والمهر للفاقة المذلول والارث للمعتقة المشكورة
 حادثة ذات مخار وانتشر زوجت خمسة من البشير
 وكلهم ورثها ما حوسي فاحرزت نصف الذي لهم اوكي
 ثم اشيت لفتى واو ويا ونصفها لثامه اذا اوكي
 وستة لثالث والباقي ان اربع واربع تلاقين
 نصف لثوالهم لها الخصم وفي العويص البحث بوجوب
 فائمة حقيقته الارث انت علي معان في اللسان الحردت

الحوز المال

الحوز المال بوصف القوة والارث للعلوم والنسبوه
 ونالت من دعوات المصطفى من سمعه وبصره بالامسلف
 بالارث بعد اي السلامه والستر من الحية والقبيل
 وقيل بل معناه ان علمه يدوم اذ سن لنا ان نعلمه
 وقيل لروحه والعين اشارة منه الى السنين
 الاشارة في حديث انتصر على هامدي كسيع ويصد
 وصاحب الفردوس قال لا اري عنه محبة امن وعاد كرا
 مال وقد ابهرت في منامي ابره من بلا اشبهام
 سالته عنه فقال الحبيب معناه ما ذكرت فيما حترزوا
 قلت وعندي فيه معنى امتع مامضى فيما به يستمتع
 انما دام السيد الاثني بعد ما نه كغلب لا يناسم
 والنطق والجوال والنقل بعد المات عنه ليس ينقل
 وعين تاشيقا قد سأل له لكي ينال بعد موت عمه
 فالناس بعد موتهم مختلفون مالم يتون هكذا الخلفون
 واخرون بالنعيم انصروا ومن العذاب نقر قد وصلوا
 فنسب الى العظم المته يعمل مؤثنا للجس
 به نال الروح والروحان في دار خلوده بلطفه الحري

ومنه
 ان عمله
 يدوم اذ سن
 لنا ان نعلمه

رسم

كتاب أحكام الوصية التي قد اثبتت من وصلها بالميت
 رضى وصاية واوصى توصيه بها وصيت له مستوي به
 وهو تبرع بحق وصفة بالموت او عهد على من خلفه
 وقد تضمن ما بين المال وهذه بالفرع والعيب ال
 من اليه انتهت الخلافة بها بقية صالحا اخلاله
 كتابا ابو بكر قد وصي وعظم القاروف حيث خصا
واصلها وصية يوصي بها ومن الصحاح من حدث كتبها
 عن ولد القاروف وهو معتبر مع اختلاف لفظه اذ اختبر
 ثم وصية ابن معزور اليه من حاكم وبعد ردها عليه
 ومن الصحاح من لسعد ابن ابي وقاصر قصة بكالم بذهب
 مال ابن عبد البر من ذي المسكده لا يطلب الا بصافها ركنه
 وهي علي ذي الدين والوديعه ولا قد حتمت الشرع
 مال وشدت فرقة فقرضت ذلك نطقا وفيه اعتراض
 فآية الميراث للوصايا ناسخة ما شق الخفايا
 وقيل بالحدث نسخ الابه لذهبا استنبان حكم الغايه
 وعن ابي مجلز الزهري والعالم الفقهاء والشوكت
 فمن علم الميراث في الارحام وكل محجور بالارواح سام

الاجابة

وهو اختيار ابن جرير الطبري وقال طادوس الذي في الخبر
 مختص القريب اما الاجنبى بناله من فرضها من سبب
 والشافعي رد هذا المذهب بحبر العتق الذي ما اضطررا
 اذ عتق اثنين وردا ربعه وهذه وصية متبقة
 وهو من الشكرا اولا محجورا ومن بين الدراسني من ظوا
موجبة لئوص ذوالخ مع بقرات بعد موت مجتمع
 اذ ربما يؤخذ اخذ الاسف ولا تعيد بعد ذلك الاسف
 فقدمت نجاة ذو عشرين وليس للدينيا اليه كسره
 كل امرئ يصح من اوله والموت ادنى من شر اللفه
 فلا ينفذ حذر من العشر لكم من حرمات لم يقصر
 وكم مؤتملا امة وسعة عما ارادة المات لسعة
 فالموت لا يدرى الفتي متى يكون والشعب بالذلول لثمنهم
 انما من بان اخا تيمم وهو من الغفلة من تخمس
 ان الجسم بطرق الانما ولا يهاب الملك الهامسا
 فلا تراث بالحياة نفسا من حاة الا صبحه ارض الامسا
 وخدم العتق شية للشقم وخزير العتق بمرئيل الهام
 ومن غناك قبل الا فتمتار ومن حاة قبل الاحتقار

رسالة

واسم ما قلنا إذا أنت صحيح والذي جمعت من دنيا شجرة
 من الصالحين انظرن تقدر بالروح فيه عن اي هوس
 تأمل ان تغني ولحسن الفقرا من قبل ان تسكن ميتا قبرا
 فسرى الاهل والاحزان اذا شهدت الحشر والميزان
 وسال من بينك المسبح كانه جد اول النبي
 فدرهم الحياة ازل من النصوص من مائة بكاء يوتي بالخصوص
 اذا الرضا يا شبيهة بالقرود بسور اطر وبعض فرقة
 والافضل النجيد للخير قد يحرق ما منع قبل المعتقد
 فربما للثمن قد جفد لثلاث ماله على الذي يغفل
 من اخر العثرة ذبيحة لكن لا سغارا عذرا
 من الدار فطعن وان ما جدد والبسمل في عموم الحشر
 وما سوى الوارث مراقبه افضل من الايمان اجابة
 لا تترك الا ايضا اذا هال فانه من قترك الاعمال
 وقول من خرج عن القرب بالعنق والتدبير ردة اقرب
 والحق من الحكم اعتبه من بسند الموصي لا من علم
 عزيمة ناركها اذا هلك يثبت من برزخه ما سلك
 وهو اذا ترازروا بعد المات فشانه بيتهم وصف الثبات

منه

فبعد الاموات انشء درج من غير ايصال اليهم عرج
 ومدر است فر المنام تاركها لشير بالسلام داركا
 وتركها قد منع العصابة فلم ان لم ية سوى الاستاره
 وهذه افنة ترك السيرة ففسال الله عظيم المنة
 وانما اتهم من خشار حر كلف ومن كفا
 ولو من الحري من الكوى انضبط ومثل البسيط بالذي ففط
 ومن كجر سفه من المذهب كامن من شمر ومغنى مسبح
 ولا مبر واما ابن ابي عمرو من فارغ من الان المذهب
 وقال كاي من قصور اذ لموا لمجور من الفضل
 بالرضا مالك **راجد** ومن الموطاة نص الحشر
 ان ان شتى عثره اجازما وصحة العارون اشاحا
 ومنه قال الشافعي والبيهقي ارسال عمرو من سليم السزقي
 ولا رقيق وقال ان عشت ومات مع ومضى الذي رشت
 فابسل عن بابت اس شماس من بعد ما قد غيبه الارماس
 اجاز ما دهن به امر دهن وحضه ذالكه والتفصدت
 وبالجملة اذ لم تستر بينه وسالم مولي اي حديد
 اذ ما تلا في حفرة بين من تلا وصبر اوا صلبه انفتحت

وهذه الغزوة مها اذ قدم عبد المسيح نحو خا دم
فقد راى حال امتنا عنه وانه احضرته ساعته
سمي الاله خالدا ابتلعته فلم يقبضه ضررا اذ بلعته
وكان في قتال اهل السدة وما انتهى من حروبهم بالسنة
تصدق دعوى سيد الانام فيما يكون بعد الاسلام
وحقق الله له مقامه من صاحب صفات والهمامه
والاشعث ابن قيس فها عرج الهمرك كنفه ثم خرج
عن حكم الكفر الى الامانة فخصه العديق بالامانة
وما تني من صفاته اليه انا له والله متدائني عليه
واولم الاشعث في العقيدة شاعت به الامتثال حتى نظمنا
ونشرطها في جهة فدمت ان عتقني معصية الامانة
كالقرن منها في عماره الكفيس والزمير والوقود اذ فيها انيس
او كنب ما بدل اهل الذمة او سحيرا وما قد يعجز الامانة
ولستوى المسلم والذمي في جميع ما منها ج واره ثقب
اذا انتهى لعلمنا والجنس في خلافة فرقا منة الحسني
امنا اذا اوصيان نعيمنا لنفسه للوارد بين الفئرا
لا صلاة باقرا المشا فبر اجازة لفر من المسنا منع

ك
للشدة

اهل الجار

وصاحب الجارى خي خلافا فيها الى محلبا يضا
مال والره الدخول فبما راو له عندهم تعظيما
وجوزوا الايصا للرهبان ولعسوس لا سيرا الكليلان
وهي بكتب العلم والعترا ان من با منحت لذي الامانة
لا عكسها وحكم عبد مسلم كنيعة وهبه وسلم
تدنيب المقصود بالزيارة من القبر وجاير العمارة
والاخير من عمارة المستاحد وفلك ما شور لك واجد
وهي لمبور لعم طقسا يراذ المنع وتحصيل البتة
وما الشف من شرطه التقصير للامان فيه فكل يسر
بجمع وجوده حقيقته كيف انت وان تقوا الخليفة
لانه يرث وهو علمته فطقا كذا الايصا حيث اطلقه
واما تنفد اذ حيا فصل والجود الفطع حيث شغل
بان لدون نصف عام انفصل او فوقه بالا فرائد فصل
ان تكن موطوعة للمسؤول او زوجا فلا وقتي لاولي
واخذ الخراج من المسال بعد انتصاليه بالاستكمال
بما وصف قداتي وقسمته على الرؤساء الهم نسبته
وفرق الجوري من ما وصفه وبين ستمهم لذي القدر انصف

مصل

حيث به القسمة كالميراث في دفع المذخور والاثاث
 بان ما يدفع بالوصايا بالاسم فيه ثوب العكايا
 ومنه ما خذون بالقداية فذلك الفضل انقض اقزابه
 ومن يلى المولود بمثل الميراث بعد ظهوره وحتم اذ يراد
 وابطلوها للذي سجدت على الاصح لا لحمل الحديث
 وغلب الشيخ ابو اسحق في ان يكون في خوف هذه ذكر
 فولد ثما استحق ما وصف واخذ الحق ما انصف
 وان يكن حلاك اني فكذا او فكذا ان خوف لن ياخذ
 وان لعبد الغير وصي او فكل هذا اذ ان الله الحق فله المولى حصل
 ومن بذات عبده قد وصي له فبالقبول عتق حصصا
 على الاصح خلاف اعتقشوا عني ذان ان من جرما لعنق
 وهو لم يبد وارث في الاظهر كسيد مالم يحزلم يظهرو
 وفيه في الوسيط فصيل فحق وفيه اشكال له به محتسني
 وما به وصي لعبد احبني لسيد عند ماته اجبني
 ولم يلا حنكو الاعتبار ما اراد من قصد مولاة ار العبد المراد
 والوقف فيه والهيات فرقوا وخفف مولاة هنالك المطالع

او انتي

المرز

والعنف مشكك وهاقنا السيرة منه اخلاف مدعرا عند الوسيط
 بحيث دام روثه فالمسوي طامن العبد وعبر اذ وجب
 وقتل هذا العبد للموصي لاسهل الموصي في النصرة
 وقتله من سيد يجعلها وصيه لئلا وكلها
 يعني على اعتبار معنى ار علم كذلك القبول اذ به يعلم
 هل فهو من سيده او فتمتد لاذنه والممنوع في طاعت و
 فان شرا الوارث ذا العبد فان وصيه لا روثه علم
 بل هو موثوق على الاحرازه اذ وارث الموصي ملك حرازه
 وهو اذ اباع الفتي او اعتقته يخص مولى اذ له قد حققه
 ومن المبعوض اختلاف اقرب منه وفيه نادر السبب اضطر
 وان لنصفه الرقيق وكسب اوصفه الجدية وقد خصا
 فهذه التفات قد ابطالها وغير بالنصر لن يسب طامها
 ومثل هذا في الهيات يظهر زاد النواوي قلت هذا التمهيد
 والعبد قبل موت موصل ان عتق اخذ بائناق سائر العتق
 والعنق بعد الموت مالم يقبل بين على اعتبار ملك مقبول
 اما اذا اوصى بعبد لمثلان فباعه فهو بذا المقترح بان
 وبمهمة لغت ومن الوسيط هنا محوص بان في الحر المحيط

وما على علفها المنقول فيه
ولسواءه على اللاحق ينشئ
على اللاحق واستغنى عن الهبة
وفي خلال قولهم ما سخطني
من الطير والوحش وفي التمسك
على الطيور والوحش فالجمل
قال الفقيه وهو يخرج على
وجوب بيعت البهيمة أسقل
وقال في الشرح الكبير ما عاق
ومنه وجه ماله الجرحان
للز على الحر فيطعمه
فقد روي الثقات عن صفية
ان اخا لها يهوديا مات
فعلت ان اسلمت خنزرا فلما
وقال خاب من بيعه دمه
ثم له سلت مال وصفت
فسيبكت عن حكمه الصفة
صحته مع قبول تنقيته
ويجب الصفة انواع العلف
خلاف هذا في تقريره
تعميم حكمها بكل تنقيته
منع وقف ما عاق الأمته
مخصص لمولودها وذو نوع اختلاف
مقالة القول فيما عرفت
للمشرك على قياس من ينقل
شيء للذي من غير ان يراف
وشارح المعجز ذوا الامتيازات
اذ عاق الاجماع وهو محتمل
بنت حبي البرقة الوفية
وهو عليه وبروفا عديم
فلقت ارضا فاني ان يسئل
بقر من الدنيا فما يصح
من مائة من الالوف خشت
عالت الثلث له حقيقة

له امتداد

له امتداده وبعض الفلاس
م اللاحق انها للحسين
واحمد وافقنا والحسين
وقال في الحاوي اذا ما وصي
وهي لمن يرتد ما لا خلاف
وما على اولاد ذمة وقف
فينبغي الفسخ بالشرط
لذلك السبيل في حكم
كذلك القائل فيه نصا
في القصد والخطا وما يحوي
اما اذا وصي له فقتله
وقيل لسقته ان جرحه
واللهمة الهبة للوراث ان
وهبة من ماله وصية
لا ما ساع منه او من اجنبي
ووقف داره على محض يجوز
وعلى الجميع حيث احتملت
من ثلث لثني وان زادت ثبت
قد صححوا ايضا كل منهما
نسخ والمردد دون ندم
خالف وهو عندنا وجه تنفي
لمسلم فارتد مع نص
تبطر والوحش كان في الباق
واخرج الذي بسلام وصرف
ذلك باطل بلا توقف
وابطل الشرط الذي هنا احتكم
واللهمة الهبة اذ يتصل
اول وقتله من الموت
مستحالة له فذا لا شيء له
وقيل مشوع وبعض صحاح
اجاز ياتي الوازن ما سئبت
كالوقف والابرار بالسيرة
بالمثل فهو نادر ما اجنبي
على الضعيف فعليه ليس يجوز
من ثلث لثني وان زادت ثبت

في قوله التقييد لان الابتداء
 ومطلق الرد لقول النسب
 برأفة له على ابنه الصغير
 او قيل ان قبوله لا يشترط
 مان لحيان بطل ما ترك
 وهي لكل وارث بعث درما
 وحالة التعيين والحي ازه
 وسجل الايصاح حيث مات من
 وجه المجعول ومنفابا فاق
 ومشرطه انفصال حي علمنا
 وقيل لا يجوز المشرع في
 لان ما باخذ عنه مبدلا
 لانه ارسل لتصرفه ورزق
 وصحت كدومة ومنفعة
 واحد العبد من لا منفرد
 وبالد الذي يصيده اللب انتفت
 وولد الاما منها ما امتنع
 وسقط بالرد منه ابدأ
 وصور الامام ذافيا حسب
 مع قبول واجب فلا يصح
 وهو الذي يظهر من غير شرط
 ومضى هذا الاصح اذ ما اشتركت
 بحقه اشاعه كن تلمس زما
 تحتاج في الاصح الاحسان
 ومضى له قبل خلافا للحسن
 والكمل والذي يحضه اياوت
 ووجها عليها ما قد
 اجها منه لا يجوز لا ينشئ
 وان يكن لكل غير عام
 هذا وشم دية فيه مشدد
 وبمشار لم يكن منه فمعه
 من ذين من الاصح او جهل سرد
 وكمن من سبل قد اخففت
 وابن ابي ليلى لعلها منفع

ومنايا

بضابط الموصى به شئ ضرر
 مع اختصاصه من يوتي
 وبخاصة بها التمتع حصلا
 وجاز على الاصح الجسرا
 وشرط الحاو كحوازالا قينا
 فغير صايد اذ وصي لسه
 مال وصل فيه بالكل اعتبار
 والغيت بالكل اذ هو مفقود
 اما الذي يحضه كل فسط
 وفيه يعطى كل طلب تركه
 والطبل والمنزمار والاعواد
 والغيت به اذ لم يقصده
 والثور لا يبع مطلق الوتر
 والوارث المختار في النفسيين
فصل في المأزوه في الوصية
 وسلا لا يجوز فسد ذلك
 فعنه نهى النبي سعتا
 ومنايا التعليل بوضف مقتضاه
 ولم يزد عن ذلك مختص
 والكلب ذي التعليم فطعنا ان فصل
 ومن المثالين خلافا قد جري
 لذلك الذكور وما يقتضيه
 بطلب صيد فله ان يجعله
 وخير الوارث عند الاختيار
 وان اضافة لما للمعتق
 فقلت يعطى وما ورد سقطا
 ان وحدت مع قليل تركه
 على سبيل الله وهنا يفتاد
 للحج او للحرب في المصلحة
 وقيل نعم حيث عرف ما اشتمل
 في النوع لان حالة المشبهين
 ريادة عن بطن مرضيه
 بارضاه احمد وما لك
 والملت منه قد ازال البعدا

على سوي

والنهي فيه بعد الاستيذان وهو كما مر بعد ذكره الخ
 وهو شبيه بالذي استقر في بيع الفضولي وقاسد في
 وفي مراتب اتفاق العلماء مال البر حرم سبطل الذي سما
 مع وجود وارت بالاسواق في صحة او مرض اذا ما افادت
 وفي صحيح مسلم قد قال في مراعات حق الستة ما لا يخفى
 وفي رواية او لو شهدته من قبل من كنت قد ابعده
 بما اناؤه عمر مع جوار المستحقين والنساي قد روي ان الامين
 هم بتركه صلاته عليه واغضب النبي ما انتهى اليه
 والاحسن النقص من ثلث ثقل ان كان ذوالارث فقير الا يقيلا
 وسبطل الزايد بالسردود من وارت كتصر بالمسردود
 بالاسواق وعقد الورثه باطلة في زايده ثا ورثه
 واخر بالحاض الحسين اذ حكم بكالاتها مطلقه فمما ذكره
 والاهم هو المقييد بالاجازم وقيل بالميد العطا جازمه
 لان من وجبه اذ استثنى عن الذي اعطى بلا ثوقه
 واثار الخلاف بادي من روع في المشروح نصت فامتنع بالرفع
 اما اذا الحازه ثم ادعسب ثمة للثرة وقيل المسد غير
 فقيه مولا ن الاصح عقب له من ذلك والزايد عنهما ثبت طله

المعيار

ثم اعتبار المال يوم الهلكه وقيل اذ وصى بالملكه
 كندره لغيره او صدقته والتبعض شرطه بجهة محققه
 وهو ما جرت اوعلقته وهو مرض او مالا الى طلقته
 وعند الازدحام فيما علقته يعترض من علق ابا نوا طلقته
 ومن شوي العلق على نوبتها يقسط الثلث على جميعها
 ومنها ما ذكرته من قبيل ان العلق بدأ بنفسه
 اذ مضت السنه بالالهلاق فيطرح حكم البدر للاعتاق
 وقدم الاول في النجيه فزه مر بها او وارت ما جرت زه
 فان ماتت دفعة والجنس في جميع ما جرت من الاكثف
 بقرعة من العتق ثم من سواء سقطها ومن اخلاص اذ حواه
 بسبب التوقيف حيث اختلف يستطفا ايضا اذ اقتصرت
 لذلك الحكم جري اذ حصل عتق ومنه ثم خلف انصار ل
 ومن لسالم وغام ملكه ولم خلف غير ذين اذ هلك
 ومال ان اعتمدت ذال غام فمسالم جزم ما بين مسالم
 ويجز الاول في حال المرحه فنفس القرعة من عتق عن من
 قابضة او هي لعين حضرت من ثلث التركة حيث حضرت
 وما عداها غايبت لا ينصرف اليه في الحال فاعطى صرف

من كنت علي الاصح لا تبت **فصل** من يكثر ما خلقا
وسمهم للتلاميذ ان يلهو **هالك** ما غاب صبيج اشتمت هو
قال العزيز ذاعلى ونزل العتو **يبنى** وحضر صاحب الحاوى السردود
بغير الاستخذام والاحبار **قال** لم ينها نفي اجتمعي باره
والرابع فاهنا عقد باب **للعين** والدين حوى بحر القباب
فقد سر الله الله ثم روجه **وبالارض** من ذاصطنى صرلحه
فصل اذا بان مخوف المرض **لم** سقر التبرع الذي عسر من
من زايد عن ملت فان برك **دام** نفوذه والافندرك
فان بهدم بعده او بفكر **هلك** او باقاة او خسر
نفذه الحاوى وقال القاصي **والبغوى** من ملت المتارين
وبالحر هنا اذا املك **سنة** اعبد منقطه هلك
عن عنته الستة ليس تقضي **لهم** به ولا يرون سيري
بالطرا جعله بعد المرض **لهم** ومنه بعده لا يعترض
لله ان مات بعد الفضا **او** عارض به الله باخصاص
وصاحب الحاوى يتولى صدر **ينفذ** من وزدله روى حسد
ومذهب الناصر الحسين **من** ملت المال وهذا النسب
قالنصرى الاثم به المذكور **والبغوى** قال انه الاصح

فانظرن

فان طنا ما به غير مخوف **فان** فحاة ما سباب المخوف
فان على النجاة مونه حيل **منفذ** اولا لمخوف ما احتل
وشكنا فيه انتفا اذا عرف **بقتول** عدلان للرب يعرف
وحالة احتمال كل بحسنة **بالمرض** المخوف فيما يتصله
لذا اذا اشك الطبيب ان معا **او** باخلاق الجواب سمعا
ومن اختلاف وارث ومن عليه **تبرع** الميت من خوف اربه
صديق ذو تبرع ما لم يقسم **ذو** الارث شاهد من فهم المتعلم
نزلت المخوف اذا يقتضى **اسراع** موت لظهور المعنى
منه قوله وذا ان الجنب مع **دوم** زعاف بانصباب اجتمع
لذا اثر لا سهل ومك **يصيب** من روق جنا اعظم
وبدأ فلجوا خراج العفدا **بلا** اسفالة له او سبعا اذا
لشدة او لم قد سبقته **او** معه دم وهو مطبقه
بشرط ان تزيد عن يومين به **وقيل** من اولها الكون انتبه
وغيرها لا الزرع وهي طبعات **ويرد** لفلذا مستنبقات
والمزنى مال ان السدم في **معناه** عن خوف هلال ينتهي
فقيل منه قد سمى وحمله **فوم** على تقترح ما احتمله
او حادث من مخوف اما المخوف **فحادث** من لبدله نزلت

أول من أعضائه الشريفه فهذه أوصافه المخوفه
كذابه الشرح الصغير جزم فلتك ذوالأحلاق مثله التزم
عريته قد أصرعتة الحمر مال للذي الذي المستا
واصله مرارة ومشره اذ ذهب الصيد على مشرته
فاحش كفا لم ات بعد مبرر لا عند نار بها وهو مشدور
لما رأي في لمة ظليمنا واسمعه جهر التكليمنا
بأها الرامي الظلم الاسود ثبتمرا حيل التي لم تزد
م اجاب الجح من الدماحي بقوله وكان ذا الحاجي
بأها الهائت فوق الصخرة لم غير هيته وعسيرة
بقتلكم مرارة ومشره شرقت جمعاً وتركت حشره
ما خطفته الجح من منامه وفات ما حتر من كلامه
وبالمخوف الحشو الاساري من با مراد نقتل الاساري
مع الحمام متكا فيه من الجح جرب وتقدم لخدمنا في
وهي ان المروج في الجوارك والحكم في ربح الجح حبارك
وطلق عالم بعد الوضع الى تمام الانقص الالوضعي
وقتل البكر والصغير كحشر لا المنة ده اللب بين
وهو لا قاصفة وعلته غير مخوف النواوي اطلعت

كذا قيل ومفطوما لك من نصف عام قد خوف ذلك
وموته هو منها قد التفت بوضع كالمرة امنه احسن
ومن مخوف هذه تصد الكاد او نار او سيل لذي ضعف الجسد
والتي اذا خالط مجراة دمه او زاد ما الغالب فيه بلغمه
محس والجرح في المقتل والذي وصل للجوف او منه ثأل حصل
وورم ومر من القلب وذا البرسك والدماع ينهي السرسك
اذ لحج اي الدماغ ورمسه مختصر اذ ادخل في المنة
والاول العقل به قد سبى مختصر اذ كروا السبى
وتلوه ينزل عتله منكم يزكروها مع مخوف قد السم
والسيل فيه اختافوا فاختصر فقال ليس في المخوف وانصر
وقتل من انتفاه لاني الاستدا مختصر فونه الذي ثابدا
وهو الذي رجه المهدب وحجة الاسلام وهو المذهب
واحدة الخاوي الصغير عكس ذلك من المهدب والحكم العقل
وهو على الحقيق ذاني الرية منه اميرار والقوا من ذرية
ومن سوى مخوفه جسر الصداق والفرس والعين فدي الارنداع
وقرية الطاعون او قطر الوباء مخوف منه في الامم العظيمة
ولا يفر منه من فيه حصل ويرجع الذي اليه ما وصل



والشع قالوا حيث ركنه انهم بهرم زاد وجيلة انعدم
وانتظر المات كل ساعة وصيرته للبلاب ساعة
سنت علت وهو مستوالى بمقضى جميع فعله مسألا
ملحقة صيغتها اوصيت له بالش او من بعد موت جعله
او ادفعوا اليه او اعطوه ذا من بعد موت اوله بعد اذا
وان على قوله قد اقتضت ر لجعل اقرار الله ما حصد
ما لم يقام له من مالى فهو كناية على اشكال
لذا ادغم الشكان والنمراقتنض صراحة اللطف فيه اعترضنا
وبالكناية اتفاق تنقض من الحر والخلاف تدعقد
وكنته كناية اذا العنت ل لسانه لذا المثير ان عقتل
فلا مامة ابنة العاصر **نظير هذه** او اجازة الفروق
والمتولى عندهما انعقدت من نطق باسطر تعقدت
كناطق براسه لها اشار مقرر راجب اجاب المحققا
مثل كتاب بعد موته ووجه فيه وصية له فيما لحده
ولم تقم بينة مما انتمت عليه او قال اشهد انما انتمت
وللفزارى هناك واحد من مثله الثانى على من واخذه
واقعة أحب بعضا من ملك خراسان يومى نفسا

اشهدوا

لغيره

من غير علم احد ما ستفتى من نرى اشهاد فكل انشئ
بلا سوى محمد بن نصر مال الامام هذه المصالة
من مثل هذا هفوة مفت له ومثاقا يورى عن العبادى
واحق ان الرقعة المحبودة ومع تصدده اذا مال اشهدوا
الا اذا فصلها او فزيت عليه لم بعد موته ما ذريت
ولسوى معين بافتدرا يلزم بالموت بلا لفظ يورى
ومشرطه العبور بعد الموت في معين باورد والصور ثنى
وقيل حتم اذ موته علم وقيل عند قسم موجود مسلم
وقيل بالهبات فور العبد وقيل بل الى ثلاث مهلكه
من؟ وقبله ان مات وصى له لغت وبعد القرب قبله
ثم ابن حامد من المحس بله قال موته الوصايا باطله
والملك لله وصى له بل انتمت لموت موصل او قبوله نقتل
او هو موثوق بان قبل بان بالموت اولى فلهذا الارث استبان
اقوال الا نحص منها الثالث وينبئ على الخلاف الحادث
من كسب او ثمرة بينهما وذا طرة ونفقات منهما

وهما هنا المنهاج بعد كل ظرف بأم وأو فخاصات ما انعطفت
 ولحولب الموصول بالنفقة اذ من مبولها توقف التفتة
 والمقلاد الى على اقواله وخمسة العقية بانتفا له
 بالموت ما عو الى الوقت الجدة عليها الاثاق والمزوحه
 بالثمين والشاب من هذا اخفى ورده السبكي فخاصة ما
 وخير الحالم من لم يقبل ولم يرد بين امرين متصل
 فان امره حكم القاضي عليه به ما طال الذي نفس السبه
 قص لا كحرف الباب احكامها معلق باللفظ والحدثا
 غالبها مرجعها للاستئناف او عرف او وضع ان بلا شقاق
 بالشاه عرفا لشمال الكبير بحسب الجثة والصفير
 ومعر او سأل او ذكر على الاصح مع من دعا سري
 فان تغل من البيع والزعامه مد امضى شطقة التلالمه
 لجيت ذالمقتضى اللفظ تبع وذلك للزايده عند متبع
 والكبتش والنيسر او الشاة التي لنزوه فذكر بالصفت
 او انه يملها او مع شفع بالدر والنسب فكله دفع
 ومن شبهه النواوي في المضاف صح ان الظلي يعطى اذ يصح
 ومع العقيه بعد الشوك بخلاف ما وحشي به وهو شوك

لا سحلة ولا عناق في الاصح وغيره اعد العرافه من صح
 وصاحب المقرب والنصر صرح وجعل السبكي ذا الوجود العه
 وان فعل من غير ثقيت لغت ومن مالى لديه اشترى
 واكمل تابع لمطابق الامه والراعي اجتنابا سله
 وجملا وثاقه يعمر سا من الختان والعراب علمنا
 لا اياه ولا العكس وعنه لفظ البعير في الامه بالثمن
 لمطابق البعير بالانسان هو اسم جنس كجدة نوعان
 والنصر لا يحطوا اولها ذلك بالقرن الذي يستعمل
 واللب والمارضه الذكر كذا الوجود والنواوي ذكره
 والراعي اخذ ومنها الشمول كذا لثور المشقات حول
 وما يدب حيث موصل منوره حشر بانواع ترى منقردة
 من خيل او بغال او حمير وقيل ذان مضره البعير
 وان يتقل لاكتوخ من الفرسا والكل خضر غير كاو البسك
 وابلو بقدر متفهمه من وصفها بالكل التمسك
 لمقول ان ما لا ير كسب منع دفعه وذات متفهمه
 مال العنز وراعيه ذاصدر بالاثام بل يورد ومرد
 فرب ناقة بصير النيس عليه ما لا حه في اذا اقبش

والنورى كالبل هذا مذكور
 وبنوا والرقم المذكور
 وعلمها ومثل حيث أوصى
 في كونه بحزب من الثغارة
 ارم من رفقته بواحد فلا
 لكن له تبع كل على المنصور
 ثم اقل المحم ذلك وابوا
 واسان عنده اقل الجميع
 وعقد عجز المثلث عنه يسير
 وما من الا تفسر فيها فضل
 ثم اوصى بالثلاث لا منه
 كان له على الامم السباني
 ان تلت المعظم ما وصفه
 من عن خلقه فيه مال الراجحي
 نضر على استحقاق ثلث الباني
 والمتولى كال التمسك
 ولشركى السقصر بالثلاث
 وزعم العقبة متول النورى
 وذات عجب ورقبها كغدا
 بعين عميد اخرجه المنصور
 طاهنا الماسر خشي خشاره
 يدع في موت وقيل ببدلا
 باق من الصيد بالخصم
 اسحق ايضا ما ليه مذهب
 فها هذا العرف الشهرى
 به نفيسان بلا شق صيرت
 باخذ الوارث لا الذى مضى
 ثم استحق بلنا ما علمه
 وهو لصيرة بالا افتراوت
 صار له الذى تنبى بالصفه
 واعجب الامور ان الشافعى
 افادة الحاوى على الاطلاوت
 هو الذى رجحه الامم
 فمن كثر المثلث بالاعتنا

والنورى

وان لم امرأة متدو
 وان يكن جليل انش او ذكر
 وقوله ان ذكر من طهها
 او ذكر من فر الا مع صحب
 قد نعت الجيران اربقون دار
 وتبا من لا صفه في مسكنه
 ومسلم من يعزنا في دين
 وقال بعض العلماء من سمع
 ومثل اهل بلد المشرق
 زاد النورى على اثار قتيبة
 والمسلم النور والمسلم جرحا
 والعلماء القدام والحديث
 من جهة وسبق الامم
 والمفكر المتقن للسيرة
 عند العقبة كحدث عسرون
 جعل السبلى من ذا علم
 لا القارى التالى فليس يعجز
 فالحق دون الميت فيه خصا
 مولدتها انتفى الذى ذكر
 فوله انما الحق انتهى
 وخيرة الوارث فيه رجحت
 من كل جانب بدارة استدار
 وفيها من حلة وسكنه
 وميل من بابا به الفتن
 اقامه او من لفرض لم يجمع
 لثة الاحزاب ما فهم شطرنج
 قلت وذا على الركن بنفسهم
 والمسلم اذا سلكه والموجر
 اصحاب تفسير وفقه وحديث
 وفهم معنى لا مجرد الشماع
 واللفظ والوجه والدرار
 هرقة فبدخوله اعترفت
 قطعاً بعد في عداد العلماء
 ولا الطيب ولذا المعبر

اقتضى

الرواية

ولا الادب وذو المعاني في النحو والتصرف والبيان
والنجم والحساب والربيع والجنة فامنع من الحميم
والظاهر عن عموم الخلق يخرج اذا سراره ما فيها
والمتكلمون في السنن من علم الشرع والاثبات
والاكثر من علوم الشرع لم يدخلوا في عموم العرب
والعلم بالله والصفات واجب وسبيل والحب
لنصرة الحق ودفع ذي البديع وميز لا عقاد من استبدع
من اشرف العلوم والعلوم به من علم الشرع ليس يستنبه
والمفتشون بالحد او الثبوت وضبط عشوا وحكم استنبه
وضيقوا الزمان من الضلالة قد استحقوا صفة الجاهل
وانقسمت صوفية الاسلام ايضا الى ما اختصا لم لا
والقاري الحافظ غيبا فالذي قد اذعن من خوف لم باحد
والسر الناس واعتل الركب هم الذين زهدوا فيما ترك
اذنبوا والدين العلم بها وغيبوا الى اختها لقربها
والتابعون الزهد فيهم انتهى الى ثمان جعلوا المنتهي
هم هم منسرفوا واخولا في والاستود المقتل للقران
وابن حنبل وأبو ثور والحسن وعامر ابن عبد القيس والسنن

مضو

ومضوّة ومحنة ورزق عمن بشر ارضوه زهد
وسالت البرهن احمد فصلة منعد في الزهد ابتدا
تحقيق السيد ذوالسيد والشرع الباذخ والرفادة
لانه اسم من اسماء الله وقيل من اسماء الله
وسيد الناس هو الخليفة اذ شرف الفصل في طوبى
فصاحب الكاوك راى النار وقيل مناهمه بصفة لا تحسن
خاطبة لسيد الناس فقال لقيت بسيد لهم استقال
فقال اني بذال منى من الوقف والايضا من الشفتي
ولا يوتى ما خلف عميد ياسيد المسلمين واستمر
والسيد الجليل او منصفه لحله مع التقي لا يغلبه
وحجرا القسرو ويذال المشدا لا يغيب من ان مشرفا
وان عطية الامام قد غفل من لعنه السيد شيا لم يقتل
من ال عمران قد غلا مريد فيها وجيتة من الملامه
وابن الصلاح ناقل لما في من قوله الزهري لعبد الملك
مساده على اهل مكة رواة وهو من رؤس العلماء
فقال يمول قوام من العرب فعلت مولى قال العالم اقرب
وساد كاو وسراين جثمان اليمن وابن ابي حبيب صرة من

وساد في دمشق نحو العسق والجوزة ابن مهدي حقيق
 طخراسان بها الفخائل ساد والبصرة البصري غير كساد
 فقال والتوفه من بها دعب وتلك بازهر ملك النخعي
 وهو صريح وهم مسو الي فقال قد خففت من اثنائي
 والله سون تملكون العربيا وتذكرون في دغ الخشب
 فقلت طبعنا ومثدر شبيبان من على مراده اقتدر
 والاحول العابد للارثان او من سب مسلمين هاجرا او
 وقيل ان جشم والمعتك حرم او ذكرا بر وقيل اللعنة
 والاحول المانع فرض ما او مانع الضيف مع احتمال
 وافضل الاولاد بل ذالعة بر بالعلم او ذكورة اذ تحت
 حكي ابن شرا دغ الا محاب وجه من خلاصة الجواب
 والاهل من يلزم بالانصاف عليه بالعتيد والاطلاق
 وقيل خص زوجة فان صدر منها فن ذالوجه ليس لعتيد
 وفضل المسلمين في اسم الفقير والمزين ناقل منو اذ
 ثم عصام منه ايضا نفع له وهو امام حنفى ثقت له
 كذا افاد غرورة العبت دي للنصر عن هذا بلا استبعاد
 وعكسه بالاسواق وثي جمع بالشرط الصغين اثني

الزها

والشرط فيها على العسوم خيرية وذلك بالمصالح
 ثم اقل ذلك نصف ما حصد لانه فان على ابن انتصر
 يعزم للمالك اذ في ما استحق وبين اعادة التفضيل حق
 ويجب استيعابهم والتسوية ان حصته وابصفة تسوية
 وجازي الا يحى ان ينقلها عن بلد المال ومن قبلها
 وما يزيد وعموم الفقهاء كواحد منهم نصبه جرك
 مجزوء الاقل قد كفى اسمه وقيل سهم من سهام القسمة
 فان على اربعة بالمعسر او خمسة قد قسم بالسدس
 وهكذا او قيل ربع المال له وقيل نصبه وبعض فضله
 وقيل بها خص زيد ابطلت اذ جهة الاخذ له به جهلت
 ومال مالك لزود السرج طاع الصغين خصة السبع
 وذا الروح او الجير يد تبطل من النصف اذ الميراث قيد
 واحتمد والحنفي جملا له جميعه وبلغى ماء
 وللاياج او ملايد ولا جازو يعطى بعض ما تنسوا له
 والنصف من له وبعده وما سواء خص الفقرا بينهم
 وقيل من وجوه خيرات صرف وقيل لا له اكله منصرف
 والجمع والتعدين ان لم يخصر كعامة بيع وانتصر

طاع الصغين

على يافته ولا يلزم فيه
والحنفي ما راها مكنة هـ
او لا مارب زيد دخلت
أصوله والفرع في المحرر
والشرح والروضة قال المعتبر
فأية الأنداز للعشيرة
ولكن يجعلون بالاجانب
ويزرع الاستاد من دعواه
والثالث الأبا الأجداد
وفيدخل الوارث فيه والذکر
ولستوى كافرهم والمستلم
واكثر اذ دخل الحرم فيه
وما لك بالارث من القربى
والاكثر من وصية العرب
واحمد زرافته والحنفي
وعلى من المحرر
ثم اقرب الجرد وديعت به

ابو

ثم بعد هذا الأجداد
لمن وصفت كمنى عمه
واقرب الاقارب الاصل وفتح
ثم الاصح ان فرعاً على
كامل الجرد ان يقسم
ولذا كوره وارثاً مستطرد
بل يستوى آت وامم وكذا
والزوج غير اخل بالاتفاق
ولما قرب الموصى من
كذا اذكر الشرح الصغير فوته
في عدم الدخول في منهاجها
تمت حيث اراك الله فتح
والامتنع الدفع الى اقارب
والفانح السابك والمعر من
فتح بالفتح تنوعاً طمعاً
كانا العبد خزان قشع
قائمة ولا تطلع منى طالع
من بعد رتبة الاجداد
وقر على هذا الاستتمامه
ومن اليها انتم الحكم شريح
ايه ذو عدم وان عسلا
هنا وفعه له الفتى دم
من جانب الترجيح فيما غنط
فت مع ابر الصلب فيما اخذا
فهم كرمع وذى عسق افاف
دخول وارث واخذ انتفى
ومن الملمات الحمد اثبتته
واصله اجم في حاجتنا
لمت مالى للوصى لا يرضع
والمسلم القربى من جواسمه
يعتبر شمول معتبر بل اوز من
وقل من الراعى برزق قتيق
برزقه والعبد خزان طمع
ومعه وعينه الذل اجتمع

وَضَائِبُ الْبَيْتِ مِنْ لَا بَيْتَ لَهُ وَهُوَ صَغِيرٌ فَإِنَّهُ عَمِي شَمْسُهُ
 لِلزَّهْلَامِ الرَّافِعِ لَشَعْرِهِ بَعْدَ اسْتِحْمَاقِهِ مَا يَدْرُكُ
 وَلِلْعَنَى وَالْفَقْرِ يَنْفَرُ لِي إِذَا لِي تَعْيِينٌ تَدْرُ الْمُسْتَعْفَى
 وَخَصَرٌ مَحْتَا جَا إِذَا مَا أَطْلَقَهُ وَعَمَّ الشَّيْءُ أَنْ يَصْطَا مَطْلَقَهُ
 وَالصَّيْدَ لَا يَنْزِلُ رَاكِي أَنْ عَيْنَهُ مَثَلُ ثَنَائِي فَرْجٌ مَحْمُورٌ يَتَيْنُهُ
 لَعْنَةُ الْعَنَى وَالْفَقْرِ مَتَمَّتَا وَخَصَرٌ أَلْفُودٍ حَيْثُ الْهَمَا
 وَمَا بَوَارِثُ أَمْرِي يَدْخُلُهُ مَدْنُهُ لِلْبَيْتِ عَلَى مَا نَفَسُهُ
 وَمَا لَا زَمْلَ أَنْ أُرْصِدُهُ لَعْنَةُ بَعْدَ دُخُولِ شَمْسِهِ
 وَمَثَلُهُ الْأَعْزَبُ وَالْمَعْزَابُ مِنْ نَاقٍ فِي عَزْمِهِ أَجْزَابُهُ
 وَوَزْنُهُ مَفْعَالُهُ مَقْدَامُهُ مَطْوَاةٌ مَطْوَاةٌ مَحْدَامُهُ
 وَالطُّفْلُ وَالْعَلَامُ مَا مِ يَلْعَنُ وَلَيْلَا بَيْنَ إِذَا مَا يَلْعَنُ
 شَبَابُ أَوْفَتِيَانِ الْمَعْمَى لَمْ لَا رِيْعَانِ كَهْلًا يَبْتَسِي
 وَالشَّيْءُ مِنْ جَاوِزٍ رَيْعَانِ وَمَا لَكَ مِنْ جَاوِزِ السَّيْتَانِ
 لَمْ لَا سَبْعُ حَمُوعٍ نَعْلَتِ مَعَ مَرَاتِبِ إِذَا تَقَلَّتْ
 كَأَشْمَطٍ وَأَشْنَبٍ وَمَحْمٍ وَخَرُوقًا لَمْ وَهْمٍ
 وَخَرَفَ أَيْ عَقْلُهُ مِنْ كَبِيرِهِ أَلِ الْهَالِكَةِ لَصْفَرِهِ
 فَابْدَةُ لَنْصَرٍ أَنْ دَهَانِ عَادِسُ وَادِ شَعْرٍ وَالْأَسْنَانِ

وعاد

وَعَادَ شَرَحَ لَسَبَابِ عَيْنِهِ بَعْدَ هُنَيْدِهِ وَعَشْرِينَ سَمَكِهِ
 وَعَامَسَ بَعْدَ ذَا الشَّيْبَابِ النَّالِ عَمْرًا لَوْ لَا بَابُ الْكَاتِ
 وَسَارَ فِي الْأَمْثَالِ إِذْ كَرَّمَا وَمَرْفَ بِهِ وَكَانَ بِالْجَمَلِ مُنْقَضَةً
 فَفُتِلَ لَهُ تَعْلُقُ بِالْمَعْنَى يَجْعَلُ أَنْ يَوْمَ يَنْجِي يَعْشَى
 لِحْدَمَةِ الْعَبْدِ وَشَدْنِي الدَّارِ رَغْلَةُ الْمُقَدِّ لَا سَيِّجَارِ
 وَمَلَأَ الْمَوْصِلَ نَفْعَ الرِّسْقِ وَلَسْبَةُ الْمَعْتَادِ وَالْمَهْرُ الْكَمِينِ
 وَالشَّرْحُ وَالرُّومَةُ لَمْ يَصْرَفَا مِنْهُ يَنْجِي وَمَلَأَ مَحْمُورًا
 وَرُفْعُهُ عَلَيْهِ جِزْمًا امْتَنَحَ رَغْدَةً هَذَا الْعَزْمُ نَزْدَ مَسْنَعِ
 وَعَنْ أَوْ حَيْفَةَ السَّبْعِ يُبَاعُ بِطَاوَنِيهِ الْمَلِكُ غَيْرُ مُتَقَبَّحٍ
 لَا مَرْغَا عَلَى الْأَجْعِ بِلَا سِيرِكِ كَالَامِ فِي نَفْعٍ وَمَلَأَ مُشْرَرًا
 فَلِلْقُرْبِ عَمَّتْهُ وَالنَّفَقَةُ عَلَيْهِ مَا قَبِدَتْ وَالْمَطْلَقَةُ
 كَذَا زَاةٌ مَطْرُوحَةٌ لَمْ تَشْدُرَتْهُ شَرْعًا عَلَى أَعْيَانِهِ وَبِشْرَعَتِهِ
 وَمَذْهَبُ النِّعَانِ وَالْأَصْحَى سَفَقَ مِنْ لَدِيهِ نَفْعُ الْخَبْرِي
 وَمَوْعِلُ الْكَفْرِ لَا الْخَبْرِي وَلَا سَبْعُ مَا وَصَفَ مَا نَفَعَا
 وَمَا سَوَى مُؤَبَّدًا لَمْ وَحْدَ سَبْعَ لِلْعَفْرِ وَالْمَسْرُورِ تَجَاوَرِ
 لَمْ عَلِمَهُ أَنْ يَحْنِي أَنْ يَنْ جَنَّا لَا لِحْتَفَى وَعَادَ أَنْ عَادَ الْبَيْتَا
 وَقَبْلَهُ الْمَوْصِلَ بِكَامُوسٍ شَدَا مَحْسُوبُهُ مِنْ بَلَدٍ مُؤَبَّدَا

وغيره بالنفع والتشلب وما تهاون بالحسب من لث سمها
 وحاز للموت له المسكافره بها غير خلوة منافسه
واقعة ارمي شخص عيشه ما عاشر يعلو مائة دل سته
 ثم لو ارثيه الفقير من ربح اركسب رقيق كثيرا
 فواد الحسد ادا الوصية ينتفع غير الحق القضيته
 ومن ازيد ان عام وصي مائة على الامام نصا
 محتاطا في السنة المتقدمة وبعدها البطالان مما قد مره
 والظاهر المحذو حيث ربح نجح فعل من مائة خصالا
 من موضع كمنظر اوقاتة والمطلق الاصح من مفاوته
 وحجة الاسلام عنه الزكاة من راس المال نصا حكاه
 فان هارمي الاصح يتبع وقيل بل لثلث المال يتبع
 في حالة مطلقته وان قدر بها الذي يثلث المال اقتضت
 وحجة الندر في مقتصر من كل علم من الاصح يغير من
 ويسو كالاذن كج الاجني مقرر منه على جميع المذهب
 لا الثقل فهو من الاصح يمتنع مثل صيام النفل عمدا اذ منع
 كذا العراقيون فيه حلوا وخلافه السورسي لحكم
 وفي المهرات ايات المسئلة في الاصح في العزير مشكله

لونه

فتوقع عن ميت بعرض غمسر لغت سوكر التي طحيا امرو
 اللهم المحفل للذي اعتمده فان تقتل قد حج ان ابن عمر
 عن سيد الخلق مرارا فقله ولم يرد امره ان يفعله
 جوابا هدي ثوابا حقه من بعد ما ذهبتا قد اقبله
 والاجني ان تبرعا قضى ديناهن الميت جزما الحسن
 وبردت جلدته المرادة بالذكر من شان ارقناده
 رحمتا التبول حين دفعه وارثه دون غريب نفعه
 فان يكن مد خصته نوع فمان ففيه وجها ان لاجل الايمان
حادثة ذومر من قد عاين الناجح فرمته المعين
 ما ستاجر واعنه ببعض الفه من حج وهو جاهل برصه
 وان بعد ايج انه افشل ما لا العقبة انه ان استقل
 باجرة المشل فللوارث ما سقر والاقله قد حتمت
 مخربة في الحيوان يشترى بالعت درهم لعماما قد را
 يعرضه الوصي عنه صدقة فالحظ سعر اكبر عما حقه
 فقبل منه يشترى بالعت وقل ما عينه بوميته
 وما بين وصية محضه من سابع ما يد خصصه
 وقيل ياتيه محضر الورثة وذا الصواب كمنع ورثه

كُنْ بِعَاقِ الرَّبِّ وَتُحِبَّ وَلَيْسَ كَالْجَبِّ بِمَدْرَنَصَا
 مَا نَرَى الرَّبَّ أَنْ نَسْتَأْجِرَ جَمَاعَهُ كُلِّهَا اسْتَخَرَا
 بِإِلَهِ السَّبِيلِ وَالشَّامِ قَضَى وَكَانَ تَبَتُّنُ الْعُلُومِ مُسْتَقْصَى
 تَتِمُّ الْوَاجِبُ لِلْكَفَّارَةِ فَخَرَجَهُ الْوَارِثُ مِمَّا اخْتَارَهُ
 كَالْقَتْلِ وَالْطَّهَارِ وَالصُّومِ لَهُ بِالْعَمَامِ عَلِمٌ بِأَعْلَى
 مِنْ ذَاتِ الْخَيْرِ يَعْنِي مُتَبَيَّنٌ عِلْمُ الْإِلَهِ وَالْوَلَاةُ لِلْمَيِّتِ
 وَلِلْقَرِيبِ دَفْعًا مِنْ مَالِهِ وَالْأَجْنَى رِبْلًا سُوَالِهِ
 لَا الْعَوْنُ فِي الْإِلَهِ نَهْوٌ لَا يَنْفَعُ عَنْ مَيِّتٍ تَبَرُّعًا لِبَيْتٍ وَمَنْعُ
 لَكِنَّهُ بِرَحْمَةِ مَنَائِيْنَالِ كَحَقِّ الْعَمَلِ مِنَ الْإِجْرَاءِ الْمُنَالِ
 تَدْنِي الدَّعَاةَ النَّصْدَقِ يَنْفَعُ مَيِّتًا عَلَى مَا تَقَعُّوا
 دُونَ مَدَالَةِ رَاعِيَاتٍ بِأَقْرَانِ وَاحْتَلَفُوا فِي صَوْمِهِ وَمَا أَقْرَانِ
 فَالشَّافِعِي عِنْدَهُ لَيْسَ يَصِلُ لِمَيِّتٍ مِنْ دَى حَيَاةٍ مَا وَصِلُ
 مِنْ صَوْمٍ أَوْ قِرَاءَةٍ أَوْ نَعْمَا فَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى
 وَإِنْ لَكُنْ عَمُومٌ هَدَى الْإِلَهِ قَدْ خَصَّ الْمَيِّتَ فِي الرُّوَامِيهِ
 مِنْ تَلْبِيسٍ دَوْمٍ وَالَّذِي لَا تَبْجَحُ فَمِنْ سَنَةِ لَهُ أَجْرُ الْمُسْتَبْجَحِ
 وَالْوَقْفُ عَنْ قَرِيبَةٍ مُتَصَلَةٍ وَفِي الْأَضَاغِي سِتْرِي مُفَصَّلَةٍ
 وَمِنْ أَوْدَعْنِ زَوْجَ الْبَتُولِ كَانَ يَحْيَى ابْدَاعُ الرُّسُولِ

١٥٨

كُنْ
 ادْبَهْدَا

فِي طَرَعَامٍ أَذْبَهَادُ أَمْرِهِ وَحَالُهُ الْهَرَمُ فِي قَسْدَرِهِ
 فَصَلِّ لَهُ الْجُوعَ بِالْإِجْمَاعِ عَنْ عَيْنِ مَا رَمَاهُ ظِلُّ الْوَجَاعِ
 بِالْمَنْظَرِ وَالْبَيْعِ وَالْإِعْتِاقِ وَالْفَيْعِ بِالْخِيَارِ وَالْأَمْرِ بِدَاوِ
 وَالرَّهْنِ وَالْهَبَاتِ حَالِ الْبَيْضِ أَوْ دُونَهَا عَلَى الْأَصْحَابِ مَضَى
 مِنْ مَارِئٍ بِهِ أَمْتَرًا لِمَا نَهَى فِي الْأَمَلِ كَانُ حُسْرًا
 أَوْ أَنَّهُ غَضَبُهُ أَوْ اعْتَفَتْ فَذَلِكَ مُبْطِلُ الْحُكْمِ الْكَلَفَتْ
 وَمِثْلُهُ مِنَ الرُّقْمِ لِلْعَبْدِ يُلْقِي عَمَقَهُ بِأَمْرٍ أَوْ كَيْ
 وَمِنْ لَزْدَمَتِ الْخَصْمِ ثُمَّ بِهِ كَالْمَدَامَةِ وَشَيْبِ
 لَشَرِّكَانٍ فِيهِ مِنْ مَضُوضِهِ كَلَامُهُ هَذَا عَلَى خُصُوصَتِهِ
 لَكِنَّهُ فِي صِفَةِ الشَّرِّكَ أَنْ رَدَّ أَمَّا لِنَفْسٍ لِلشَّرِّكَ
 وَمِنْ الْمَثَالِ السَّابِقِ الَّذِي يُرَدُّ بِأَخْذِهِ الشَّرِّكَ أَذْلُهُ الْمُسْرَدُ
 وَلَفْظُهُ رَجَعْتَ أَوْ تَقَضَّتْ مَا قَضَيْتَ أَوْ أَبْطَلْتَ أَوْ فَيْعٌ سَمِيَ
 كَذَا رَدَّدْتَ وَرَفَعْتَ مَا تَضَعُ وَمِثْلُهُ حَرَمْتَ مِنَ الْقَوْلِ الْإِلَاحِ
 وَالْحَسَنِيُّ عِنْدَهُ لَا أَدْرِكُ فِي صِفَةِ الشَّرِّكَ أَيْضًا كَيْفَ
 وَعِنْدَنَا الْكَافَّةُ لِقَارِ جُرْعٍ كَذَلِكَ الْقَدِيرُ بِرَأْسِ الْحَشْوَعِ
 كَقَوْلِهِ حَسْبُكَ وَاحْظِرْ عَلَيْهِ أَوْ مَرُّهُ لِمَا رَأَى بِالْحَصْرِ لَهُ سَبْ
 مِنَ الْمَلَاةِ خَالِ الشَّيْبَانِي وَخَصٌّ مِنْ تَزَكَّى وَجْهَكَ كَنْ

كذلك الايض بالتصديق بالواو والتوكيد فيه فتسحق
 وعرضه عليه من الذي اشتمر ^ع اما استناد العتق من الذي ظهر
 بسبب من والاسم لا يذهب يرجع بالفعل من مذهب
 والخلة بالاجود لا بالاثردا ولا المساوي للرجوع عدا
 بالحزن والبدر كج عيشة وعزل فظن وقد عجز عنه
 وضرب شقرة له ونشر ساج والجم بالشئ وانصاج شاج
 ونسج غزل وغراس وبيت في عرسه ودع شاة عندنا
 ربيع ثوب اذهب انصب له وقطعه لا الغسل والخباطه
 واللبس والتزويج والاچاره والوكي والمعلم والاعماره
 وولد الحداد قال ان عزل في التوكي فلا يعضالم يزل
 وعنده الرجوع بالاسزال مثلا القسري وهو ذواشكال
فصل ليس بمتقيا ما استند ورد ظلم ماله به يد ان
 ركن به بل النواوي اوجب له لاسيما اذ عن سموة وجمبه
 وسن بالمتقيد للوصايا من عمن او ذن ومن العطايا
 والامام والعزير والمفتيه والسيه تحت ظله اجاد فيه
 ونظر في امرا لطف له به مع المجاني اخ النعموا اليه
 لما اتى منها من الاحتماع عن محب جيرا كلفت والانتفاع

فقد دلت

فعد الذين وشي للزبير سيمون طرا بل اراد خير
 عمان والمقداد وابن مسعود وفرع عوف ذو النضر والمقداد
 قال الامام والقياس يقتضي رددها لمن هذا اما قضى
 لانها نافية عن مقتضى وفيه وجه عندنا لم يثبت
 فهو يقول اوارث الذي ظر بعس واستفادها ما الكمل
 وارك الايض بالوكا لم يدع السنة اذ حكي له
 فان يكونوا صالحين رشدوا اولا فلا يغني الوصل المؤشده
 وسندب القبول للذي عرفت من نفسه كتابه وما اقرب
 وللضعيف رها عن اي ذر وصية بها الجبر خي
 والشرط في الوصي ان يكونا عدلا متقيا صالحا مأمونا
 خرا لطفاله قد ايه روح من مقتضى دعائه
 او صفه منقذ بالترتيب والجمع والمفرد والتفصيل
 ماستدل من لهم يرتب بامر الموت اذ يرتبوا
 زيد محم وفرع عبد الله فرع راحة لا اشتباه
 من الوفاة العزيز رتبته على خلاف الصفه المرتبه
 وسوف بان ذكر هذا في السير مع زيادة به تنفي العشير
واقعة من غير قد في الولي لا لشرف الوصي اذ اعما ولي

بامر

الشافعي

ومع الارتباب ليس يخفى نظره بالكشف والخوف
ما من وصف العبد فيما قد كتب لنائب السلطان ما نفي العتب
ورام ان ياتي بالمبا هلكه لانه اذبه فيها هلكه
ثم دعى الله على من استوفى فبعد عوامن استوفى منه العفو
وقتل الذكور شرفته وسلبوه ماله واهله
وسعدت عرفت عنه المجموع وبمكذاشان الكنود والمجموع
ثم ابتلى الله تعالى عقبه ما يسو لا تقام العقبة
عَوْدَ عَلَى الدِّمِيِّ لِلدِّمِيِّ مع والاصح كالا محبس
ولا يصغر العمن في الاطهر وقطعوا ما لغير ذكرك
والام لا طفال اولي مطلقا ويعزل الوص فيسوق مطلقا
لذلك انما في علي الذي استمر دون الامام الاعظم الذي ظهر
ومثله على الحجبه الاعلى لذلك يجوز حيث يمشى
واما تعتبر الوصاية من على الجفال ولا ميبه
وليس للسوي ان يستند بها لغير الا ما ذن بعثدها
وما لك والحنف في حبو زاه ط الى الشورى بعضهم عزاه
وصحت الي بلوغه ولسه اوز من او عوده لبلده
ومنعوا من خلفه الوصيه والمجدحي ثابت الاملية

اجاز

وجاز من معرفته الاموال والفرع من استحقاق ذي الاشكال
من غير تفصيل ما قد حققه او المصوح وسواه الخلفه
ثم الى حضور غائب محبوز لا يزواج خلفه ما عسوز
وما لك واحمد قد صحا هذا والقياس قد ترجح
ولفكه فوضت ذاليل او عن امت في كذا كذا راو
وتلتم في بقوله او صيبت له بشرطه البس ان فيما احمله
مع القبول لعدم الموت المستوي وان يكن لقدد محض ووص
لم ينفرد ببعض انواع العمل الا بشرطه كالوكيل ما احتمل
والتوكي والوصي الا لغيره زال والعزل حيث يجعل العقد يزال
وان يكن بعوض في المحل وي لم يصف الذكور بالنسب وي
وخص منه من مات ظلمنا او تعلق به اليه يمشى
من قاصب او جابر لو تركه طاله الدفع لمحفظ التركة
عند ابر عام الغيب ادي من باذل للنص للعبد د
فان الله يعلم الذي قد افسدا من مصالحهم ما اغتدك
ولك ان تقول حفظ المال فرض كتابه له لا طفال
ولم يخ اخرج من فرض حتم فلفه جاز تركه ولم يستم
جوابه المفرد من حيث ما قطع وكان ما دما لغير من قطع

كقطع من صلتى على جنازة منوالذى قد منقوا حبوازه
 وان لم ينقصوه به حصل والقطع لا يكسب ذمّا اتصل
 كقطع صومه لانقاذ عشرين فهو يوصف الجمل فلهنا حقيق
 وان يلزم جملها ذكر وفيه سقي القاحلين ما شكر
 كقطع الاشتغال بالعلم وقد تبين النفع منه يعتد
فدين الورى ما انقصه عليه من الظاهر شرع صدقه
 من كل امر لا منافاة له به عن عادة ولا سقوا في يديه
 والاب والاحد ادم من غير ملين مقبل ما مالوا واكلهم امسين
 ومبعضه بعد البلوغ للولد فيه على ما صححوه معتد
واحمد والحنفى خالف والمعتدك بمن ان حاله
 بالبيع دون غبطة ودفعه يلعن بالبيت ان اخذ
 ثم يسمي الورى من مال الهي يخرج له واجب له اجثي
 ومغناة للقريب والزكاة وواجب التكفير عليهم حواء
قابله خضر بسهم العيا من ماله ابطل الايضاعا
 والحنفى خالف الورى مالم يزد عن سدس قد ورثه
 وصاحبه اعتبر ان لا يزد عن ثلث **واحمد** ثلثي المسد يد
 لم ابو شور غير ايا منبسط وزيد سهمهم عن شريح فاصبها

اعلم ان

وعن ابراهيم الانصاري انك انك حظ من المقدار
 وكان ذكرك مستداه والسدس البهر كذا افاده
والشافعي لا يقد برفيه بل خضر ما ابان وارث فيه
خامسة بها البعبب بمخزن ومن علوم الشيوخ تحسن المحن
 خلف ميت بينا اربعة وقال اوصيت لزيد ومعه
 عمر وكل منها لم يمسك لهما لو اجد من ولدى حواء
 ونصف ما خضره العليته ثم اجيزت هذه الوصية
 تخرج من مجموع ضعف الابنا للاربع النصف وكل مشي
 وعند رد لهم من مسته وقس على ذلك ما انبثته
 وان يثلث عدد المنجبين وخض واحد اعل التغيين
 مثل واحد خضر الثاني فكل واحد له ثلثه
 فكل واحد له ثلثه وتارك ابن كحج ما حرك
 بغيره ثلث لمن شالا وقر لزيد ونصف ما احتزك
 وخضر لخمسة كشره من صنفى الابيض او الورائه
 فالعدد الحادى الخمس وثلثه وقر لزيد ونصف ما احتزك
 من عدد الاسديع فالذى حصل ورث لزيد ونصف ما احتزك
 فان مع ربهما قد اتصل

من بعد عشرون مالم يرد دونه سهام من هذه معدة **أودوه**
مان اجيز قاله في حديثه **لله** بطل مال الذي اشترا له
له الذي فتره والكسور قد جمعها عدد ما الذي عرفت
سبعة الاف وفي مبيعتها **بالاشه** ثضاف في تعيينها
وواحد مع ما بين **بلا** كسر وقصر عليه ما قد اشلا
كوالينه الا ليرد بينا **مفتط** وتضع ما سبق له بالاشه **خط**
واثنان للثاني وتضع الباقي **ثم** كذا في سائر الطبقات
لرابع اربعة وتضع ما **فصل** عن حساب من تقدم
وهذا السادس وسابع **من** تسله وثامن **وتاسع**
يحصي الزفاق في التراث **كم** كان عدد المال والورثه
ضابطه بسقط جزءا واحدا **من** يخرج الكسور يكون شاهدا
بعدد الاولاد ثم **ضرب** من بعد من مثاله **والمسببه**
منتهى بضربه لا **ربعه** من بعد ستين كمال جمع
ياخذ ذلك واحد عانيه **وهذه** بالامتحان **دانيه**
وبين درهم له وعشده **او** حقه قباله **من** ششده
ورابع في الشرح **في** قصد العدد اربعة من بعد خمسين **جيد**
بسبب اجتماع كل عدد **من** مفردات لفظه في صدده

ملز

قلت ومقتضى الصحاح اربعة من بعد اربعين فما جوده
وان على ما بينه من اقواله **فرعت** زرع عشر اعل مثاله
كتاب احكام الوديعة انبت فعيلة ما لمفعول ثبت
والودع والابداع والوداع **لن** عن الترك لفظ شايح
ودعه ودعا كذا رازدعه **ومسلم** رفع ودع **الجمعه**
والفسا فيبه ودع **الجمعه** وترك ترك تركوكم غلبته
والامر بالاداء **الامساك** لاهلها فيه لها القامه
وان تلمن مفتاح باب **الكعبه** سببها ما للشرع عمن شربه
واودعت ثرين عند المصطفى **اذ** بالامان كان مدعي الصفا
فان كل واحد **ثمين** يودعه من ملكه **الاميين**
محسن هاجر اصطفى ابن عمه **لحفظ** والرد في مهمه
وقيل اعطاها لام **المن** ليظهر مودع **ربا** من
والامير الاداء **الامساك** ولا تخن من ترك **واخيانه**
في عالم الترمذي **وايك** داود ثم السيفي **ذا** اجنتي
لكنه من طرجه **شذروي** مضجع مؤمن غير متوك
وصفها الشرعي قال **يوضع** عند سوى **لحفظ** لا يصح
فما سوى المال كخمسوة **لغا** وهي استنباه **لحفظ** اتبع

وَضَائِبُ الأمانة الشرعية ما لم يكن عن ضابط مرعبيته
 بالتوب اذ يلتقي برح يديه رد لما لك بدا أو يغلبه
 راضوا بل قد تحتكم او امانة على العقد حكم
 رذا الامام قد نفي مسدته هنا وفي الروي بأصل انبثته
 ما لم يكن يد كوشطامفسدا او كونه بما يضربا سبدا
 فمن رأى ذلك عقد البطله او ايما ناسا محكي اجفله
 و فرعها و مودع عند ربيع او ذي حبي او غزل جالططيق
 ثم قبضوا لها على الذي تحبب عن حفظه من الرافعي لم تحبب
 قال العقيد اذا لم يعلم مالها الرصفت الذي به سمي
 و كرممت لقادر لم يشق بنفسه والتدب للموئقت
 ان كان ثم غيره او لا حليم اصل القبول دون اعمال يتسم
 و ندبت لفته ذات نبيته فالتة من عون المعين لاجنيه
 و الشرط من المودع والمستودع مثل وقيل وموكل و عجب
 و صيغة المودع باستودعتا هذا او اسحقك او انبثك
 لا النطق بالقبول في الاصح بل تكفيه مبينه اذا به اقتبل
 و مرجى ومن المجنون لا يقبلها و ضامن ان فعلا
 و ليس بضمن الصبي المنة و في الاصح ضامن ان انكسه

و قاله

و قاله من عليه المجره ام لسفه في القاعد من يستند ام
 و ارفعته موت دين جزا و يكون مودع و الا غش
 و لما الودع والاستزداد في كل زمان عن حتم عسلى
 و اصلها امانة وقد نصير مضمونة ماله بينون المصير
 ما اذا الودع عن غير سبلا اذن ولا عذر فيضمن السبلا
 و قيل ان اودع قاضيا كفى و حث كانت يده بلا انتفا
 له استعانه على الحمل و لكه من ذات الاشتراك وضع فعله
 وان اراد سفر اردد الى اصل او الوكيل في ذي الكولا
 و عند مفقده الامين فاذا دفنهما ضمن ما قد احدا
 الا اذا اعلم ذالما سكه على الاصح ساكن ما سكه
 و الخوف من اغارة او من حرق او من خراب منزل او من غرق
 عذر له فحجوز ان يودعه و شرطه فقد ان حرزه معه
 و الموصى المخوف و الحبس لما يوجب قتله لرد حتمسا
 لما لك او من رجه و الا فاعن او امين استغلا
 او بوساية مختصا فان لم يفعل المذكور هاهنا ضمن
 الا الذي لم يتمكن كالذي مات بحياة بغير ما حشد
 مان بلا رصيته مات و لم يعلم ما اودع او زمن السهم

فان اقام مدعيه بدينه **بقيت** متاعا عيشه
 فعلمها الضمان **نصر الماسنعي** وعدم الضمان راي الرازي
 وحملته الاوجه فيها اربعة **احدها** ضمن فيما جمعه
 وهي كدس لازم اذا ارجح **ونها** هو النص به ايضا عهد
 وعن ابي حامد صح ومضى به **الحسين** والفقهاء المحدثين
 واختاره سليم والخرجاني **وثاني** الضمان ما فقدت
وثالث ان كان فيما تركه من جسد فغرمها في التركة
ورابع ان قال عندي ضمن والواجب الاول فيما يتيقن
 رحمت ملنا فيه الضمان فهو ضمان الفقد لا العذر وان
 يقدم المودع في المذخور على ذوى الديون في المشهور
 اما اذا خلف عينا مفردة فانها تغطي له من ماله
 وعامل الفراض المودع في ذلك عند ابن الصلاح فاعرف
 بعض بالفقدان والسبب فيه **قال** في التصور لا حكم عقد
 والغرم منتزف عن الحمام **ما** خص البتيم من امر حسي
 لكن ائمين الحكم في باب الضمان **المودع** اذا تعدي الايمان
 وما قل عن دار او محله **لذو**نها ضمن ما احسله
 او لا فلا وترك دفع المثل **لترأى** علف انتهى للثلاث

فان يهي

ن

فان يهي عنه من القيد لا **وعلف** المودع له من ذي الرولا
 ودون فترضه المراحفة **ثم** الوكيل ثم فاض راحفة
 ليوجب العين له او يقرض **اربع** جزء منه اذ هجر عن
 او لا فلا يشهد حتما بعلف **منه** من الرجوع فيه اخلافوا
 وتعتطف مع ثوب يسقتهها **ينفي** الضمان في الاصح فيها
 ان امتضاء العذر **والعكس** في امان واخوف منتزف من العكس
 ثم على المودع تغير بعض الخوف **فستادة** للدرع من خذ وضوف
 واللبس عند حاجة فان لا **فلا** ضمان له العلف به
 ويضمن العادل عن حقه **امر** به فذلك حل اذ لم يمتنع
 كان نهاده عن رقاد قد مر **وان** ليسر الصندوق بالتلف
 تلاف ما فيه وبالعير مثلا **على** الصيغ وكذا ان قال لا
 يفتقر عليه عدا ما تفتله **او** اربط الدسار من ردن فله
 امساكها بيده فان مفقد **باخذ** غاصب فلا غرم عقد
 ارضاع بالنوم او النفس **بلف** من المذهب الضمان
 وان اربح من التلمع عند **فلا** وفي العكس الضمان في البدل
 وان يقل من البت وضع ما خسر **ضمن** ان مفصرا اما اذ خسر
 كوضع ما في غير جزر مثلا **او** دل سارقا على محله

نقد

الضمان

أومن صادرا الذي أودعها لانه يقول فيتعرف
وان ركن إلى العالم كره سلمه للمالك الأصح ان يقرمه
لم على العالم بالعزم رجح واخذه كرها المسودع نجح
لعمري هذا اذا لم يستطع دماعه وعن وروده مث لمع
وبخلف المودع حيث خلفه ركب التكفر فيها اتروقه
من غير انما والبسيط اوجه والمثول بالطلاق رتبته
اذا جمعوا على وجوب كذبه في قاصد القتل ونوع هربه
وحرمه المال كحرمه الدم ومن البسيط في هذا المثل حكم
وخلط ما له العزم استغنى كخلط كسبي ما لك على الأصح
وليس خاتمة قصد الحفظ لا يمنع اذ في خنصر قد جعل
وحيث صارت مطلقا مفقودة ترك الخيانة المظنونة
لم يبرأ الزور والأصح في حدوث الاستيذان عزمه التي
والمدعي تلغى بلا سبب او الحق كجناية نفسه
بخلف مصدق فان ذكرنا ما هرق مثل خريق ما نكسر
مع عزمه بغير خلف صدق والعزم حيث يستحق
مع الممنوع ويجعل بالبيان وطعن ان به الهلك استبان
وها هنا يجعل موت الحيوان مثل لم يور الهلك في كل اوان

وهو مصدق بدعيته على الذي عليه قبل انتمه
ولسواء بالسان بلومه والحج وبعد طلب لغرمه
عزمه اعادة ما في التجربه بهج ايداع بوصف رتبته
مثاله خذ هذه ودعه يوما يوما لا في الضيقه
بجعله اوداعه مؤثبه وان يقل ودعة مجبده
سوما يوما استغنى فعلى ما مال بضيقه اذا ما فعلا
تدنب الحفظ على الحشاي حتم بالاسف فاطن الدوام
لا غير ومذهب العالم في حب بحسب القارة ان لم يحجب
او اضع الثوب اذا قال انظر رتبته اجيب عند الاكثر
حادثه قبالة اعد مهك فبسوى الفهم لن يقرمها
رقب مثل من الرق الجديد واجرة الكاتب من غير مزيد
واين المصالح عنده فها حتم تمتها واجرم مثل نجحتم
مر غير فرق بين قوت المسكين وغيره فبني فواته اسحق
خاتمة كل من اسن طلب ودعة وصدق فزود ما قلب
طريقه بكذا ب كل منهم ما خلفن وبها لن يلزمنا
وان لو اجد بها قد اعترفت فلسواء حالة النفي طعن
وان يعقل ذلك فها هو كما لو كان يدها واختصمها

وان يقل نسيت عين من أتى به إلى منها ما سئبت
فمن في الحكم به على الضمان بوصف نسيان بذا من ذي الهان
ثم تدوم بعد هذا الخسوم ومن الدعوى يتنوار شوم
كتاب قسم الغنى والغنى الأصل فيه الآية الكريمة
فالغنى من فاكذا اذا رجع وهو هذا المال الذي لن ارجع
من كافر فتنباذ اعرفا شمل وصل بل هذا على هذا الشمل
ثم القبا من الاصح بينهم فالغنى مال كافر لن انتم
بغير الجاف تحيل او ركا ب ولا قتال مع فهدى ارتكاب
كجزية وعشر متجر ومكا عذو جلواي مطلق وما انما
لميت عن ردة او ذمة بغير من يجوز اذنا فمكة
مخمس الخمسة في المذهب وصل للخمسة طه اجمعي
لاية الحشر اجاب الاول بان خمسة لهم مؤؤؤك
فمن المغنوم والباقي لمن في صدره وهو الشفع الموت
كما خفض منه ارباب القتال اربعة الاخماس من غير اقتتال
احدها مصلح المسلمين وذا الذي للمصطفى الهادي الامين
منه وماله واحد عطف ثبره ما عليه ينصفه من
فكان منه ما يكون المصطفى واهله ملاكاه بالاصح لهما

الى بئرهم

ومن سبيل الله باقية فلا يورث بل في المصلح العلاء
كالتفرد والمنفعة المهمة كالتفرد والمنفعة المهمة
مع عمارة الحصون الحربية ونحوها وما يكون الطلب
والعصاة والثقة العلماء وقدم الاثم ما علمنا
وعن ان العاليه الضرف الجب سته اسمم تحلو عالا
تخصه سهم وباقية لما نضرو هذا ضعفه قد فهمنا
وقصة الزهراء الصديق قد حلت بها من علمه لا يعفوا
وسممه الثاني للثمن نسب لها ثم ولا فيه المطلب
لذي الغنى والفقير والذكر **والشامع** منهم وطسمهم
رسهم فولا حيث اعد ضوا لا نوحب الاستفاط فيما فرضوا
عند الامام وهذا المسو الي ليس لهم حق بهذا السوالي
وشروط الانتساب بالانصب واجهت ان قدم العامي فشق
وبالت هم ايتى الفعشرا واليتم من بعد البلوغ لا يترك
لدالود او درمقا امكته الوابع المسكين ذي المسكنه
اخا صر ابن السبيل وتقال حاجته شرط كوصف الاسفل
واسر السبيل من الكتاب ما جمع لوصف الاغتراب حيث يجمع

الى المسكنه

والمتأخرون منهم أربعه
 وقيل بل حاصل ما حياه
 وغردى القربى كفضل نكاح
 وفاصل الاخماس دهى اربعه
 فينصب اليه يوان من اهل الحسب
 لم يخص الجميع عزه
 قد عزموا الجند وما يلقيهم
 لهم ولا اهل وعبد حيث كان
 والشخص والعاص من مروت
 ولا تقدم الفتى لشرفه
 ولا يخل خضلة مرضيه
 لمذهب الصديق نصا وعي
 وبعد ان فصل اجتهاده
 لطيفه في بيت مال المسلمين
 وقال في الاحياء يصف الامام
 بنوع نفعه او نولي مصلحه
 وعلم الشروع مع ذوى الاذان
 ومن لهم بطلب العلم اذ ان

وعلى الطهر

وعلم الحب والمساحه
 ووقلا الشروع جزما والشهود
 والغايين نصلح الكهاد
 علمهم ينفرد ويرع الغنى
 ما من ابن سفيان اعطى الحسن
 ذوى الحب الطبرى مشدده
 وقال ما اجزت سمعنا بها
 خوجه الفحال والاحاد
 ومعدناه ان كل من
 ثم ثر شرا ابدان قدومه
 وهم ينو النظر الى كيناسه
 وعزوع فاسم والمطلب
 فتوفل ثم يعبد العزى
 وبعد هم يقدم الانصار
 وفضلوا على سوى دي الحبرة
 ومتدلين من فضلهم من السببه
 ذى استوا القربى مال الراب
 عدم الاشرف عند الدافع

جزما على السابقت والامان وهو قول الاصول الداني
وعكس الحاوي وهذا الشكوي كخاره وعن سواه ما روي
قاعدة ثلاثة بالنص رده وهجرة خصوصاً عن حصن
فرع لعبد القيس دكوان شمي وعقبه وهو لم يثبت
والثالث العباس فرع عباد وهم عدول صالحون غيبوا
وبعد هو لا يثبت المحبس ثم ثبت السن ونزل ما انجم
لا اتصال نسب وان عرف لانه عنهم ينظر في تصرف
ومنه لا يثبت ذات ضرر كفا قد للعقل او للبصر
ونسب الاخرى والاصح والاعرف الفارس منه جزماً
وغير صالح وبعض ان مرض او حزن يغلب ماله به وقد مر
ان كان مرضاً او ان لم يكن على الراجح ولموت قد عشرين
يدفع للروحة ما لم تنسج وولد الميت على المسفحة
الحصول وصف الاستقلال قينيت الراغب في الفتاوى
وغير صالح يرفق برزمت والورق طرسه يفرقة
الا اذا بلغ اعمى اوز من فهو من النقصات عن ذاك امن
وبعد هامن ملت قبل المفرقة من له حق من الموقوف
يقسم حقه على من ورثه وذن هذا رتب مستقدته

مال العزيز

مال العزيز وهذا ابو الفرج احسن من ترتيب هذه الدرج
تمتة يوحى من ذي المسلة ان الفقيه ومعيد السبله
او المدرس المعيد ان مرض او مات يعطى اهله ثمانية
اه ولا لاداة للذي ذكره من حلة الترغيب في سعة شكر
وعنه الناصر يعطى من يقوم عنهم سيد الوحيه رتدوم
افاده السبيل ثم اكسده محظيات ابدان مؤكسده
ولك ان يقول في نوع العلوم ترغيب كل انفس ولا تلوم
وعنه لا يصدر شي مؤلف كل الميل عليه يشهد
والنفس تكمل الجهاد والاعمال من اصطفاهم القلي الاعمال
ما يحتاج الى الاضداد للتألف اذ تراه ينفي الى الخلد من
الميل للذي البني جملة مجبته مكسلة ويخلفه
نافرقة وغرض الراقف لا يلغى ولا لحل ان لغف طلالا
ورما يؤكل ذلك المفسدة في الفرع ايضاً العموم الجسد
واحق ان يبراعى الشرع لا روحته فيما يسد الخلد لا
تميم الاحاسر اعني الاربعه بضعها بينهم مجتمعة
وبعضها يجوز ان يصرف في ما فيه نفع طاهر لا حشني
كالة الحرب وفي الاصلاح للغير والخراج والسيلا

ثم الكراع للخنل فالذي اشتد وقيل السلاح فيه ذالجه
 وحيت المفروق من الوقت فلا بدخول حشية ان ينزل
 مال الامام ذهب المحققون الى امتناع انهم يعرضون
 عليه ان راى لهم ذخيرته لعرض مقدم للخبر
 وما عدا المنقول من عتار سوقف من المذهب وهو جاري
 على الغزاة وعليهم غلته تقسم طرسة واحدة
 وان راى قسمها او بيعها جاز اذ اربعة كذا في الاصل
فصل في حصول مال يدية قومه من باقر لم غنيمته
 بسبب الهجمات والمقاتلة والطلب لا تملكه المقاتلة
 والراعي للعرافين قد اسند عكسه وهذا مستقد
 وجعل الامام والعزالي مسروقة للشارق الموالي
 ومذهب الجهمي هو دور الشجر ذال غنيمته عن صفة ما شذرا
حجية غريبه مختصرة مال ابو محمد من القيصرة
 ادلة العشر وتكايفت ولا نصا وشبهة واجماعا على
 محريم ولحين السراى اللاتي مجليهم الان كل كتاب
 من خبطة الروم وثرك وهنود لعدم القسم لغنوم يقود
 الا اذا نصب من غنيمتها من غير حيف وانفى الظلم بها

من

قلت على طريقة الشنخيل لا محيد عنه لا اللذين حلتا
عطف بيد اذ ويراز السلب من غير محيد لئلا سلب
 ومن الاصح نسحق ما اتلا عبد وانشى وصيقاتا
 وهو الذي الى القليل ينسب لبسنا ومنزلا لدية يسلب
 من الثياب والسلاح مطلق وزمنه وما به ثمن طفا
 والكف والزان وزنا رخصان وخاتم وما لا تناف يضاف
 والشرح واللبام والمهازمع جميع ما لدية بالعرف اجتمع
 والفرس المراكوب والجنينة ومن الاصح تدخل الحقيبه
 والواضع عنده ما دخلت اذ هي من ملبوسه عرفا خلف
 واخذ من جناب له نفاذ واحدة ما اصطفى من اعتقاد
 وانما اخذ الذي كسب شرا لا من نفسه الكسبي
 في حال حرب لا الذي حصل في اومن ورا الصف او منه ارمي
 او قبل الغافل او اسيرا اومن في الاثمزام لن لسيرا
 لم كفايه الشرور القتل او من امتناعه ما هنارا او
 يفتني غنيمته وفيه نظرو نكلم من يردونه من ينظر
 وقطع اطراف كذا من الاظفر قطع لبعضها واسر الممركي
 ولا عبيد الاسر ملك الرقبة له ولا للفداجيت ارقبه

ويستوى الواحد والجماعه فيه اذا ما اعدوا المتناعه
 قوله اعقر لما قتلا جمعا لما جهل وعنده سب الا
 كان عمروا بن النخوع بدمه مقدم ما يسلب من مقدمه
 ومساك القنبل من غنلايه يشارك العالم في اسلابه
 ومن القضا صرافا في عندنا لسر تاكل عابه وسبا
 ولا تحشر سلب من الاشهر ومعه الشهم له في الاطهر
لطيفة اعراض من زل السلب قصد اعلى الاصح عنه ما اسلب
 مان ان طالب لثا اعرضنا عن سلب الذي ضربه قصا
 لا يقتضي استفا لحظا في الظاهر وذا اسمه عمروا بن العامر
 ومن السهيلي بسط ذكرت من خندق بقصة قد شكت
مشكلة عن عوفان مالك اسند مسلم حدث قالك
 قر العدي يقتل شجر حميركي ورام منه سلبا لم تحشر
 فنع الامير وهو حنا لد وقال ذا الحرقه والثالث
 مح (شاكيا فقال المصطفى اعطه ولا تمنعه ما قد اسكن
 لمتر خاله على عوف فغيبه اسمعه عشا ولا يترضيه
 سال خرا الخلق لما سمع لا تخط لا تخط منه منه
 لقول عوف مال فيه البيهقي جرى على ناديب كل مشني

بحس
 باعلا

من الكو

فسيده الخلق ما شاقصا في مال حرب ناله في مامنا
 وميل لوان اذا العفوية بالمال وهي موله مرغوبه
 لان ذال اسلاب ما سلكهم ومنع الشايل اذ سخطم
 وقيل للامام ان منع من اراد واتصاه تنقيب السنان
قلت وعندي ان ظما عنم فان خيرا الخلق ملده حتم
 ومنه يعطي من اراد فنع هذا الامر وسوا ما امتنع
 لان يطبقوا امر المسلمين وان يكونوا الله مستلمين
 وتعد ذال خرج ما المنفعة كثر الحفظ وقيل الامتعة
 لم تحشر الذي سب في محنته لا قبل في حقا
 يقسم بالسابق بالتساوي وندب السجل اذ يساوي
 وخمس خمس للمصلح النقل محله على الاصح ان نقل
 مما سيغنوه من هذا القبال وجاز ما عنده من نوع مال
 والنقل الزمادة المشتزاه من الامام او امير شرطه
 اماء الى ما فيه للكفار غنم بالاحتجاج في المقدر
 ومنه ما يعطي لمن منه صدر من الحرب ضح حسن جبر
 في البدي او الرجوع بالذي يرك وفي الحديث الثلث والربع جري
 لواحد مفرض اوس ربه لفضة ما بينه مروي به

عن ولد الفاروق جات في الصحيح وانما يشترط باللفظ الصريح
 ومنه رد فعل بعد الظاهر من غير شرط لهم لا تغفر
 ولفظ من اخذ شأنا فلوله ممتنع امامنا ما حلت له
 والنووي خيرا لا تارما مال القزاري فقيه وهما
 وطواحدة له معشاله في ذكرها نتما هنا كالمه
 وتصرف الاربعة الموحدة منقولها مع عقار اجندره
 للغائبين وهم من يسهم لهم اذا حضر واحد منهم
 قبل انقضاءه ولو لم يات الشا ونيه العتال لا تشترش
 محاصر بعد انقضاء المعركة عنه نفي الشارع وصف الشره
 لانه من حزبكم لم يعشهم وهو صريح في حديث مدغم
 واورده والبرجف والمخد لا بالروح والسهم بذا ما حلت لا
جوابه تصد القتال منهما بالمستحيل فاستغنى بالتمسا
مجدبة حدث خبير صريح في الحكم والشوا بعدة محبة
 بل ان حاضرا ابو هريرة اولا قصدت هاهنا خدومه
 نفي الخاركي في المغازي اشارة حضرها وهو امام الستة
 وانه من قبل فتحها التي للن به مع نزول ثيبنا
 اذ فيه منكم وبين **مالك** لانه فكم عنوا به للث

عند

على الخار

على الخاركي غير معروفة منهم ما قرره في المعروفة
 مال الخطيب والخاركي لم يجد سوى طريق نازل بها وحده
والشأن نفي عن مالك لم يروها وهو جواب قد ازال الشبهة
 ثم الاصح عندنا دل الحسد من قبل فتح خيبر بها حضر
 وانما المذكور انه خروج الها مع الذي الى السبع عرج
 والنفر ان الموت من الحرب منع لا الفرس المركوب اذ لا تتبع
 لم الحنون ان طراها الهلكه ان انتهى الامر الى ان يهلكه
 والجمهور القول بان المحترف وما جردا ومن يبيع قد عرفت
 مع اجيره على السياسة او على عين الحراسه
 ان ما تلو اسمهم للحجيج ولهم الاستلاب بالتنويع
 ويسقطه الاسير ان هرب منهم اليها فخير اقرب
ولك ان تقول لا لا يظهر لان من لعبته يستاجر
 تصير منه العين مسكنة وتقعها موجبه استحقاقه
 فليس للمستاجر التصرف في غيرها بالشرع نصا يصرح
 كالصلوات الخمس والعبادة وزمن النوم بحكم العادة
 وليس من مستثنياته الحوا تكلف يستحق سبها باحتها
 وينبغي التمسك على الخلاف في حمله بنفي الاستحقاق

جوابه جعل بالذي عصى
 بسفرا ذ ما استباح الرخصا
 وحسب ملنا لهم لا يسهم
 فالرخص واجب لهم محسنة
 راد حيو انشوية مما قسم
 في مال حل لا فز كارتسهم
 وخبر بالرفخ والمناضله
 راجلهم وفارس قدنا ضله
 بالنصر والاجماع للز اخلاف
 في قدره **وعندنا** الاختلاف
 ثلاثه للوالد الذي اقترس
 سهم وخبر ضعف ذلك الفرس
 وعكسه **للمنفذ** الثاني
 فالسهم في الامامه ينسب
 وليس يعطى لجواد ثلثي
 الى الزبير ان ذ الله ان ينسب
 وكان ذ افراستوم خير
 وفي العز بن الحبين احسن
 ومور الناسخ وهم قد سرك
 الى سواة وكذا اللوم جري
 والعربى بالاجان بينهم
 وفيه للفاروق فرق بينهم
قال الامام الشافعي لو ثبت
 قلت به لكن طريقة ثبت
 وليسوى الخيل من الزكوب
 رخص طاني نفعا المظالم
 ولعبر يعطى لجواد لا غنا
 منه كاعجف وبلغ الزمنا
 وقيل بل يعطى اذا لم يعلم
 بنهية الاثني كشه هدم
 خاتمة متا لان اشتركا
 في فرس وخضر امعتركا
 فقتل منعان سهمي الفرس
 وميل لا تحاضر في الحرس

والخام

والظاهر التقسيم في سهميها
 بالشيء من مقتضى ملكيها
 فالراكمين حيث لا امتناع في
 كثر وقير بزكوب ما تنفي
 فلما اربعة وان هسا
 قد اعجزاه اخذ اما لهم
 وفرس ذو غصب او اعان
 كفرس لحضر بالاهبار
 سهامه مختصة برالبه
 وقتلا لا تدفعها لفاصبه
 وحاضر بفرس ففتده
 في دار حرب وسواه وجدة
 ان قائل الثاني به كل سهم
 به وقيل اقتسما الذي منهم
 والمشتري بدار حرب فرسا
 فحقه مما اشترى لن بخسنا
 ومنع الذي عالم يعلم
 ومعه اثنت لدار المعنم
 والعبد والمرأة والصبي
 ذو النفع والمشهد والذمي
 لغير اجرة اذا ما حصرا
 واذن الامام فيما ذكرنا
 يرضى للجميع بالحضور به
 لما اتى من مسلم بسببه
 عن ابن عباس وفما صحوا
 يستلم الرخص لهم ان صلحوا
 والعبد ان يغير اذن اتصال
 مرضحه في ملك مولاه حصل
 لانه اهلك لا ينقضه
 واما الرق انا د حصنه
كتاب قسم الصدقات القسمة
 واية التوبة قد نصت علي
 والقسم مصدر ان قد خصاه
 اصناف ابواب كجنان غلا

وفي الصحيحين اني لعنت نعاذ رانه من فتنه القبر استعاد
ومسلم روى حديث الصدقة اوساخ ناس في الصحيح حقه
نعاذم المال الذي لا تسب له مفضل له فحل المسألة
وان يكن لجدنيا لا يفتع للضرر موقعا فقوله وثق
والحنفي اعتبر النصاب في حد الغني **وعندنا** اذا انتهى
لغير غني من على التسب قدر ما كفي دارواه ابن عمر
وغيره عن علي بن الحار لا حق في التسب في اقدار
واجني مسكين من اين ما جبه والترمذي اي لغير حاجه
محدث الفقر مخزي لذت مخاب من على النبي يذنب
وليس منه منع الا ان به من كسوة ومسكن ومركبه
وراجد لثمن المحتاج له مقفر على قنار المسألة
مالم يكن معتاد سلكي موضع مسبل او اجارة وعي
وغنية المال الى مرحلتين يجوز الاخذ كذا ناجيل دين
ومن عليه قبل مقدار الا اذا يلقى اعتباره اذا ما وجدا
ما استغنى اعتباره في النفقة على القرب والعزير اطلقه
وفي تناو كصاحب التهذيب لا يعطى اذا لم يعد ما يجتسلا
ومن يعلم الشرع وقته شغل والتسب مانع لما به اشتغل

ياخذ منها

ياخذ منها وقال المرتضى لا لمعط ولا لمر لا يرحى
روى التسيك التسب بالوراقة من غير تعطيل غير استحقاقه
ومنعوا اذا التفل والعباد ومن يرعى دهره او راده
وفيه لا شرط الزمانه وعنة جديدة ابانه
وليس يعطى من له كفايه بزوجه او قريب او جرابيه
من سهم الفقير اودي المسكنه بل من سواهما من مسكنه
بالغادر من ومن المولف والعرس فيها اعتبر وانالفه
على الاصح زاد النووي راجز الباب امتناع ما روي
وتصرف المرأة من زكاتها لزوجها الفقير عن صلاحها
فزوجه ابن ام عبيد زينت قد سالت عنه قال يذنب
وخالف النعمان فيه صاحب ووافقا اما مناهما اجنباه
وضابط المسكين ملك ما يقع من حاجة موقعة في دفع تبع
من مال او كسب وعند الحنبلي حمسون درها غنا في المنزل
كما رواه الدارمي والاربعة عن ابن مسعود بنصر فقاه
وفيه رفعا العشا والعدا غنا اذا هما يوم وجدا
واشدد ابن السيد مما ذكر هل لك ان اجر عظم ثم خير
تعيث مسكينا كثيرا عشرة عشر شياه سمعه ويصر

26
أبو

كم
وملا ربح

حاجة

واية اللهم فليقول الشاكر **تشهد بالنصر على المشرك**
 ومذهب النعمان ان المسكنه من جعل التراب ذائبا مسكنه
 فهو اشدها امة من العقابر اذ قد نفاة عن فتيل ونقير
 والمروزي وتغلب والفرأ وابن العلا قد دامقوه طرا
 فممة لم يذكر واهل المراد ففاه لقاومه او ما يبراد
 للعام اول غير له غلب والنقل في ذامت عب لم يلب
 رسنا استنبط ما كنس منه من الظهار ودين عيشه
 فعاجز غمنا جلف مسكنه وفوقه من رفهم لن مسكنه
 وليس يعلى من زكاة وجبت وان تكن للعموم ما في بيت
 وليس الخلاف في باب الزكاة فائدة بدت لذا الشرح حواه
 وانما الخلاف في الوضائيا والذروا الاوقاف والقطايا
 ومنه للعاصي الحسن غصه لونه في هذه ما خصه
 وعامل الزكاة ساع عالم وكاتب وحاشرو قاسم
 وحامض الاموال عرفا والعرف وشرطه الاسلام للوصف الشر
 ومثله مال العلم مطلق والوقف فالشرط له لن تنق
 فيمنقوا جره كاورسعا بالاذن او بدونه ان وقع
 لانه مدفق الامكان وما الا يحدوا بطا كنه

الوجه

واجرة الكيال والوزان في ذلك وحيان بلا وقف
 صح ميثا لزوم المال كـ وعن ابن اسحاق علس لك
 واجرة الحمل لما الصمدوه طمعي الحاوي كيزم حقيقه
 وليس للقاضي ولا لسواي حق يرى في زكوات المال
 ومن دخول قضاة في التولية وحيان بالعموم فيما وليه
 والصدقات في يد السعاة امانه في التقى والابيات
 ودون الف ضروا اسلموا بنيته ضعفه ومنهم
 ذو شرف ان اسلموا بالاعطا يسلم تابع لهم لن يقطا
 قلت دليل الدفع للمؤلفه من الزكاة لك ان ستضعفه
 اذ لم يبع انه من الزكاة اعلى مؤلفا لذا الشرح حواه
 وانما اعطاه ما غنما ولم تكن صفوا ان بعد اسما
 والرافعي منه ان المصطفى اعلى عديا وموودهم مصطفى
والشافعي مال ان المعطي فان من الصدق فهو اعطا
 اما الرقاب قدروا الكتابه ان وجد الصنف تزي الجابه
ومالك يقول لشترى الرقاب ممنا والعصف اسقى عن العوق
واحمد عنه روايان فيه وشرطه صحة عقد مصطفىه
وراجب المدنوع ان يهرن في بخومه نفى سواء بنفى

وجاز أن يدفعه للمولى
 أن حصل العتق به أو لأمته
 وسنزدحت عنه استغنى
 كعجزه ومي الأصح لغرضه
 وإن يذم على كتابة مثلاً
 والغارم الذي استند أن مطلقه
 بالقرض للضيف وللجهاذ
 وشروطه الحاجة قد تضر
 مال النواوي الأصح لشروط
 والغرم في إصلاح ذات البين
 إصلاح قوم من دم يفرقوا
 بالدفع الفقير يعطى بغير
 وبالنفوذ في الصبح يعطى
 وقسمه الباقي ضمان متلفه
 وأما إعطاء إذ اتبعنا
 بالدفع والأبرار والقضائ
 رصاحب الأموال بالجمعوا
 على التضا انهم منشرون

حكم
 شرط
 المحذور

عزم

عن ميت من الرقاة ما عجب
 والدفع بالاذن لرب الدين
 ثم سبيل الله طرعا زكي
 في دفع السهم لهم مع الغنى
 بسفرا وادان محتازا روي
 وبها قد اتعدى الفوراني
 جوابه يعطى لما بين يديه
 وفي العزير ذاعن المسعودي
 فعلم البيان قد ابا سنده
 والشرط في الاعطاك الام القسمة
 نعم اذا وجد دامن بقرضه
 وعدم العصيان والكاوي من
 وشرط اخذ الزكاة مسلم
 ففرع هاشم وفرع المطلب
 ولا لمولاهم وقيل ان يمنع
 نصيب من مرید الزلوات ينقض
 من غير خسران له على الخلفاء
 لعلمه كالمصنف لا يثلاث

لعلمه كالمصنف لا يثلاث
 اولى وان اسقط بعض العان
 تطوعا لغيره لا عذر
 وابن السبيل منشى قد اعتنى
 وللخلف مالك والحسين
 من المنع للنقل عن المسالك
 لا ما مضى فاستنوا اذا اذ به
 اذ قلد البيان من المعهود
 عنه الشواهد صاحب الابان
 حاجته كما ابا نوار سمعه
 لم يعط عتس قد سد قرضه
 من احتياج وتنزه طوف
 قد استغنى عن شرف اذ يسلم
 ليس لهم حق بها وان طلب
 حسمه وما هنا لا مشيخ
 فيه يعلم الامام مكرم
 من الحكم بالعلم كوصف لا يثلاث

وغرم من علمه ان ادعى مسكنة او انفق رايد عجب
 يسطا بقوله اذا لم يعرف لديه ما اخصه بالعلم
 او ادعى ان له جنس عال يلف البيان لغير اعتلال
 وان نقل لا تسبلي ومفكر خلف ندبا ونفاة البعد وكي
 ومذهب الجمهور يعطى القازك فان الشبيل باليس المحبتار
 من غير حلف وغير بيثه وسنزد بطور ميثه
 او عدم الخروج والشرسي كالالمات منتهى اللبس
 والعرف او الى منه مما ذكره قرب وقت امضى اخره
 والعالم البيان نفسه لازم ومثله موانث وعكارم
 ويكتفى به بصيغه الخبر من شاهدي عدل يتول معتبر
 وعنها بما استفيق استغنى محكمها على الظهور مبني
 ومحجوا تصديق رب المال وسيد الرقيق بالاجمال
 ومنه الفقهاء الاستفاضه وسعنا قد صوب اعزاه
 وباخذ الفقهاء والمساكين في المرافعي سنة تليفهم
 ومذهب الجمهور ما الغالب ان لعشقه في طنا وهو حسن
 فلتشرك به عمارا يستغل بملك عينه وسفق المعمل
 وعنه يورث العقار ان ملك لانه ذلك البيع ملكا

الاربع

وعن اوجيفنة التصاب لا يعطى المحتاج وان تقطلا
 ثمثة ملك ما يكفي امثل من سنة او غالب به استقل
 يظهر ان يعطى عليه التعملة الامام البغور استعمله
 وان يعطى الفقهاء مال لا يعطى لفقير الوصف فيه او لا
 وصرح الشافعي بما من معه نذر او لا دوكان فاستوفه
 والتفرد لا يكتفى الجميع ما غلب يعطى غام حاجة بلا طلب
 وغلطوا مشنقا بالامير وبالمملوك ووجوه السوز را
 اذ ربما لا يجدون عندهم مالا لى عيالهم رحمة
 والعول بالدفع لهم من الزكاة مستحق لذلك السبيل حواء
 ام اجاب انهم بالاكثساب مدمنعوا انزال صدق الانساب
 فبعضهم اهل افتد اربا كجواد واخذني وغنمة تفاد
 والفقهاء لهم ما وقفت عليهم فغنيه جبر لا يفرض
 لغم اذا لم يكتفوا بما حصل يعطون منها الاحتياج اتقل
 ومن لديه حرفة او صنعة او مخزن ذاك خص منعه
 والطفل يعطى ليتوقع الفنا بكتسب او بغيره بلا عتيا
 وللمهاجرين والفاوم ما به نزول دين كل منهم
 وان الشبيل كل ما يوصله لماله او عرض لخصه

مع جميع مؤن ومركب
 ولما احتاج غاز ذاهبا
 وابن السبيل المانع إذا
 وشترى له السلاح والفرو
 وجاز بالمستاجر الذي رجب
 ومن يوصف في حق انصرف
مغربة لو عمل الذي سعى
 لسله عند الفقيه فحق
 فعمرو من الساعدي من عمه
 فعلا خذه وبه تصدق
 لأنه قبل الوجوب استلحه
فصل إذا الإمام بالأساق قسم
 الأيعة سبعة ما في فقه
 فاللام قد خضعت على طلبكم
 وجاءني اثنين مني في كلمة
 ان في عبد العزيز مرقضا
 وابن شهاب قاله وعكرمه
 عند احتياج لا إذا لم يركب
 وقاطنا في حربه وأيبا
 امام ايام الامثلة كذا
 وملها له لذلك الحرس
 وسيرد منه ان لم يخرج
 يعطى واحد الشرح وصف
 في الزكوات فاصدا تبرعا
 ومذهب السبيل بالفعل الحق
 لم يخذ المال الذي به امر
 وطاق على كاهه وصرف
 وليس بالمسقط شيئا شرطه
 يستوعب الامتنان والتفكير الختم
 بعض الموجود بها لم يمتد
 والواو قد اؤتمت الى شئوكم
 بطول نطقها والدحكمة
 به وكان من العلوم مرقضا
 لداواة فطرح المكرمه

وعند الامام

بحسب

وعند الامام لم يمتد كذا المختار
واحمد والحنفي جوزا
 ودامت الحسن البصري
ومالك كجوز القرف الي
 ام الامام قسمه لستوعب
 ولمكده استوعب المالك ان
 سعى الوفا سبهم والا
 وخبر الفاروق وابن سلمه
 على امر المومنين يستحق
 وان من في سنة مندا مشيخ
 كذلك الفقيه في مدرسته
 ياخذ من التي يبي بصفته
 ومن الاصناف وهو الشئ
 وعند قسمة الامام لحرم
تدبير المحصور من الاحكام
 من نظره لالف واللقايت
 والعشر والعشرين فهو مختصر
 الى لانه ودالمختار
 يخص بعضهم وبالحبوزا
 ومذهب الشعبي والثوري
 اعظم صنف حاجة اذا غلب
 من زكوات كل صنف لحب
 خص بحق قطروا امر
 اعطى اقل الجمع لشره
 من المواه التي انت متسله
 وهو الاستيعاب في الفرض
 عن ضعفها في المومالا المستنع
 عند امتناع اخذه في سنته
 ولا يفرق اختلاف جهته
 لابن ابي ابيد لصنف مؤديه
 ذاعند حاجات تساوي منهم
 ما عده يصير في المقضا
 لا ما يتل عند مراد القايين
 وبين ذن رتب لا يختصر

ثم الرواة نقلها في الأظهر ممنوع اذ معدوم لم ينطهر
 للبلد البعيد منه والقريب وصل لا ووجه دي الفرق غرب
 وذا الخلاف في ردة الفطر قد جرى وفيها المنع ايضا ليعتقد
 تمتة يجوز في مسلتين مثل الزكاة الذي في جهتين
 دارعين غنما في موضعين وللإمام نقلها في عسرين
 والندرة والوقوف والكفارة ينقلها في القولة المختارة
 فان اجزأه محل مؤنة لازمة لما لك في زمينه
 وبلد المال في المعشيرة والافضل التقاطن لا من حضرة
 وفاء الاصناف من غير خلاف بلزومه النقل بوصف الايتلاف
 للموضع الادنى وقد بعضهم يوجب ردهم لاحد من م
 ولا يجوز نقلها من البلد والنقل حيث زاد عنهم نعمت
 وعامل للمزكوات وثقت خوفه في صفات الصدقة
 فان لاخذها ودفعها نصب زال اشتراط الفقه فمن تنقب
 واشتراط الاسلام والحريه وخالف الحارثي على السويته
 وتدرك الاعلام منه ما انهم لاخذها على خلاف الدهور
 ومن ثم سمى للصقات والبنى والجزية وهي مطلقا
 في موضع يتل فيه الشعب في سوى طلب الجلود من كل

فلا حظ

الحاكم في الوجه اختار البقوة وهو الصحيح في اختيار المؤدب
 مني محيى مسلم من فعله تخصه اللعنة بما جعله
 وجازي الاكل الصغير الخفي لطيب لحم في الاصح نصا
 وصل لا ومنه ان المسند ر من فعله من صغير وكبد
 وخرجه العاص على الوجه من فيه شتم ليس كمر لاله لى مصطفىه
 وسقط الفرص بدع ما وجب الى امام فيه جوارا احب
 والحلم مشهور على الذي مضى من الارث اذ فيه امتناع من
 وتاركت الصلاة لا بدفع له مفرد منها لذا النواوي مثله
 اما الذي يبلغ وهو مضى لانه فبعضه مضى
 ودافع الزكاة الذي استحق وكان للمعنى اذ اعليه حق
 مواعيد الردها على مواعيد اوجهة تنما اليه
 او خص نفع نفسه هل لمحال قبضه من الحر اجمالا يفتى
 ما حكم فيه اجمالا في ما اخذ الفقير ثم انعم بما
 وليس يعرف الفقير عينه بل في ضاع مشدودا وان جينه
 قال النواوي في قبضه على الاصح ويأتي فدر صته
 غريبة في فقر الضرر من هنا تعلم انه صحح عن دنا
 لواجب الزكاة وهي مسئلة يخص من عموم مبعض ففتله

فصل في الصدقة التطوع مد نذب الشارح لمن دعي
 بالصدقات تذهب الخطايا رجع الابواب للمطابقا
 وجاني ثوابها من النصوص ما مضى الامر على الخوض
 فمسلم رفع فيه عن جبرير فليصدق بالجليل والحقير
 وغصب الله بسرهما طفي خرجة الحاكم والمضيق
 وللغنى ولا لالمصطفى حلت والمذني اذ قد يصطفي
 محضر فرج محمد الشافعي اعادة فارواه السهفي
 وفضلت سراوي شهر الصيام وللغريب والجاري ذمام
 زاد النواوي على الشرح كذا طمهم كسقام او اذكي
 وللكسوف ولغزو وسفر ومكة وكسبة ذات الحفر
 وذل وقت فاضل كهرم وعشر حجة وفي المزدلفة
 والشيخ عز الدين الاعادي الدهالهم من العماد
 وخبرها ما كان عن طهر غني ولسواء بنيه خلف **عندنا**
 والرافعي عنده ما ندبست لذي عيال او ديون طليت
 وحظهم من حلية الرواحي والشكل اللبير والبيات
 وهو في الاستعداد والمهذب ولسواء البغوي لم يذهب
 والذين ان وفاة كذا غلب من جهة اخرى اذ انفي الطلب

لجابر

لا بأس بل يسر في المجموع ذاك اولاً فلا حل حشية الاذي
 وحبث ملنا انها محسنة على ملك المعطي له او حرمه
 يشبه ببيع المتابع ان دخل وقت صلاة بها الشيخ اجل
 ومن عن الحاجة زاد اخذ لغوا رجليه على رجوه تولد
 فعيل يكرهه وقيل فشتجب ان شوق صبره وذا القول حب
 لخبر السوي من والذي صبر وفقد العيال عند ما اصعب
 يفتق في انواعها الذي ملك مان يصبر بالدفع عالة هلك
 ثم التزوا اسحب للعفيف من ويكره السؤال باللفظ الكفيف
 ومن البيان الاخذ لا حل له ان الههراستقار والمسله
 لخبر من الكبتان ما اخذ حتى ملك وبنار من بعد الاكتفا
 وسحب ان يخص الافضل ومن عليه سميت خيرة علا
 ووقت فصل ومخوف اذ يقع وشتم وصوم وشرفات البقع
 لم يليل المال ليس بخنق من وفيه في المحدث استقر
 وليست النار بشق لم يره او يليب طب نهيته وامر
 وعوده في الصدقات قد شجب عنه ودون علمه لم يكره
 قالوا ولا بأس اذا استملكه من غيره او بترات ملكه
 وحرم المن بها وتبطلت به وبالرياء كيف اشملت

خاتمة تنقل من الباب خلا عن صالح الامم من بعد استلاف
 من الشاكر الغنى الذي صبر على امواره وبه الغير اعتمد
 والشكر بالافضل الحمد له قالوا الاحاب هذا انصف له
 واخرون فضلو الذي انصفه ولازم الصبر كل مستفيد
 وارح حنيف قال ان استنوا في رتبة الفضل يوصف في الحيا
 ومذهب الدفاق خير منهما فدر كفايه تصون المسلمين
 واصافوا الى الاخذ من مفرورها ومن تجوع على عروضا
 ونهما اقوال اهل العدمه بحسب الحال انت مختلفه
 وذو عيال او احتياج يسال اذا حاله امحى بترك مجهل
 فلا يلام ذو العيال ان سال وتركه تكبر اسوع زالت
 من الحديث العالم المستكبر قري جابر وشيخ الخضر
 لا ينظر الله لهم وهو العليم ولا يترك بل عذابهم السليم
والفتي في سواله ارجح معتدرا معال في حجر الرحمن
 والله لو لا صية صغار لكاف ان لمهم اقتدار
 لما انى ملك جبار ببابه ما رفع الثمار
 لا لمن منزله ولا نزار وهك الدرهم والدينار
 ومن الصبح الاكثر ونسالا هم الاقل رتبة سالا

الا الذي

الا الذي بالوعد منه صدق ولملذ او هذا انصفه
 وهم وليد والذئير من من ورق او ما ساوى قدره
 لا ابو حامد القزوين قد حصه بالنقل والنبين
كتاب احكام النواح المصطفى خضع احكام له بها اصطفى
 من تلك في الاخرى كوالن يرد والكوش الرول الذي ورد
 ومقام الحمد والشفاعة في من المقام اختلفت جامعته
 ومن حديث ثابت بن سوري بنو جلوسه على التبري
 وعن مجاهد على العرش معه يقتضيه ومن التاويل سعة
 وخبر في الدنيا بفعل قتر من كالتوا والسوال ثم اعترض
 كذا اتجدوا في صحفي ودفعه لمندرا ذوحيا
 وعنه بالامة في الاصح زال تاجد وليسر وترا المزال
 وواجب ان سجناب طليته وبخلاق من البطارق بته
 وقال الا صخرى كان القسم له فيه فضل سوى من فعله
 وخبر بالخبر والمستشاره ومن العدا للذئير بالمصابر
 وحرمه الصدمتين والقبضا لذئير مخسرة حين قضى
 خابنه الا عين عنه اندفعت ومئة استكثارة قد شفعت
 ونزع لامة كحرب قد وشع وترك من عنه انتفت ولم يقع

بلغ مقام

ذاج

والمنع من سزوح ذات ذمته او ائمة دون عموم الاثمه
 ومن عليها من حياته عمد فحظرها على سواء لعقد
 والنووي بالنص هو ما اختلف والراعي قال هذا ان دخل
 وخرج بنته اليه بنسب وحل ما الى هدية نسب
 والى مثل منتهن والاربع الكرم فيها حكي
 والى العبد عند العاقبة من شعب الامان برسالاتي
 والى الحاري الذي استعادته بمن به رسل الاله لا ذمت
 وفي اسمها اميمة او اسمها او عمرة او فالحمد والثناء
 سنار وملك ملكة وقيل عاليه سبعة اقوال مقبل
 اما التي بكنشها راى البياض منى الحبار سوف باقى اعراض
 ونومه مضجج لا تقص به ونفى الاختلام ذالا يشته
 والشعر والخط عليه حطرا ومد عيّن لمتاع نظرا
 وان ينادى من وراء الحارات او باسمه بل الصفات البيرات
 والجمع من اسم له وكنيته صريح في الام هنا ختمته
 والنفل باعد المن قيامه وخص بالوصال من صباه
 ومن راءه في الكرى صفته فقد راى المختار حق رؤيته
 وهو لنفسه وفتح ليشهد ومثله في الحكم ايضا العهد

بغير نظر

يحجر لنفسه الا لا يوجب من غير اذن من ولي حب
 وجاز ان يزيد في الجمع على اربع نسوة ولشع وبلا
 مهر او شهاد كذا في الهبة وحوال احرام ونفقة اشته
 وارثه صدقة وبالصبي مدخر من خمس خمس اطلق
 ونحوه بالرعب شمس او شمسرا وكان من وراوى الليد ركب
 والشافع الاول والمشمس داوود الكلى لعدت يد مبيع
 اول من ينشق عنه ثوبه واشترى الاثباع خلق ائمة
 اذ صنفها بالصف لا مالاك وفضلها عن شتراك
 بعثته عمومها لا يحسد والارض طهر عنده ومسيح
 وحضر منها جوامع الهكلم واختص القول له داعي لم
 لم مضاجع الخزائن التي في الارض او يتها بنص مثبت
 ومنه لسيقتشفي بروت ودم فاقصن طهر الفضلات واحكم
 والارض كفى مجروح اداقته حاجته ولى الطهارة منى
 وزويت له الاراضى احمس كان ما اراد منها فاشته
 وكان اغنى العالمين شمسه فنسبة الفقراء محجومة
 وما روى من اخين مسكينا فمن سكينه يركى التكبينا
 ماله اعطاه الذي قد ساله مخز او اعلا قدرة وفصله

عزم

^{له}مناسب ضد الغنى اليه قد خلت اهله علوم تعتمده
 لانه صلى عليه رشتا ادرك بالفضل نهاية الغنى
 فعن كنوز الارض زهدا اعراضا وكان لا يختار منها عرضا
 وهو اموال في الاثوال احق في كل من الاحوال
 لانه اولى بنزى الامتات من نفسه لخبر القندان
 خبر القرآن وهو مرسى وجودة كالريح حين ترسل
 اعلمى وكان بالذي يشك البدين من غنى ما كان بين جليلين
 وقال لو ملكت مثل احب من دهب ما منته عن احد
 بل ملكت منه هكذا وهكذا كان ما يقول حقا فدا
 ولم تنبل من تحت بهيمة وراكبا كاف يري بهيمة
 ولم يكن مفسرا للانتصار بحرب انوام الله في الوصفار
 يسموا على الطوال ان ما شاكلهم وغيرهم جبر الله ساداهم
 علم ما كان وما يكون في دنيا واخرى وراى الذي خفي
 واهله خير نسا للعرب ونضل بكر من جدحة اقرب
 قال ابو منصور البغدادي افضل ما اء من الاؤلاد
 فاحلة الزهر اذ ات المتة وفرعها خير شباب الجنة
 تاتي الى الخشرون القيام رالبة للفضل والكرامة

وكل الاد

وطلاد لا در رسول الله بعد من كثاره الا هي
 فتسيد الخلق وماله حصل من بعده لسابق الفضل ان حصل
 وبعدها من الفضل بكر نسوة مراخذها واخذ به نسبتها
 شعر عليه الشافعي وارتضاه لدا سمييل وابوه فرصانه
 وبعده هو لا ام سلمة وحفصة تتبعها من العنكة
 ويقعدان لعن عمر بن الخطاب بحلة القتل بالتفصيل
 وخصت ايضا عموم ملته بالعدل مثل وسط لامتة
 فتشعر موسى حل للروح من النساء ارادوا الى الحبال
 وحرمة الحايض في فراشها والاطر والشرب لاستيحاشها
 وتشعر عيسى من الزواج واحد وثو طال الحايض شر جاحده
 وفيرته من الختان منعوا واخرون باعند ان قطعوا
 ما اولون نظروا للبدن وهو لا قد ارادوا لنبين
 وتشعرنا امرينيه بالختان نوسكا طار به الحمتان
 فهذه الامة امرها وسط قد اشفى التفرقة عنهم والشطط
 اذ هي حرامه اخرجت للناس وهي شفيعة نجست
 تحقيق النواحي في عرف العرب مختصر بالوطى وعقد ما منطرب
 والشافعي عنده حبيته وعقد المصير الكرمية

عن

وفي سواة يتخبثون ورد **والخنفى العنسر عندة اهل الرد**
 وهو الى وضع اللسان تقرب **وقولنا لغوف شرع مقرب**
فعدة بامراة اذا زنا **على ابيه حظروا حل عمن ذنا**
 عن اهل الكس **وقيل بل يشترل والفارسي** افاد عن هذا اللسان الدارس
 فترقا ههنا بوصف بالكافه بالسبب المزعج الاضافه
 فقولهم نكح زيد زينا **يعشون عقلة الذي ترثيا**
 وان اضافوه الى زوجه **فالوحي متصود على حدة**
واصله وانكحوا الاي **واية الاقتصار على السكاني**
 وانه بنام ما اثر الا **عند اى داود واللفظ عشم**
والشائع في فعدة لا امر به **لغرض الكثرة ليس لثبته**
 وفي المحكم حديث من رغب **عن سني بحلمات لم تغيب**
 وفيها امر الشباب مع ما **مال الجا بلفظ نه**
 وقال من الاحياء من **وهلكات يتغيبها الرايد**
 ينظر من الاولى به اذا **ولا يقتل من لوف ما انتقد**
 وباحتجاج من الشاوي **وتزله للتقنين اسلم**
ويستحب عدم الزنا **على قومه لمن اراده**
 ما خير من قلته لا الكثرة **ما لم يكن ذا قوّة مخشبه**

فما يوافق

فبما يوافق عندنا من الزواج **لواجد الاهبة عند الاحتياج**
 الا الذي من دار حرب قد نطق **ومن عليه الحجر من اولى المنكح**
 وما قد الاهبة لا استجاب له **بل يستدلم الصوم حيث احتمله**
 وحرم العسر كما منور وما **اشبهه من نكح قد علما**
 وحيث لا تحتاجه الفاتدة **يلزمه والعسر عسر جله**
 وهذه الحالة منها الا فصل **ان يتخلى من امور يستعمل**
 لخرق الخيرات والعبد **وهذه المسئلة المستراة**
 بالخلف بيننا وبين الحنفى **والحق فيهما ظاهر غير حنفى**
 اذ عندة من العبادات النجاس **وعندنا من الفعل والزل نباح**
 وهو لمن ليس له لغيب **افضل من الكره لغير اشدوا**
 لمن به سقم يدوم او **او فنة سقم من غير صدم**
 وصرح الاهل من المسائل **بالذب اى ان تائق للمفعول**
وسن بكون ذات دين **وحسب ونسب ونضال**
 بكونه لو ذنا هدم مؤدب **مطوعة صادقة مهدأ به**
 فانت سائلة من غيب **صالحه حافظه للغيب**
 جميلة ما من صفاتها **تزين بالحنلى الحلى والخلد**
 تسرع لها بوجهه اذ **وحفظ الغيب حضورا وسفر**



لها ثيابا أربع حسان واربع فتقرها ثيابا
 تغف بعلها عن المعايك منكر تشفى بالاختصاص
 ظميره رخصة الامانة صيحة عليه الا الحساظ
 ففي الحديث انما النساء لعب ما سجنهن اللعبة تخفى بالارب
 رواه عن علي بن عيسى ومن مذهب بلقيس يستكر
 خير المتاع المرأة الحسنة زينها الحيا والى غصنا
 قد جعل الناس عتريها تطرده عنها ويرتد بها
 خود اربوح من الفراش فلمه ليست يفرش ولا متممة
 قصورة ليست من النساء النفا ناصرة الطرف بوصف الانتصار
 لارب في منيبتها ولا تحجب وان دعاها بعلها قالت اجل
 دنار شوق فاقب عكبول مياسة في منيبتها خور
 نفننة ما هتلت حجبا قد لبست من شتمها انوار
 تلحن من طقة الصواب لحويلة قصيرة الاستباب
 لو قلت ما في مؤمها لم تأثم بفضلهما في حبس ومبهم
 ليست بكر واولكن خذ لهم ولا يزلوا ولكن مبهم
 جارية صفاء رباقت تدبر طرفا الحل المساق
 الجب من ام البنين الاربعه قد جمعت فضلا وجودا وسعة

بها

بدها على الاشرار مما يتكلم تفتنه تذو هو المخلص
 وعدم الشفقه شرعا يكلب والنقل من الترغيب لا استغريب
 عرسية ترغيب من الغرسية وتكررة القراءة القديسه
 مولد القريب مناوى الحسد ذو حيق وضعف خلق حسد
 وابن الصلاح قال لا اتمل لذا واما اخذ خشية الا ذك
 لكنه تكلم منها الطبع وتذكر السعي بوصف الاضجاع
 وقد عناه الراجز المعنى ا بئله ان لم يدره شرذا
 يا ليت القحة صبيشا بملت مولدت ضاويشا
 ان بلا لا تشنه امسا لم تناسب خاله وعمشه
 والنضوا ايضا نجل فصل الصيف ط استول الهم من صيفي
 ان بي فتيبة صيفي شون افلح من دابة ربيشون
 والتم عاش بلثا اية وعشره قبل ظهر البعثة
 وتيل صيفيون ابنا الكبر وولد الشباب ربي عير
 كذا سليمان ابن عبد الملك استند هذا البيت من نوعي
 عطف بذات الدن ان وجدنا فانحرف بها واشدد بد اثرين
 فخير ما يتصد بعد العافية قرسه عفيفه موافيه
 فهذه بعض صفات تكلب والنفس عن حبسها لا ترغيب

عشرة

عَدْبَةُ أُخْرَى السَّيَّارِ قَصْدٌ وَدَى النُّعْمَى مِنْ طَرَالٍ مَقْتَصِدٌ
 مَقْدَرُ دَوَى الْكَاتِبَاتِ عَنْ قَطْرِ الْقَدَا أَذْكَتْ مِنْ غَمْرِهَا الْمُعْتَصِدَا
 أَنْ جَهَارَهَا عَلَى أَهْلِ الْحَسَابِ شَوْقٌ وَهَمٌّ أَهْلُ عِلْمٍ وَاحْتِسَابِ
 أَذْكَانُ مِنْهُ الْفِكَارُونَ ذَمُّ مَرْصُوعٌ لَهُ بَرِيٌّ بِاللَّهْقَبِ
 وَمَنْ يَنْسِرُ الدُّرُوءَ الْمَرْجَانِ مَا مَاتَ عَنْ الْحَصْرِ وَلَيْسَ سَهْلًا
 يَدْعَى بِوَهَا نَحْمَارٍ وَبِيهِ وَالسَّحْبُ تَسْتَجِدِي نَدَى بِدَبِيهِ
 الْبَنَى الْبُورِي جُودًا بِهٍ أَحْمَدَا وَمَا مِنْ مَحُولُونَ وَدَانِ أَحْمَدَا
 وَاعْتَصَدَتْ دَوْلَةُ ذَا الْمَعْتَصِدِ وَعَادَ سَلْمًا بَعْدَ مَا قَدْ كَانَ مِنْدِ
 فَمَا ثَرَتْ بِمِيزَةِ السَّيَّاسِ إِذَا لَقِيَ الْعَامِلُ إِلَيْهِ رَاغِبًا
 سَمَاحَةٌ زَادَ عَلَى دِرَاهِمِهِ نَحْمَةً مِنْ كَتَمِ خَفَاتِهِ
 قَائِلَةٌ تَلْقَى خُفْرَ الدِّمَنِ لَمَّا رَوَاهُ الْوَاقِدَى الْمُؤَلَّمَتِ
 وَالْمَرَاةُ الْفُتُوتُ وَالْجَسَّانَةُ لِبَعْلَاهَا الْأَوَّلِ وَالْمَثَانَةُ
 وَامْرَأَةٌ شَمِيرَةٌ وَنَحْمِيرَةٌ لِدَاجِدِ عَلَى عَاجِزٍ وَهَمِيرَةٌ
 بَدِيَّةٌ لَهْبَرَةٍ فَنَاحِزَةٌ تَلْدَحُ لِلدَّيَا وَتَنْسِي الْأَحْزَمِ
 فَرَطُهَا اللَّهُ عَلَى الْعَيْنَيْنِ عَقَارٌ بِأَسْوَدَا وَارْتَسَابِ
 فَرَاغِ الَّذِي حَلَّى الْمَغِيرِ وَكَانَ بِالنَّسَاءِ ذَابِصِيرَةٌ
 إِذْ نَلَّحَ الْمَذُورُ الْفُتُوتُ وَتَشَالِ خَسَمًا مِنَ الْمَبِيرِ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَالِ

و در آن خجدا

من ام غزال

مَنْ أَمَّ غُزَالٍ وَرَزْوَجَهَا أُنْجَبِ جَفْنُهُ وَمِنْ لَرَامِ الْعَزَبِ
 وَمَوْحِدَتِ حَسَنِ الطَّرَابِ فِي رَسْمِ زَارِقَالِهِ مِنَ الْعَبَابِ
 مَلْحَقَةٌ تُرَغَّبُ اسْمُهَا مِنَ الرِّجَالِ لِلْفَضْلِ لَا لِلْمَالِ مِنْ طَلْحَالِ
 مَا مِنَ الْمُسَيَّبِ الْأَمَامِ رَغَبُهُ فَرَأَى ابْنِي رِدَاعَةَ مَا اسْتَرْهَبُهُ
 حَتَّى آتَاهُ فَاحْبَبًا الْعَفِيفُ وَأَنَّهُ لَمَنْعُهُ مِنْ غَيْبَتِهِ
 وَأَوْحَدَ الْعَقْدَ لَهُ بَدْرُهُمَا مِنْ وَأَسْرَعَ الْكَلُوفَ خُوفَ حُلَمَيْنِ
 أَذْكَانُ قَدَارَادُهَا مِنْهُ الْوَلِيدِ أَعْنَى ابْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَالِدِ الْأَعْرَاشِ
 لَمْ يَزُوجَهَا بِهِ إِذَا سَعِيدِ فَتَطَلَّعَ بِدَى جَوَارِ لَا يُعِيدِ
 وَلَمْ يَزَلْ وَالِدُهُ يُسَرِّدُهَا فِي نَفْسِهِ حَتَّى آتَاهُ صَنَدُهَا
 تَبَلَّتْ بِالْمَاءِ صَنَدُهَا مَاءٌ سَوِيٌّ يَا لَهَا مِنْ مَنَاقِبِهِ
 قَائِلَةٌ فِي السَّهْقِ عَنْ عُمْدِ لَا تَكُونُوا بَنَاتِكُمْ عَلَى الْمَسْرِ
 مِنَ الدِّمِيمِ أَيْ بَدَالِ مَهْمَلِهِ وَهِيَ لَفْظٌ مِنْ طَرَسْتُمْغَلِهِ
 وَتَقِلُّ بِالْأَعْيَامِ وَهُوَ الْمُتَصَدِّقُ بِسَوْخَلِقِ أَوْ بِهَاتِنِي وَصَرَفِ
 عَجَبِيَّةٌ تَحْمِلُ الْمَسْكَدَ صَرَبِي وَفِي كَلَامِ هُدَرِ
 وَلَا مِنْ جَبَّارِ حَدِيثِ مُحْتَصِدِ فِي صَرَبِهِ حَيْثُ عَلَى الْكُفِّ انْتَصَرِ
 وَلَا مِنْ عَوْفٍ وَارِثِيَّةٍ وَاحِدٌ مِنْ مَنَاقِبِ شَرِيفِهِ
 وَأَبْنُ مِنْبِهِ الْأَمَامِ شَرِيفِهِ وَهَبَتْ سَمِيَّةً وَرَبَّهَا اسْتَشْبَهُ

كذلك هملول أبوه راشد وثابت وهو البناني الزاهد
 ومن ابن سيرين ومن مناده ومن ابن أبي ليلى انت زبادة
 ومات في الحبس من الامة اذ نهضوا في المحنة الملهة
 نعيم المشهور بالرواية ثم النبوي على اخواله راييه
 لطيفة ثم موجز الزنجاني لا تتل في النكاح للنسوان
 قال وعندي انهن اركب من الرجال اذ فقدن حولا
 وسنن ان ينظر قبل اخلاصه وبعد عزمه الى مخ طوبيت ه
 وجهها وكفين وبالبح الاما وبعثة جاز وتلد اراسما
 ولومع الحفوف من فتيئات اباحه الامام في الثمان
 كل شهادة اذ اتعتت ولم يراعوا فيه خشية العنت
 والصورتان مهمام الشطر ما ليس بخفي عن فقيه ذي نظر
 ومن الوجيز والوسيب انا ستخرجها ومودع غلما
 وبالذي يراد لا ستمشاع من النساء اباحه الاوزاعي
 وقيل حالة الركون واذا ما وافقت شئت خشية الادي
 ولا يجوز ان يراها حاصره وجايزت صفات قاصره
 في حسد الاثنى لمن يظلمها وسنن ان تنظر من عظمها
 فني العز من اشران عمده بنظر الازواج للعز من احد

خبر

لغريب القبح ان الخره علامها المباح ليس عسوره
 وعند خوف فتنه ونفثه محرم قصد اما غاق الامه
 غلة العاصي من المصارف لنا عزاء وهو جبر عارفت
 قال بالاع الفحل ولو غنينا او شوقا او خصتا او ما بونا
 فاعليه عند قصد حرام تكلم من ليسبت لديه محرم
 لمودة من حرة كسيرة وان تكن محبوز او مشورة
 كذا الوجهها والكفن ان خاف افتت ناؤا اذا امن
 عند فتن وم الاما وعلمهم بغيره اسنفلا
 لا سيما من منهم نفثا معلم على الجواز امتد
 والمنع اولى قاله المحرر والحكم في المنهاج ما تحذر
 اذ قال المحرم على الصحيح وخالف الاصلين في الحكم الصريح
 فالشرح والروضة ما زاد على هذا وايد الامام الا لا
 بالاماع انهم سافرات كرم ان يخرجن او مستافرات
 وعن عيب من افعال العلماء حديث ستره ولن يحننا
 بل علم على الدراهة انتصد ويومر الفحل بغضه البصد
 وقال من الحادي ومن النكاي عودتها للاجنبي الغايه
 ثم لها بركي وصغري من الشطر لمحرم وعين اذ استنظر

ولا يترك من تحريم اي سبب او برضا او نكاح او تنسب
 ما بين سورة وركبة وما سواه حل وقال ما انتم
 لمقتنه ففتح بغير شمس والشرط اذا في خلوة وجلسوه
 وتكره الروية من غير اشتها لغير عورة الامسا باتمسا
 وقيل بل الحزم الاما لم يرد في مهنة وحكم الذي اشتهد
 عن المحققين عند المذوك والكلام في المحرم والى البعد في
 والسوى الفرج من الصغيره وبعد ان سقطت بالكبيرة
 ومن الوسيك قد حكي وجهه وهو وهم ما حلف
 مان الصلاح مال هذا الماره في غيره من كتب مشك طعن
 ومن يقول ان هذا المستع هو خلاف ما عليه اجمعوا
 وعندها تحرم ما قبلت نظر منها سوى ما بالازار ليس
 من اي اود ان فاحمه من عبده كانت بوقت فاحمه
 فقال اخر اكلون لا بأس عليكم بنظر العبد اذا انتمى اليك
 وقيل ان يكونه لا جنبى وهو الذي محبة في المحلل
 وهو الى النص وقول الاكثر بغير ولا تخلوا اذا عن مشط
 فتفرد صحوا مقامه بالنورى اجبر بها تابله
 على المذهب الذي قد سوده وان يكن جعلها مستوده

سأله

ورج السبلى او ائسده ما أت من سنة مؤكده
 وهو من السبعين وكادوس وزد وعن مجاهد بنقل الحسن
 واختاره النعمان ثم الاول مشترط فيه ثثا قد نقلوا
 ما لواحدى والكلوا شقيسدا ما ملكت بعنة ما بدا
 مع تمام الروح فالبعصت ودوقاية لخير مصر
 والخبر الامر به بالحجاب عن الحائض عنه قد اجاب
 اما منادى جديد نصه بامتهات الموضان خصه
 لا نهى خو طبايا المسئلة وار القشركى فالرسو جعله
 ونظر المسووع عند الاثرين المحرم لامرأة يئس القريش
 لانه عن اربعة بجانب ومما في النحل مع الاجانب
 وعنده هو لا غير الارسبه فاقدمه بغير نسبه
 قال النورى بل المعصية في عقله وعن شى الغفل
 والرجال جعلوا المراهقة على الاصح ان راوه صادقا
 فتمنع المرأة ان تبدي له عورتها وان يكن محله
 ولا خلاف انها محجبة عن اجنبى كمنون كجب
 تندب استنبذ ان ذى الروح سبده والحفل ما اعلا
 قبل صلاة الفجر والظهير وبعد فعله العيشا الاخيره

قال ابن عباس وليس من هذه الامة الا من
 فهمه الجارية الضعيفة منع من الازمنة المذكورة
 الا اذن سابق والمثخن من رجل لرجل لا ينزل
 فيما عدا الصورة لا بشهوة الا ساق من الفتنة
 والنكر حذر الحسن المرء بشهوة او لا يقصد يردك
 والشهوة التذاز به ينظر من غير قصد لغضا وطهرا
 وقال من احيا من يدرك في جناحه قرقابنا شر حبي
 بين حال امرء وشيخي اس لا شتقا فالحظر ينقضي
 ومن الراعي بالحيا قبيحة وحذر السبيل ذوا ابيده
 اما حديث الوفد لما تموا فاخر الامر اذا عتدوا
 وقال اخشي من شاهير رواه بالضعف والارسال واكل صواه
 وامرأة من ينظر لثقلها بالرحلين من غموم ست قلها
 وحرموا نظرات ذميمة على الذي صح للمسلمة
 لغير ما منه منها طهر وذالك فترات اشتمت
 لمن عبورهن للحمام بمنع عند قرة الاسلام
 ومن تكشفت علمهن عصت الا التي بدلتها كفتفت
 وتنكر الحرة ما لم تحسن من فطنة لا جنبي ما حشفي

مكرر

منه سوى عورته فالشوك حرمة لعنسه وهو الشوك
 وهي مع المحرم في حكم الشوك لعنسه في وصفه لا ينظر
 ثم من الروية حينا حرمت بحرمة المس لذلك انتمت
 لمن ثبات لفقد وعلاج ولو لم يفرج حيث شق العلاج
 بشرط فقد امرأة ومن كعدو مع وجود مسلم لا يغفر
 والشركا ان يكون ثم محرم او زوجا وتزك ستر محرم
 فابدة وتم في الروضة لا محل فخر ساق ام مثالا
 ولا جميع ماله ان ينكره من محرم او امة وسنكره
 ما اقصى غموم سلب والعنز ما اقصى الحظر مخصوص بل من الاحتج
 كعبه في شرح مسلم حرم في باب غزو البحر والحل التزم
 وقال من ام حرام انها قلت ومراجا ط علما بالنسب
 لا ينزى ان البنات المصطفى لم يكن محرمات لها بالاصحاف
 في هذا صريح الدمشقي بسند صحيح عن الافلاط
 جوابه التخصيص الذي عظم ولم يزل كحل رب معشهم
 كلمه المروك للنزهة فاحية سيدة النساء

كذلك الصدق المحيطة كما روده قبل الصلة بقتله
 ولشهادته وسيع وشهدا بالوجه دون التفت خسر من يرك
 زاد النواوي والمعاملة ينظر منهما معا عليه
 ولشهادته ويعلم وفيه ينظر فرج لشهادته على
 والشرط للمعلم اذ به الحجاب تعذر المعلم من خلف حجاب
 وان يكون واحدا للشهدا باح ان ينظر منهما ما يركب
 والزوج والمالك للمباح له لكل اياها احده
 ما لم تكن معنونة عن شبهة لا طقة اذ بر مشتبها
 ولو زويا الفرع من غير غرض وقول من النبيه حظ من غرض
 وبالحنا استندتم العارفت ابا حه في باطن لغارفت
 والسهم في قدر روى ان العمي يورث عنه بانصال غلما
 وهو سارح ابن حبان وقال فرع الصلاح ما به فقه مقال
 وخالف اكبر في هذا اودعا وصفا الذي الكالم فيه المدعي
 وحكم جزئيا من الانصال بالحكم في الذلور والالاتصال
 وبالا صرحكم في المشكل وقيل ابايزو ذالم يستقل
 تمتان لالحل الاقام لرحلين او نشا بلجام
 منع ان سعيد الخدري في مسلم النهي هذا لا خشي

بمن

بصفة التجرى لا اذا استغنى فالحظ ولا الذرة فيه ما احتفى
 والثقل في الثاني وشرح مسلم وفيه فاضيا اذ الم يعلم
 ثابتهما السفين في المضيح من اصل وفرع ولذا الاقربين
 حتم بعد العشران فجودا فالنهي عنه من حديث جردا
 ومن اللين الشنة الصالحه والاحتسابا به مسامحة
 فالنهي عنه مدرواه مسلم فقيل مكرورة وقيل كسرم
 وتكره المقبل والمعانفة من غير اصل وقدر عانقة
 مال الزيرك ولا باس ما يعتاد للغايب حيث قدما
 من قبلة الجبسة والرائن ولا بد لصلح واهل شرف
 ولا في العلم والعباد لا العلم والاموال والرفادة والرمادة
 فثلثا دين الذي الذي الغنى ثوامع استغنى فده هذا الغنى
 وقبلة الصغير للزخم بيتت فلا يترجم من لا يترجم
 لم لاهل الدين والعلم بقتام لا الذي على الطريق ما استقام
 فصل في خلية الرظلت من عقد وعدة ما دخلت
 وشارح المعجز بالعمير مد صرحا بالتدب بالوحيز
 وحرم المصريح للمعشدة الا لمن منكم بالمعشدة
 كذلك الثغر من للرجعية وحل بعد الموت مثل السه

والرمادة

من لم يترجم

وهذا الباس من الأحمق وقيل إذا ان سالت لم يظهر
 مغربة من موزون اربعة فصاحب الاقتناع منها منعه
 ومثله محرم خطبة التي محرم جمعها بوصف مثبت
 لطيفة من التي المختارة اياك اعني واسمها جارة
 وشابن الناس لقول ذلك هو الفزارى سبيل ابن مالك
 اذ قال لما ان اني حارثه وحدثت لديه تلك الحادثة
 باخت اهل السبد والحضارة كلف تربي من فزاره
 اجمع بهوى حرة معكاه اياك اعني واسمها جارة
 معالت المرأة بالاشارة لا ابتغى الزوج ولا اذكاره
 ولا فراق اهل هدى الحارة فارحل الى بلد ما سقاه
 حادثة شخصان طل منها اني لقوم خاطبا وانهم
 وبعد عتد كل شخص اكثر ان التي حارسوى التي ذكر
 افنى اموال الشايب عتبه الفقيه ما من القضاء الهداني النبويه
 بعثة العقد من المدلوح لان لا اخذ ادى استحق
ضاب الدنيا المحقة من فاحب مثل صرح حقه
 فما ان في اللفظ ليس محتمل سوى مراده صرح احتمال
 ولا يصح احتمال تبعه اذ مثله في الفرق لا يستبعد

المستور

وتستوى المجاز والحقيقة من هذه فان ترد الحقيقه
 فتشوا من مال رامت اسدا يرمي شباب صريح ابدأ
 وفلاد اع على الشوازم للعلم المشوا بالمش لا دم
 مع جواز ان يراد ما عني وهو من استعماله لا ينبغي
 وهو كناية لدل الحيا و بالرجل الطويل للفتى
 ومنابط التفرع من فهم الغرض بعلم سواء في اللفظ عرص
 فاذ بنى ان عالت فكمما وزب راعب البك يركا
 ومن لجد مثلك من النساء وانت ذات حسن اوسس
 ومثله ارضيك ومنا محرم ومن جوابه كبد الخ
تمت محرم خطبة علي خطبه من احب عنها اول
 بالعلم الشرع او من السوي اذ نهيه الصريح لم يسوول
 ولو لم يكن ان لم يجب ولم يرد يفتي من المذهب
 والشرطه لوها في مدد قلت بها حينيد من عوده
 والعلم باستخبايه للفتد تم ومنت تليس عتدها مستدم
 عليه ما يعلم بالمستاصد قلت ومنه يستفيد ان
 صحت من غير كفو بالوصا اذ الولي لم يكن معترضا
 لمن قرلش تلك والزوج كمن علمت والرق لا صله انما

ومسا

اي مراد

ومنه خبطة على من لم يرد ولم يجب في لفظة ايضا و رد
 و واجب الاسمان للكلية و ما لها من لسوة ونتمته
 مع الخروج من مكان الاعتداد عند ظهور حاجة ذات اشتداد
 تتمته من استنشير فعليه بذل نصيبه لمن مال السبه
 نفى النازي معلقا على مستنصره من نصيبه وان يؤولا
 واحمد وصله وعن جبرير في النص ما يلحق به الطرف فترير
 فالمستشار في مساوي الخاف يذكار ما بينهما المخاطب
 والجواز عبر انما يجب ولما هو الرابض ولا حيا يجب
 ومن بنفسه استنشير هل يتم ذكر مساويه او المسترح ثم
 اذ لم يثبت التزل او لا المسله عزيمه من نقلها محتملا
 وندبوا عدم خطبه على خطبته ومثل عند او لا
 هل قول سوى الحد ابتداء احبذ عند السهم في فاعلا
 ومن اورد اود ثم النسب والدار فكلني وابن حبان راي
 فان ات بها الولي المفتبيل محمد الله وصل وقبيل
 صح ولكن هل يشن الشؤوك يقول لا والندب في الشرح نوكر
 وسطل العقد بذكر قد فصل مع اتصافه بطول ان حصل
 وليست اخذه بالناسيه وعدم التعطيل الا العاصيه

انظر الى

وقال في الاقيا ليلة السرور والنصف والفرع فعليه ضرر
 ومن ليا ليجمع للاغتسال يضاعف الاجر يقصد الاغتسال
 ومن رضاعه وحمل تغتفر والتليس فعليه لقادم الشفرد
 ويندب الاعلان والظر عليه بالذوق والمسجد بالقصد اليه
 والعقد في شوال ثم لهما يدعي بان يجمع ذاشماهما
 وان ينيل الله لا يركه واودع الحالم دا مستدر كره
 ام اس صبان الامام رنعه ومربحة رواه الاربعه
فصل في العقد الاجاب مع قبوله والاستيجاب
 كلف طر وحتك او انكحشا عند انجابا بقبول ما خسا
 بلفظ زوج او السكك ونسب في التبول بالاسككاج
 ولا يضر اختلاف الصفات اذا اضافه الى الكلام
 ويحتمل عدم لفظة الرجل بصيغة ايمرة على السوك
 لا في قبيلت والا فمع بنفقت اذا بلفظ عجمية عفت
 ان فها معناه والذي شهد فيه اختلاف مع تعميل عهد
 لا كناية بشفع قد فصل ولا كناية خلف مد نعتل
 ولمزله جدملا سكره بالعق فالهزل بدين جدم
 ورضيت ذالتع بنفقت لا يقبلتة ونعتا ما نفقت

ثم مولاه الخ كالب يشترط مع تأهل بقاؤه انضبط
ورجى اذ عن ذلك مهرها سكت مهر مثل وهي صيلة زكمت
والنفل من الحاوي ونحو المذهب من البيع وهو من نكاح المطلب
ولا يبيع عتده معلقا اذ الرضا المرد عن ما تحققت
كقول من بوله قد ازردها ان كان انش مثل مدزوجتها
او ان تلن عذرة بنته انقضت او كلفت زوجها اذا ارتضت
ورجى الفراغ اذ اعلمته بصدق من اخبر بالمطالبة
لانه تحقيق وصف الخبر وليس علقا بل متغير
لموت بعض والعز من قبلها بما اذا صدق بمحض اسنده
وقال في سواه بعلق وشكلا ببيع والشهر راء مشكلا
وبطل الموقت الذي يشتر بالنعس والاجل لا يقتل فيه
وعنده للغير قول مثبت بدع ولم يقل به سور اهل البرع
والوكل فده حده انتهى لكن به تعقد من عرفه
ومن الصلح من حديث ابن عمر في حومة الشفار عز من امر
كعتدين رجلين لهما مهر كل يضع دل منهما
ومع شرط المال والبض معا بكالات كل من لا يذم
وان لم يجملا بضعهما مهر ابيع من الاصح منهما

انظر

ومع شرط المال والبض معا بكالات كل من لا يذم
وان لم يجملا بضعهما مهر ابيع من الاصح منهما
ثم لكل مهر مثل قد لزم والعنف منهما من اشتراط منجرم
عند ابن ابي وعلم من اعتقته برجع زوجها لمهرها كلفت
والشرط ان يحضر منه شاهدا حران مسلمان اي شاهدان
عدلان باطقان وصفا سامعا ومن دين حررة خلف يعان
كالان في عندنا الصباغ بطرقه الكلات والصواع
ومالك يشترط الاعلان والظاهر في اي دين باس
وجالف لا يتكهن سيرا بالشاهد من فيه لن يستر
وما بين الزوجين والاخذ ابيع علي الاصح لا باطل متص
لانه من جانب العرس ولي او مستجاب عنه بالتوكل
ومحوى ايضا فاعفاه بولي بولي كل على ما اعتقده
ولا يبيع بذوي الجهالة للدين لا مستثوري العتد له
ان عتد الولي امثا الرافعي محصة الفقيه ما عتراض
اذ قال فيه ان الصلاح مشع والمنوي عتده اذ ما منع
نعم بستر الرق لا ينعقد وعن اي محمد سترود
وبيان الفسق عند عتده من شاهد تلغى جميع صيته

وانما نقيضه ما لم يثبت له او افاق من انما قد يثبت له
 ما لم يكن كالمقام استنباح بعدم الحليل في بدو الشراح
 والوحد مشترك فيهما لاجلها تخلصا ما به تخلصا
 ومنه الاعتراف لا يشتر من شاهد كبعد حكم يصدر
 فان به الزوج سوى العرف والحكم بالمعروف فسيما انصرف
 وقيل بل كلوة له اقرارا وهو لتفزيه العزير ذو وفاء
 ويلزم الزوج كل مكسر اذا خلا ودونه بشكرها
 وقولها حصر فيه ما سقان وقال لا يثبتان ناعقان
 رجع قوله بان مات انتفى مراثتها منه حكم الاستعانة
 ومهرها قبل دحوله سقط بموته او سكاله فمضى
 وبعده لها الاقل طمعا من مهر مثلها وقد راصدقا
 وحضور اهل ستر لسنجاب قبيله تدب باجمع المتاس
 كذلك الولي عند عقده ما لم يكن متصفا بصحة
 ماله او لا بشرط الشهاذه على رضى المرأة بالارادة
 بل سقيت فعله والخشيان اذا استبان ارحلين يرضيان
 فاعادة تصرفات الشهي في غير ما القضا فيه ما هي
 كسوة مع عقود الانكحة هل هي مثل حكمه مضى

انفرد

او فعله كغيره اذا التمس
 ومن حياة الشرح عزالدس وقد
 ومنعوا من حملها والشبكي
 والاكثر من جعلوه حكا
 والنقل من الجاوي بابوار الفليس
 ومنعها من ابتياع الفصحى
 ومن الموارث وبار القسيم
 وهو الذي نص عليه المشافعي
 ونص ايضا في وفاة طلبة
 وادعت الطلاق ان يمنعها
 واختلف الاوصاف بما ذكره
 واختاروا القائلين بالسووك
 اما الزيلعي في حال كسفي
 ومن مادي المعنوي ان عقد
 والشرح عزالدس قال في
 ماله ولوان الصواب فيه
 وصاحب الشامل المسمى
 منه اضطراب في العزير قد حصل
 سئل عنها كل منعت لعقد
 مدخرا ما قدر صفوا بالشبكي
 من دما استولى الشرط على
 والبيع انه لحكم من حبس
 مال الفتي المحجور اذا ثبت
 من الشرح ما وافق اصنافه
 من الام في قسمة مال شافع
 نكاح كمنوبه طبعار عنت
 الا ما شطاد على ما يدعي
 فقيل راجب على المستكره
 القذب اولى ودليله فتوك
 بقولها وما حل ان اخلعنا
 باذن مجبر يجب ان يعقد
 حيث الولا اثباته قد العنا
 سبط عقده ولا ينفقه
 وكالة من عقد من لها دعي

ألقا الإمام **الشيخ** في عقده وفي العزيز مثله في العشرة
 وصح الدعوى لا المستزكى من ذلك العقد اذ لم يعزل
 وماك من حاشية الكفاية محل الخلاف في الرعاية
 من العقد اذ تقدم العيول لا علسه وما اذ عن ميسر
فاعادة من المانع الذي طرأ بعد ذلك بحوى صور
 فتارة بفسده من لا ابتدا حزم ما من انتهايه ان وجد
ومرة من لا ابتدا بفسده ولا بفسده بفسده
 واخران من لا صح التعميم بامتناع من المثال في رقا
 وهذه قاعدة مستخرجة من ضمن اية بقاء من درجته
 وهي التي نقت على البطلان بغيرها الامثال الصواني
 ومثل الدور في **الكتاب** بجهة كثرة **الاعمال**
 لوجلا صابة دأ التبر وضعف درشته وداختر
مثال ما الطاري حزم ما بفسد حدث ردة بعقد يرد
 من زوجة او امة للولد وبالرضاع ان طرأ الوابتر
 والرق والنساج لن يجمع في البدء والخطو ولم يجمع
 والعيب في الزوجين بالخطو ولا يمنع ردة التماثل على
 والمفسد الحاركي في باب الصيام او الصلاة مانع على السدوام

وقصد الاستعمال في الجدل دفع من رض الزكاة بالذي به انتفع
 وكثره لما العليد في فعت حكم نجاسة بذلك ارتفعت
 وحارر العدة والاحرام من ردة مانعة الامتسام
 كذلك الحاركي في الاسفار في جماعة او حنكوا لا وزار
 وعدد الجمعة ايضا يفت بر في يد بطر وسية اذ اختبر
 وكثره لما الذي يستعمل ان والبيع من مستاجرا ذبيحة
 والملك في الموثوق للذي عليه يهمل عقلا الذي انما اليه
 وجعل الامام حكم الحاركي من حب مولد الفزان حاركي
 ورابع الامتسام حراشترني عبد الله عليه دين ادشرك
 فهو على الاصح عنه لا نزول بالعمق الموجب من صف النزول
 والحلم في اجابة الالفك صح من ولهم والوالك
 فان طرأ النوع في المحرر صح ان عقده مستزكر
 وانعكس الحكم على الشواويك من النقل عنه واستقام الحاركي
 والمسلم المختار حيث استنجا دارا من الحريم ثم اسسرا
 وماله قد صار ملك المسلمين لا يسطر المانع من العقد المبين
 وحيث وكذا الحلال رجلا واحرم الولي ان منعزلا
 ونال امة غير فاعتمد لحو لا فلا انفساخ بعقد

الأعلى رأى الامام المنزني وكان من العلم امام الزمير
 فصل في عموم امرأة لمن حبه جزئيا وعن قبوله من حبه
 وماله في شقي المتكاح اهلية بالعلم الصريح
 لقول خيرا كلت اما امراه وهو حديث حسن لن تدراه
 وعدم الحاي في هذا ايراد في الشهرة اياما وخمس اربابه
 والروح في النكاح من غير ولي بوجوب مهر المثل لا حاد اليه
 لشمسية الخلاص فلا دلالة اذا تعارضت تكون علة
 والصبر في فيه حد الحنفى مثل التبيد واجواب ذا حنفى
 ومن الحديث رد دعوى الصبر اذا وجب المهر في حديث في
 تابعة عن يوسف المومنة تكون في فائدة مستثناة
 ليس لها فهم ولي معتبر ان فوصت باحاطة معتبر
 من الرافق الحاضر من تلت في به ومع عتدها بلا حنفى
 فذاك بالحق كبر عند المعتقد والمذهب اذ فيه ان عقد
 من اهله وهو الذي قد انصرفت برصفت قاص او هدى لما وصفه
 فالدارم حنفى روى واليه في عن عمر الفاروق انه لقي
 انتى برتجت كذا فابطله وطلد الزوج ومولى فعلقه
 وفاسد النكاح ليس بفتنة الى محلل فما العقد امتد

لمعنا

الأعلى

الأعلى رأى ان اسحق اذ قال بالصحة بالاخلاص
 ومن ولي قبلوا دعوى النكاح ان استقل حيث منه لا جناح
 وقيل من القوة ان وافقت صح وبلغ ان خلفت فارتدت
 ومن الجديح ان اقترنت منعت لا وقيل ما استقرت
 وان سمعت امرأة من ادكي زوجها وتدعى زوجة في النكاح
 يقتضى في حكم ارتد ونسب وسير في ما به الذي انشعب
 والاب المزوج للذكر بلا اذن باجبار لشدة السؤالا
 في صغير ولغيره باذنها ودونه فالتفوا بظنهما
 قال ابن الحنفى الاجب اما حنفى من عداوة فنفى
 ونسب منه ان يستأذنا والمنع بعد طلب فسق هنا
 ان عتنت كفوا اليها راغبيا والسعي من العقد يكون واجبا
 وفي سوي التغير حيث مطلب انما اعلم ما صححوه يجب
 ولا تزوج الولي الشيب الا ما ذبح فاهر ترشبا
 وان يلى صغيرة لا تحتمل الى زمان منه اذ هنا سمع
 والجدة لو ادعت رعدة في حكم اجبار وولى تفت رمة
 وقيل في اخوة لا جبر له وما لم يعص قد ما بينا اليه
 لصاحب الحنفى وان سلمه ومالك فاحمد قد عتده

ثم سوا زالت البسكاره بر طيفان حل اول سكاره
والخنة عنده المصا به من الزنا كبر في الاجابة
ويسوي الرجل الن وال لا اشو له على الا مع لكن اشتمس
عن ابن خيران وعن ابي علي اذا زالت بر طي الرجل
وعن ابن حامد المختارة من وطيفان ليست لها باره
ومن على حاشية من النسب فالخ والع ومن لدا انفسب
يمنع من تزويج الصغير جز ما كنف الاذن من كبره
نعم سكت البكر اذن متصل على الا مع بعد اذن يتفصل
ويسوي الاصول ضمن الثاني ولا يصغر منه جهل والجب
م على الا مع يكن ان يكت بلا صبح ولذا ان محلت
واذنها صبيحة التوقيل له لم يربها العز فها زنته
ومن لقاه من الا بمشاه لا يجعلون ذلك اذا اتمشه
والبغوى كفساده التدرم والنور بجوازه حيزم
صابط العقد الى الحكم يرد من خمس من الاحكام
فقد الولي غيبة احرام ساحة وعضله الحرام
تقيم بالبالغة الجمونه بينهما الحكم من برضونه
لكن مشورة القرب نذبت والبغوى كال لابل وجبت

مال العام

مال الامام وهو عند المذهب والبحر المحاوي اليه مذهب
والرافعي اختاره من المذهب ثم ارتضى من غير باب نذبه
والحكم بحري مثله من الرجل حال نكاحه بنوع خسل
والنقل من المذهب ثم الرافعي امله وموفاك الشافعي
عطف احق الاوليا السوالد ثم ابو حنيفة والفخار المثال
م الاخ الشيعي ثم الاب وهذا الا عام بالترتب
واثنان حيث استويا في الدرجة وواحد يدلي بوصف اجته
قدم من العقد اخو الزبيادة لانه كابته وزادة
والاخ للام من ابن عثم مقدم هذا النوع الاثم
وولد اعم عدم التوقيت على الذي للام للقرب الحقيقي
وفرعها وهو ابن عم او ك من ابن عم والى ان ادلى
وولد المعص من ولد يبعد للاصل القرب من ولد
بان اراد ذوالولا ان يعقد زوجه الشلحان لا من بعدا
لكن في الحداد مال العفت من احد الفرعين وهو زو
لكنه وهم في ذلك المسئلة وجعل الرولا لشيء ليس له
وولد لامه لا عتد له الابنوع من ولا شمس له
لحاله او معص او ابن عثم وغيرنا بالخلف في ذلك عثم

فأيدينا فزع أم سلمة من كونه زوجا لن نسله
 قال ابن عبد البر كان طعنا عمرو ولم يكن ليقول أهلا
 لأنه يوم ضاع المصنف كان ابن نسيه فوكاوه استفي
 وعثره النبي من شوال في ثمان سنين هجرة لا تخفى
 فوجب الرد لقول من يقتل من عقده لها فهذا ما عقتل
 ثانياً أم حبيبة استغفر له فاحكام من الولد ابن سعيد
 فهو الولي اذ به الهادي ثم اباان وهم ابو عمير
 بالخلف من عمان او من خالده صنويه والظاهر ابو ذوالوالد
 ولسعيد الوليد والحكم وخالد من قبل عمير وذي الحكم
 وميليل زوجا النجاشي ملك ثمن فوشت جاسي
 ومن وريث مسلم مدخرجه ان اباها بعد فتح زوجته
 وعده اهل العلم هذا غلطاً واؤلوه وابن جزمهم سكا
 وعند فقد عصبة النسب مقدم المصنف بعد بالسبب
 لمن على الاصح فرع المصنف اول من الابان المحقق
 والاخ وابن الاخ في المدة نور اول من الاجداد في المشهور
 نعم بل عتيقة الميراث من يزوج المولا والاذن حسن
 فان تمت زوجها ألوا ألوا والاين ثم الأب ثم من شلي

وعند

الاجماع

ومن اجتماع العصبات يفرع
 بين اذنه معتبر مع الأب
 والاوجه الخمسة في المصنفه
 ومالك البعض وأولى الأقربا
 وينقل الحكم الى الاباعيد
 والعصل وصف منقل الولايه
 والمناحصل منه المصنف
 للكفو وهو من تزوج منعه
 او بشهادة اذالم المصنف
 ملغزة من مرشد له ابنتان
 بملك تزوج فتاة منهن
 جوابها احداها قد سمعت
 وعند تعيينها سدرج
 وينبغي ان يكن المصنف
 وليس فالزوج الذي قد عاين
 وموضع المقرب ما ارتقى الامام
 وهو مع المصنف بالصدق شد
 والمصنف المشكل منه منعه
 حال وجود فرع المذهب
 اربعة منها هنا معتزله
 او مصنف يزوج من رغبنا
 فقد ان اهليه طرعا متد
 الى الامام الحسن الرعايه
 اذ ادعاؤه من لسن عقتل
 كحضرة القاهر وبالشرع اصح
 واضطرب الاصح باب التكرار
 مسلمان وهما عفيفان
 ومنعه من اختها قد هما
 بعد البلوغ مالى الظاهر انتمت
 معين الولي فهو ارجح
 مقدم العرس وان تقدم
 خادم زوجة اذ انقضى
 تعيينه لتكراره لتمام
 خص من مطلق فما عقتل

واذنهما من غير كفو مصدر من حاله فيه خلاوة ما تدر
 صحة الامام والعز الى وحكم الشيطان بالايصال
 فصل ولاية النواحي منفي عن الرقوة مطلقا للنفسي
 عن لونه مقبل بالوفا له فقيل لا وقيل مقبل بل ذاله
 ولا يلل العبر جزما والجنون ان كان مطبقا لمثله يكون
 واحدا منوا في حالة التفصيل والاطهر امتناعه فيما ادعى
 وخبر جوازا وكجا اذ وصفت به هنا على وجوه عرفت
 وقيل به الولاية انتفت بالذات او عارضه اخفت
 وباختلال نظر مثل الهدم او كبر او بيقام انهم
 كما انتفت بالحج بالنبي لا بغيره بغيره على اختلاف نقله
 وان على مبذر لم يحكمه بالنفس لا بل ونزك الاكثر
 نعم من كان الولي المتصرف ببعض هذه الصفات قد وصف
 يلي البعيد مطلقا كان صحيحا ولا ذره الذي قد انتفى
 وشكوك الاغما بالوانسظر وقيل ان ضرر انقلن بالضرر
 وفي الاصح ليس متدج العمي وخبر من هم ان فاما
 والغازي وابن معن جملة محل خلعت من العمر قد نفت لا
 ان لا نرى المرأة زوجا منفي رويته عنه الخلاف ينتفي

وما زال

وما زال العناية المسمى ان كان عند انتفى وامسا
 ان قتل لا يلى فليل فليل لغيره وقيل وقيل عفت ل
 فائدة عمي شعيب النبي به استدل فقها المذهب
 لانه سر ما سلم روي عن عالم وهو لا يملك دفع
 فاحق لم يعم نبي مرسل وان ذاعنه فان الرسل
 وان لعشور نقض مصدره وزال لك ان ان قبيلته
 كذلك الشك في صفاته وعن امته مات حشره
 والفسق من الامام من الالذات القريب ما فرغوا
 وصل لا يفتح فسق وارتضاء اهل خراسان والثر القضاة
 والطرق السبعة فيه اشدت وبعضهم يقول نسع لم يدرت
 وحيث قلنا الفسق مانع نقل الى البعيد وقال ما انتقل
 وسئل الحجة عن فسق فقال ان كان الذي به اتفق
 اذا سلبناه الولاية انتهى لحاله ففسق زوجته
 اولادها والنورى استحسنه وبحث السبكي فيها حسنة
 وما لا هذا اولاد ابل اركي ففرضها واذن دي قزيرك
 تمتة لعقد الولي به بالفتح اهل الحرف الدينية
 والتكر بالاغما ان لم يغتصب به ولم يصير حال المطبق

ما اندرج

والاقر العبد قربة يلى وبعضهم له الولا لم يجعل
 على زواج مسلم مان منع او غاب فالولا للتا من رجوع
 ومن كبر دينهم لا تقبله فكلوا وما سواه وهم شقوله
 ولا يلى امرتد عقد امكافا واللفر ملة وان يفسدوا
 ومنع الصيغة احرام ولا ينقل من الاصح للغير الولا
 في عقد السلطان لا الذي بعد ويسوى الرجعة فيه لم يقدر
 اما اذا احرم زوج فنعقد وقبله للحلال زوايا انعقد
 وزوج السلطان ان غاب القربى بياضة ووجه نقله غريب
 نعم ان انتهى الى التي قضيتا مهامونه مقلها الرضى
 ونسعى التزوج من دونهما الا ما ذن من الاصح فمهما
 والنصر لا زوج السلطان من يقول غاب ذو ولاي من زمن
 الا يشاهد من ماله اذ تمت وانما بغير مانع سقطت
 وذا على النذب راؤفتد برة فان الحث وراى نا حريم
 فعليه وحيان لا رباب الاصول ما لبا قلا ان سنده يقول
 والاشعري قد راى الحثمة والنقل عنه طرق محتملة
 والزوجه في الاظهر لم تستر طوا تعينه بالذات بل في الاصول
 وفيه من ذلك حبسها ولا ينكحها من غير كفوم مثالا

من سواه

من سواه لم يصح ويغتال صح وما خيار ان شات تغال
 وان من اللغو اتى به وقد طلقها الا شرف مهر ما العذر
 وقبل الاستبدان لا يوقل له والبغوى كال ذالن بسطله
 وليقتل الرجل عن وليها روحته الميت التي وليتها
 لم الولي لو قيل الروح قال زوجهت زيدا البنى ما قال
 ويلزم المحبر تمن بلغت محبونه تزويجا اذا بلغت
 كذلك المحسون حيث ظهرت حاجته وفي الانام اشتهرت
 وفي الصغير يظهر غيبته رايان للامام في مسئلتها
 وما للزوج للبيع ملكا يطلب بالغبطة من مال ثا
 فعدا ان من التزدي عن على عن الررم اكلون خير من رسل
 عن كفوها الا لم لا يوحى لدمن ميت وصلاة تحصد
 تحبس الامام والغنى الى والراعى والشواوى المثالي
 قد اوجبوا استئمان مال كنفه بقدر ما محتاجه لا كله
 والزكاة وجميع المسكون للذة بتركه لم يضمن
 فحفظ ماله على كل ولي ومدان من التزدي من ولي
 مال يتم ملكه من غير مال فيه ولا يهلكه ما حرك
 من نفقات وزكاة وجبت كال العدا قيثون ندبها ثبت

من سواه

اما اذا امكن بالمعاملة بعينه بكثره ممن عامته
فتركها للحكمة من الاخذ به وان تكن شرعا اجزا ظاهرو
والتقضاء ينبغي التبرك عنفاً من حملة التحريك
فانه لا كفى عليه خافية وحجة المبيع ليست كافية
امان في قصة اهل الشبث في هلاكم بحيدة لا تحث في
ناهذ زولا تغتر يوماً بالقدور دواير السوية عرفات دور
ثم متاع الطفل سقا وشرا بعينها به الوجوب وحسبك
وهذه الحالة مما شئت من اذ نوت في شئت
واوجبوا اجابة المعايين بطلب من اهل التقابين
اولا كاخوة لها من طلب منه النقص عن لزوم ما سلب
كطلب الاداء في الشهاده وبان المانع ذا الارادة
وم اجماع الاوليات ابوا ان يرتفع انفسهم والانسب
والاورع الاسن حيث عيبت كفوا وعميت اذ كل اذنت
ولا اعتراض منه بعد والقصاص من شرطه اساقفهم من الاقتصار
فعند عهزل واحد سوى عقد وعقود ينفي الذي هنا اعتقد
فالصنول الارث وللأموال والعقد ابل الى الرجال
وعند الاختلاف في التقادم يقترون بالقصاص في الدم

ج

د

لكن في الاقتصار بعد قرعته بشرط الرضى به لو جعته
كان تعدى واحد ثم عقد فموتة العقد الاصح لعقده
وحيث ملنا الاذن منهم لعقده تخرج منه ان خلع مغتبر
فواحد منهم يرد ها اليه وان ابا الباني فلا حجر عليه
ثم الصحيح سابق العقد بين ان زوج العمدان للزبدن
وسبيلان حالة التسوية واجهل بالسبق او المعية
او عرف السبق وما تقابل على الاصح ومعنى سبق
وعند سبق راشنباهه وجب توعد الى بان ما احجب
م على الجديد دعوى علمها بالسبق والسمع معقول بها
وحلفت ان انكرته ومضى بين واحد اقترما الحب
كان اقرت بينهما انك رد فتر عقد وغيره يرد
وسمعت دعوى سؤك وحلفت له على الاصح ان حلفت
وجوز المعتبرون ان يسلي جاني العقد هذا الحد والولي
فبين ابن ابنه بنت ابنه تباع مال لها لقوميته
وذلك لوجه التقاضي العقد معا مشترط على خلاف يدعي
وسبق ابن العم من في رتبته ثم على الاصح فالمن يلد مست
ووجب العقد لحاكم السبلد خليفة الحكم وان يكن ولد

اختلاف

وخالف البخاري وقد بان لنفسه على عرس عمته
 ومن معناه من السو لا به في طرد غفلة على ساب
 تمتع النوقيل من كلهم ما او واحد على الاصح فيهم ما
فصل في بيع العقد جرمنا الرضا منقا ومن ربيها لا في القصة
 من غير كفو اذ على استامه من اينة فليس لم يكن ملامه
 وسوى من جميعهم لها وقيل فيه الفسخ بعد بلتغي
 واخرى القولان في عقد الاب غير كفو دون اذن اجتنبي
 وثبت الخيار للمدث وره لن قيل بالخصنة في ذي الصورة
 وفي خيار ذي الولاء وحضان من علمه واجهل الجربان
تدبير الناحي غير اللغو لا بوجوب ما تضمن به ذات النوا
 من اخلا فالالمعالي ومنعه والحجة العنزال
عالمية خمس خصال تختبر من اللغو عند الشافعي المعتر
 فعد العيوب صنعة جارية والدين والانشاب لا المالبسة
 فالخير بالاموال والاكتشاة تانعة مروة الاحرار
 ان الغنى لا يستعمل للحكا والمال لمن غاديا وراحمكا
 وفتنة المدامال ما ايل زعونة فهو كطل زاميل
 وخاصة لدى الغنى ان تصانغا يذهب بلفادينه مقيعا

حاي

القول

ولا تقولن الفقير الصابر
 فالعلماء ورثوا من النبي
 وعن ابن الدرداء رفعت الاثني
 ومن التوبيع اعني رالدست
 اذا انكأ الذي ترصو زاه
 يحصل في الارض افستان وغشا
 منه كفاة الموال السبادة
 ان ابا هندو كان مكولي
 امرتومة البني المصطفى
 ولا اعتنوا بالخير المنتهى
 ثم المكفر اعتنوا بالعمل
 لانه بالحزن الشريعة
 فليست الشارقة للامه
 وقال في التهذيب سيد الامه
 وشيئا قال الصواب لغتير
 ويصعب من المعيب ما شنيع
 اذ هي بالمكين ليست ملزم
 ففصله عند الغنى الشاكر
 عند ابن حبان على اجتنبي
 داود ثم التزم في ذا السب
 فان في الحديث ذي الحسنين
 من الدين والعقل فلا يابونه
 ومن ابن حبان حديث يستفاد
 والسمي قد روى زياده
 بحجهم وما استفاد على ولا
 ان منكره منه من اصله
 للحباه والنظام وما من سبي
 والامراة والرجال العظمى
 ومنها ما اعتبر وان شرفه
 اكفوا القزير من التثمة
 ينكرها دين اصل علمه
 نسبها بل وصفت معتبر
 للثمة عنه الاصح ثم شنيع
 على الاصح فبهذا اجتذوا

والصحيح

في باب الاستبراء والتفريق بينه مضطرب ويشير إلى مقتضى
وقيل إن سألن البوازي ليس يكفوا فالحسن السداد
لذلك المدن الكبار والفكر وقال في الروضة هذه النكاح
وفي البين عزوه للصبر وهو بعيد من مقال الأكابر
لذلك الشباب وحال الوجه وحول فامة أن في وجهه
لكنهم يعتبرون الصنفه قال غارني في تبيينها والشفقة
والشد والحم الذي اعتم لست براعي إلى ولا عشم
ولا حجازا على ظهورهم بانثوانيا ما وابن عند لم يتم
قال مجلي لا يوازي المنقسيب إلى شفيح الكل من النسب
وعينه هل بالمشايخ ان ظهورهم تجر وحسن كذا الكلف اشهد
فصل في زوج الصغيرة العتد واجدة لحاجة من اثبتته
وبعد الاجداد الميثاق في فقه وم الخدمة تحت ما في
ولصغير عاقل ان ينكح اربعة اذا اقتضته المصلحة
وقيل بل واحدة وقيل لا من اصلا وهو دم نقلا
والما تزوج المحبوسة عند ظهورها في مكنونه
ابن وجد مجبر من الصنفه ولا احتياج ما كذا اللبر
وبان النوع من ذو القسط مع من نكح فيه اذ عجب

الحاذا

الا اذا افاد بالمفهوم عرض محل المطلوب
وليس مستقل بحجور سفة بعقدته كل حبه وصفته
بل ياذن الولي او مقبل له كان ياذن من ولي فبها
لم يحا وزمن له قد عيشت مهر مثل ومدة بيت
وحازان منقصر عما عيشه وسقطت زيادة معيشه
ومطلق الاذن مهر مثلها عقيد من حلهما وعقد دها
ولا يصح قوله انك من تركي بما رأت في الفقه تدرا
والاذن للشفقة في النكاح لا نفيدة من العقدان يوكلا
واذنه مشروط ان قبل له الولي عتده وقية بل لا
ومهر مهر مثلها شرعا ختم وفساد ما يزداد لا يتم
وما يغير الاذن ليس يبركي بل بوجوب الفقه من منه شرعا
وليس في الولي عليه عتده على الحجج حيث زال علمه
وعنده علمها انقضى وقيل لا وقيل ما قل واذ ان اوله
وللشفقة عند حاجة بدت تفعل واحدة تقيدت
لكن يزداد عند احتياج خدمته والنصر او الحاجة كعلته
واستدراك الامم والفقر الى تعذر الاذن بالاشغال
بعد الولي لوضع النسب لما كان قلت من العجز عن استئذان

لا يملك

س
وسر
المطالعة

ان خشي العصفان لو لم يفعل
وسر المتكلاات نصا حاربه
وانما يكون مكلافا ذرا
وان اقترى النسل فقتل
ومر عليه باكل من السوكي
تدنت المملات عنده برك
اما الذي عليه بظرا السقفه
رجع عقده فليس ثم المسون
وعند عبد ذون اذن المسوكي
وجايزنا ذنه فان رجع
فان به استباح ثم طلعت
وفي ارجاعه خلافه الذي
ثبني على دخول فاسد المشود
وسخ الخوايت الماذون
لم الجريد عندنا والاطهر
والبشر والروضة في المذود
وهو مخالف لنصر الشامي
وما صلاه في الرضاع الشراعي

ثم التماس

الراج

ثم القناس حجة الاجناراه
للرا داما طلب الرقيق لا
وقيل بل يلزمه كاي ترك
تمتة بحبر مطلق الاما
وقتل من الت عليه حرمت
وعقده بالملك لا السولا به
رايت تشييبا لبعض صبي
من الاصح سيد الذميه
والسيد القاسق والماتب
والمنع في الولي من عبد الصبي
نعم له من ملكه لامته
وقيل لا لانه منقص
جوازه بامة الصبي
رامه لتب صعبه
خاتمة في ابا عبد
عن جابر وان رواه ابن عقيل
من الحلال والحرام لعتمد
ولو باذواه على ذي المسله
يلزم مولا هذا ان ينع
احد اذ يزل عنه الضررا
على النسل سيد ما الهما
ان طلبته عفة ما حرمت
على الاصح مال في الهما
يومي الى المفروق في بعض البن
يوحب عقدها تحسن نيشه
مزوجان ان اناها راغب
في طحالة تغير نصيب
على الاصح لطفه وعنف طهه
ممنار بعضهم خصص
والنصر شاهد لذي التضي
تدخل في العموم كالسكينه
بغير اذن عاها بالرفع صح
عنه فعبد الله عندهم عليه
وفي حديث الصوت ماروكي يرد

وغيره

وحي حدث ان جابر ارجل فيه لعبد الله شهرا حيث حل
 فجاكوا ان انيس مسرعا ومنه لا من غيره قد سمعا
 ان العباد تحشرون بهما عزلا عداة خاضعين ندما
 ثم سادهم بصوت سمعه من ذلك الموقف حقا بحمده
 يقول ان الملك الدنيا العالم الرحيم والرحمن
 ان الملوك ان ارباب الدنيا ابن الدين بطروا عند الغنى
 ابن الدين اقتدروا وهم زوا ابن الدين ظلموا وانهكوا
 ابن الدين ظلموا فاستكروا ابن الدين خادعوا وملكوا
 لا ينبغي لاحد سكنى الخلود او التي يتبدل الخلود
 واما تطلبه بظلمه وان يكن لبثمة قد ظلمه
 فالوا فتم ما لنا مال فقال بالحسنات والذنوب يستقال
 فذا الحديث كان شيخ المنذر المقدسي سنة الحاضر
 وماك داموهن وضعفه بان عقيل فاعتبر بما وصفه
باب موانع النجاح فيها مؤيد اول وعنه يتهى
 فسبب المؤيد القرب وما الارتناع والقدارة انتهى
نصاب القرب هذا الاصل محرمات العقد الفصول
 وما الاصل سابق من فصله ومبتدئ فصول الاصل

وعلى منظر

وعن ان من صور البعد ادى جميع ما نسب الا ولا د
 من جهة الاعمال واكتو له كرم من قرابة موصوله
والاصل فيه حرمته عليه اي عقدهن المنتمى اليكم
 وحول المحرم الدورات مستوي كرامة الوطى بضعف قدره
 واحدا العقده من نفي الجسد حرمة اقدام على عقده
 والشع عز الدين قبل حرمته وبعضهم عن مثل هذا حرمة
 رمال الى الاصل حظا اذ يبراد معناه شرعا لا سواء باطراد
 بالامهات عقدهن محرم ومن من ميلاده محرم
 ومن له اصل له انما حاز حقيقة ذلك وهذا اللقب مجاز
 ومحترم البتة لذات السواد وان ساهى الفرع في صلح ظاه
تمت فخر طهقت من الزنا بكرة عقد هالده عندنا
واحمد والحنفى منفاه. وبعضهم شنع بالذي ادعاه
 وان الى احمد والثوابى مدمنعا نأحوا للتراث
 ثم الاصل ان ذات المنى لا تحل للناسي لظن ان لا
 وفي السمة الخلاف قد حبري في قتلها وحده قد افترقا
 ومن اخذت قد افترقا في اخره ما ادعاه ثم طهقت
 فان تكن محموله اذ لم يبت محرم اول والخلاف مدني

لا المهر والتكليف والاحضان به ورجعة على اضطراب مذهبه
 وليس ثبت الزنا صهاره والحنفي على هذا اختاره
 واحمد وليست المباشرة بشهوة بالوطى من المصاهرة
 وهو اخبر احمد والثاني قال به القراء والروايات
 لانه تلذذ والمحرم عنه افتداه هو عليه الحزم
 والمحرم للجم الذي قد انضبط بالحصر او حرمة فيه اختلط
 وان طرأ مويد المحرمته منع منه العند عن ثبوت
 وجع اخبر كل الامثله محرم الخالة وعمته
 وعممة العمة امنا منعت وخالة الخالة كفت وقعت
 والعنتان منعت والخالتان ومن اراد الخالتان
 ونحوهن الصبح والحسن مع من يحرم جمع لعنته
 لطيفة في الحكمة المهمة من جملة خالاته وعمته
 من سورة الاحزاب والعنف والخيال بالذكر وفي النور الحرد
 لان هذا العموم الناس ولم تكن عم سوى العباس
 عند نزول اية الاحزاب فحابت الامراء في ذال الباب
 وكان للعباس اذ ذاك اجتمع ثلاثة من العتات مجتمعة
 ثمان من امته صفية واختها اميمة المؤمنين

وست ام الفضل وهى تبنى ام حبيبة وكانت دكنا
 ولم يكن من ولد الاعمام منتميا السيد الامام
 غرابنة الحيرة صغيرة وقصته الاخذ لها شهيرة
 وحسنه كان من الرضا ع اخبر رسول الله بالاجتماع
 وما عداهن من زجرات وستة قد طرد العتات
 برقة والكنس منات حشش نسل اميرة بغير حد
 اما صغيره فهدى ابنتها ام حبيبة اذا انبتت
 ما من حرام خالدمزوحه وامواقيهم بالنقل الحية
 فبان ان النسل من عتات ملين منه الجمع مرجحاته
 وعدم اسلامه من يروى عاتكة صغيره واروى
 والنول من الخال وفي الخال بالعم والعتات من الخال
 وطلح جمع من النوا حظرا محرم من ولي ملك لا الشرا
 كان اتى واحدة فالاحري عتاتها لو كانت حكر حركي
 وبعضها الشابون بالاصابة ببيع او نواح او كتابه
 لا اكسفن والاحرام والويل كذا على الاصح اذ يعين احدا
 وليس يلقى قوله حكر منتميا ولا اذ ارتدت للفراخت
 والوطى في دبرها كالقبيل والنس بالشهوة خله انقل

وما ساق للوصف امرأتان والحذر أربع وشذت اثنتان
 القاسمية استباحوا جميع ما جمعة المختار من سحر الاما
 والظاهر ضيقه والفرقتان من مدعاها به محجبتان
 وبطل العقد على خسر معا فان تلبس به من اخنان ادعى
 بطلان دي الاخذ من الكبير ومنع النصح من المشغوب
 وما عدا ما على المفردات اضعفته خرج من الخفيف
 وقد حكى العقبة وحكاها لخلق في الكسر المفرد قطعاً لخلق
 فان تلبس واحدة من عودها ثم اثنتان اثنتان بعدد
 ثلاث والقياس سطل منهن ما منه الفساد يحصل
 وان يح اول ونشأت وان الحكم من المحصور بالبيان
 مرجعه للتزوج فالذي اعترفت بعدم السبق لديه وعرف
 ممن دون الغير بالبطلان وسلم الثاني عن الاصلان
 وولد الحد ادعاه لنفسه ما عدا واحدة اذ لم يند
 لها نكاح مفرد وزيفوا قولته ونقض ما انصفوا
 قلت بطلن قوله الذي اعترفت به وقاله الشبان من حكم فرفض
 من امرأة زوجها شخصان وانهم السابون والعرفان
 فان حكم من العقد بالبطلان نفي ما قاله لا فرقان

والحكم بالبر

والحذر والعبد اذا ما خلعتا **جيمًا وربًا** جمعاً او مفرداً
 فلا تخان بعد حتى تنكحاً لم سوى الزوج بعقد صحياً
 فالعطل عرسه لما اشتملت اجاب خير الخلق ما له حكمت
 بقوله حتى مدوقين اليك اخبره بالاعاق بنت
 وهذه المرأة بالعبيد ثمة ومثل انفا الرميضاً
 اميمة اميمة نعيمه عايشة عيشه سميه
 فمدته اقوالها **الثانية** في الاسم قد بدت هذا **علايه**
 والشرط الانتشار والامان لمحل وزوج لم يطلق اولا
 وشرطه بغيره بل الحشفة من قبل ولو شوب لفقه
 على الصريح والزبيل حيل ذلك من الصفيق لم استدركا
 ووطيها في حيف او احداً او من نهار واجب الصيام
 او كمن غيرها بغيره حلها نصاً ومن الردة ما احلها
 وليس تلبس ولم يسيد ولا حدوث ملكها بان ينزلا
 قد شرط البصر والعقد فقط عند سعيه حطوره به سقط
 اما زواجها بعبد الصفيق وبعد وطئها ملكها يصير
 فهو على اجباره يمين ورتد ائق به منا امام بعقد
 وفي الحديث لعن المحلل ومن له بقصد تحلل

في المهر كقداتي والنسائي عن ابن مسعود يرفع قدر ردي
 وانما ينسب معارضة حكي بالرفع من الانواع والمستدرك
 وحملوا النهي على الذي شرط خلافتها اذ يفسد الذي اشترط
 وان نوى او كان منه عاوه فيكون العقد الذي اراده
 ومع منه العقد حين يعقده **ومالك تاجيد لا يحرم**
 وحكم زوج عنه في الحركب والمروزي قال ذال الامر ثدب
 قال النواوي هذا العنود ان غلط في الخطر بكن الثاني
 كلما به العنود فسدت بكرة فعله بها اذ قصدت
 وقوله من زمن الامكان طلقين بعدك زوج شاك
 بعد دخوله وعدتي قد اصبحت قبل اذ لا شبهة قد تعرضت
 وانكره عند الارتياب صحوا والخطران كذب زوج او صح
 وجاز ان تنكحها اذ ارجح وقال ملته لعارض الخبث
 وقيل عقده اذا ما انكرت على محلل عليه حظرت
 ولك ان تقول كيف قبل دعوى طلاق رجل لا جهل
 والشيخ في المنية مد مثلهما بان زوجا بعدة خللها
 لعن زبوا لامرأة باهت حرمتها بطلقة لها بدت
 وبني التي نعت بالوصف بعد دخول رمود وامتناع

الذرح

ان زوجت باذنها وطلقت فبعده الحرة مد تعلقت
نص ان الخناح من ملكها او بعضها وان توالي ملكها
 فعقده النكاح والملك معا من البديا والدوام لن اجتماع
 وفي لا يتبع من قللك او بعضه حيث يتم ملكه
 وسبق علق بنكاح علمته يبطل عقده الذي قد اكلته
 والجر لا يجمع بين امثليين وانما تنكحها بصفين بين
 ان لا يكون كنه من يصح لو صف الاستمتاع فيما صحوا
 قليل ولا تكون غير صالحة من خثرة على طهرت راحه
 وان يكون خايفا من العنت ومجنه عن امة بيضا ثبت
 وان على غايبة قد اقرت در وخاف سوا عليه ما قدر
 وظهرت مشقة تحلل له كخثرة بخلة مؤجلا
 ولا تحلل امرأة لمن وحيد بدون مهر المثل شيئا العمد
 سؤالات الايات جات بينا بعقد طول محصنات مومنات
 فمن عن العنيد بمماذا اجاب مخرج الغالب لم يبد جواب
 اذ مخرج الغالب لا مفسوم له والشيخ عز الدين لما اسسله
 اجاب ان القول بالنسوم اول من المخصوص بالعموم
 ومشارح المحصول منه حقه بطرق اصولها حقه

والشروط فيها ان تكون مساهمة وملكها فلهنا ما حرمه
وقيل لا وقيل بل كمتن في عزير نسب اذ يفتي
ما لبثت من ذي شرف رفيقه لسيد الام على الحقيقة
وفي القدم ما تفسر العبد لا لسترق ابد او ان سبى
وفي الجسد ما عندى يا شتم من يثمن حل شتم
قال ولولا نك هذا اجبت كان المني ان تترك العرب
وحل للذي من احرار ومن عبيد امة الدفنار
على الاصح لا لعبد مسلم وذات تبعين ههنا احكم
ما قل ذوات رق حبارك والعقد لا يفسخ باليسار
ولا بعقد حرة اذا طهر كرمي اجتماع عند ذي قرار
فهم مثل كمال محرمه واجنبية لهم حرمة
واجمع بين حرة والعبد كحر بعض جاز والعبد
واجمع الشيوخ طالاب زوج صغير في وطء كسر
واقعة ذنوبه خاف الزنا بامة اذ نال بالمشق الصغ
فانصر انما عليه حرمت ولا يباح بالهوى حظيرت
لمن كخطور عليه قدمت او بالتي قد حرمت قد افترقت
رجاز للمسوح ان يسزوجا بامة الغير لا يسير في حيا

وولد الواجد كحل حرة من امة سيد ما عترة
كامة لشبهة العقد كما به الحسين في التناوي حط
فصحت ان علينا المحرم الا ان ليس لها اصل كتاب مثبت
كعابدات السمسم او اثوارها او كوكب او وثن او نارها
او ما كنبه نرى او عكلت ومن ما تزدت بعكلت
وادرج الاحياء الذي سفير جميع من بيعة ستر عاكف
مثل الاباحه ذي المناد قال ابو منصور البغدادي
لحرم عذر الاكثر من البرره نكاح ذات بدعة مكفنة
كذات الاعتزال والجمهية ومن علت من الرضا الطوية
وذات شبيهة بقول الرازي بصورة تحجل انما الفت
ثم ذكاة هو لا حرمت اذ صفة اللعن لهم تحمت
لمن يرى يكفرهم كسدم والاثرون باجواز كذا
مستغنى الفتحة مانه يفتد ومنهم من لعن قد استغفر
ومنهم منوم كضهر كسدم ورواه الشافعي المعبر
لست اري يكفر اهل القبر له ولا برودة احط فسله
كوشية على كساي رجلها وجعل في هذا الباب
وللمجوس شبهة والالهة انهم اهل كتاب فسدوا

بحزنة أمنا نأخذهم فلا ودعهم لنسلم ما حلالا
 اما ابن حزم فيقول نعمنا بالحل اذ لم يأت فيهمنا
 وامرهم من زمن العوالبه اشكل واجتهد في جوابه
 والمحضات من اولى الكتاب حل بلا خلاف عن الامام
 وولد العازق وابن عباس مدحان في الحل للناس
 واما في تلحق الحسد به ومثله العوج في الذم
 في الكتابية ذات نيت يتي الى اليهود اذ نصارى الذم
 ومنها التورية والاحيى في حقها التحريم والتبدل
 كانت الحاضرات قبلنا والان قد نعتنا بشرعنا
 وليس منها التي تعللت بحرف على الخليل نزلت
 وما على شيت وادريس وما الى الزبور للمواظفة انما
 لكن يُعذر هؤلاء والآح حرمه مثل مجوسي ورج
 فلا تحل منهم الذم ساج ولا ساجون هذا السراج
 والا حرم الحل لذات ذمه مدخلت اقول في الامعة
 من قبل نسخ الدين والحرم وقيل قبل الفسخ ذو تزييف
تابع من اصلهم لا يعرف وهم باهل ذمة نفس شوا
 فالامر في دعهم يشترط وعنه من بل زمان يسأل

الامر

والمذهب الحل ولا يحرم على نواحيهم فعليه حج
 بل هو تابع لعقد الذم وعهل السبكي حال الحرمة
 في الكتابية في السبكي كذا في اسلام في الامسك في
 والقسم والعشرون والطلاق والحيض والنكاح والنفقات
 لكنهما شو مزحين تطهر بالغسل جزما وعليه خبر
 والنزوح في القصد بنوب عمدنا وليس يكتفى بذلك مهننا
 ان اسلمت لعملة الاشهر اجبارا على زوال المنكر
 فحل حزم يروى شرب مسكر والغسل من جنابه في الاطهر
 ولا خلاف انها والمسلمة مجبرها زوج له مسلمة
 على ازالة النجاسة التي من بدن وما يشان الخلقة
 وبيع ذو ثوشن وذمته مقترن بحزنة ذو عصمه
 والولد الحادث بين ابرين ان مرضا من حكمه مخافان
 تلحقه بالاب في الاستجاب وقد رجزه بلا ارتباب
 ومن الولد والخبرار المعتر من البرق والتحرير بالام غريب
 فابدية مخرج رقيق يولد ما بين حزين وعكسا ولذا
مؤثر او من مخرج تحمله امته وعكس هذا فجعله
 في ربي عبد زوجة رقيقه يتعلمنا زوجته العتيقة

والامر في النكاح
 والامر في النكاح

مفد عنه خثر بطن الواحي وعكسه نعى الى الامساحي
خاتمة اهل الكتابين فرق والصابون اهل سبق ما افرق
 لانهم كانوا على عهد الخليل وخالفوا من بعده بالادليل
 والحكم بينهم **عندنا** بالسامرة ان خالفوا اصول بن طاهر
 محر من اولاهل دمته والفرع من مكنز بهد عته
 هل هو مسلم لغس برزد او حله لولد المشرقة
الخاها اول ما لم يعتقد بعد البلوغ مثل اصيل عتد
 لانه من مسلمين طاهره وسريان الاعتقاد لا يرك
 اما الرلوشى من نصه ومزبد الظلم ما تبصر
 لانهم وافقوا الاصل ولا ولم قد بدلوا تشديلا
 ولعدى ابن حاتم حنبر الى ذاك قد اسند ابو عمر
 لم اليهودى الذى تنصرا او قلته الا طهر لن يقتورا
 وما سوى الاسلام ليس قبل منه وقيل بل يقترا اول
 ولا نقره على التوثيق ثم على الما من القبول يفتى
 ولا خل هذه لمسلم فان يكن نكحها لم يحكم
 لها بغير الحكم المشرقة من حنبرها او انتها العتد
 ووشى الكفر ان تهووا او عاد قسلا يقر ابد

بالم

بل هو بالمر تدليس قبل منه سوى اسلامه او يقتل
 ولا خل مطلقا ان ارتداد ونسبة الاولاد منها باعتماد
 ثابتة والحد فيه منسفي والمهر لازم بلا سوق
 واحد الزوجين او اموالا بالارتداد افرقا او جمعا
 قبل الاصول لا اذا اموقا من بعد ميلة او رجعا
 او لا نبات من زمان الرده وحرم الرمي مثل المشرقة
 والحد فيها لا متناع ذواندفاع والمهر منقاعا لفس ذات الارجاع
 يسقط بالاسلام للزنى خدم اخت واربع تسوق سوى من زنى
 في مدة السوفى العزوفه وصحوا النكاح من الموضوعه
 منها اذا عاد الى الاسلام وخلعها بغير نكاح او ام
باب نكاح المشرقة الكفار او غيره امر بالكتاب
 ونكته دميعة دام على نكاحه بل وصف نكاحا
 او وثيقة ترك ان كانت تجست فبامتناع بانك
 من حين اسلام له فان اصر واسلمت فذا انكحاس اقتصر
 او اسلماموا فقيه بالمدوام يقتضى له من منتهى القوم التمام
 او اسلموا فقليل في الاسلام فامتنع من المتقوى الا بمرام
 ووالد الطفل مع التبشير بطل من عتد لها بقرره

مجب

مع عالم

مخام

ان اسما ثريا او وجدا معا التهذيب نصا او ردا
 ووقف الخلافة والظهار في وقف وحد قد مانع
 وفيه لا شئ ارجح ولا اغثا لها قد اسلمت على الولا
 رحمت دام لا يضر المفسد ان زال بالاسلام ثم القصد
 تحليله الآن له والمبطل ان دام فالشئ جزئيا بطل
 ففي ساج كاول وفيه ولا شئ مودعه منفيه
 كذا في عدة ان اعمضت في حال اسلامها ان فرضت
 في شبهة قارنت الاسلاما او اقتوا واعتقدوا الا واما
 لا الشئ محرم فان فرضت احرام من اسلم لسنا لعرض
 ان اسلمت والزوج مسلم اقر وميل فحقا حله لا يستقر
 تمتة ساج دي الفخر الصريح في الشرع محرم بانه محرم
 وقيل فاسد ولا يفرق له اذا ترافعوا الى من اطلعه
 اما اذا ترافعوا فيه فلا يقر الا مقتضى شرع علا
 لكن اقر رخصة للمسلم لحشية التغير اذ لم يسلم
 وقيل ان اسلم ثم سدر به استبنا عقده معتبرا
 او لا فلا لمن لا شئ طاعيا واسلم فيها المحلل البعيا
 ولعدها البين ان في الشك رد بلا تحليل فاسلمنا يسرد

من الشرع

الشرع

وان بشرك نكحت واسلمت حلت كذا المستم اذا انتمت
 وحلها ملقه قبل حسب عليه في اسلامه اذا نسب
 ثم سميها الصحيح للثني مقررته ففاسد لم يثبت
 الا التي في حال لغز قبضت ومعدة مهر مثل عوصت
 وبعضه الباني بعينه ففاسد ومن ما تبين تخبر سمعت
 ونفي اسحقا فها ان فوضت واعتقد الشئ وحيث قبضت
 زق من الحز الذي تقدر في الاصح قبله في حد
 وقيل رزقه وقيل العبد وقمة المختصر مما قد روا
 ومن به بعد الدخول يدفوت لها المسمى ان يحيا ادعت
 ان محرم مقدم والا فلا صداق مثلا اذا ايشملها
 او قبله في حيث الا ندماء منها فلا شئ لها لا استفاع
 وفيه في اسلامه نصت الذي سمى محيا غيره لم ياخذ
 او لا سمعت مهر مثلها ولا تحفى شروع الباب فيما نقله
 وان البنا قد تدغم مستلم وغيره وجب علم مسلم
 كذا الاهل ذمة في الاكلهم وميل لا يبل لمود وخبر
 عند الحنا ذمة فالاختلاف توجهه فحقا وقيل في الخلافة
 ثم تقوهم على الذي استفسر لو اسلموا او باطل ما لا يقر

وان تباعدوا سيؤغا فاسده فذل ما نفعنا نفعي فاسده
ودون مبين سمع العقد وان فحالموا الحاكم لهما من
فالموا المتباينين لاثن بها فان ارجا كمنافاة التماسا
نفعي الا مع انه مضى به وذل لا بل مكلفا بلعنيه
فصل ان اذا اسلم ذو كفولي التزم من اربعة كيف عتلا
ومعه اسلمن او في العدة او كن من نسا اهل الدمة
لزمة اختيار اربع فمستط وبان ذناع عقد ما زاد سقط
ومعه قبل الدخول ان حصل اسلام اربع بعقده انقل
او بعدة لم عدة بعيتت طر وفيه صور يثبت
وذو الصبي او الجنون اخبرت خيرة وثقائه جدت
ومن على ام وبناتها اعتدي واثنا دميته ابد
اولا ولكن معه اسلمت ما لدخول ابد احرمها
اولا بل فاسده بعيتت وقيل بل كخبرة يثبت
او بابتة بعيتت او امها حرمتا مؤبدا احرمها
وقيل سبق الام وهو منبني على فساد عقده المعايين
او عتده ربيعة فاسلمت من علة او معه وسلمت
اقران حلت له تلك وفي خلف قبل الدخول يثبت

او عدد من الام

او عدد من الام فاسدا اذا اسلمن او من علة زال الاذي
مختار ان حلت له عند اجتماع اسلام واحد بلا نزاع
اولا ان دفع من ابد او الحسد مع الاما المحض مستمرة
فان اصررت وانقضت عدتها مختارا بالمشروط فانه انتهى
فان عمتن وهي ايضا اسلمت وبعد ما في علة مدسست
اسلمن صرن حكر اير ممسا اسلمن مختار له اربع
وعدة الفصل حدث الزهري عن سالم عن ابيه في التمر
من امر فيلان ررواه ابن يزند والترمذي وابن حبان الفيه
والحالم استدر له وصحفة وقدر في زيادة مصحفة
عروة او دعها ابو الفرج كتاب يلقى نهوم من درج
اسلم من بقيت ستة نسوة طر على عشر نسوة نسوة
وهو كما قال سفيان ان لعشر معتب فرعات لعمر
او عتيل عروة سفيان وعدم اشهر من فيلان
مع عيني ولعاب لا قسم ولا نقل هو ابن عيلان ثم
ودفع الوهمان لاثن الحاجب كنهه وكشف طر واجب
فبالصواب فيه غير خبزم والشافعي يعممه التزم
لترك الاستفصال والعبارة خالفنا نضر اري اعتباره

لعمرو
ك
م

غريبة أخرى للسرى قداني غيلان في قصوره وموتني
فقال لسرى ما أحب ولدك قال غايث عن بلدك
حتى يعود والمرضى للشفا وذوالجنى الى زمان الاكتفا
فقال ما اكلك قال السرى فقال منه العقل ثم السرى
ووه الامل لما شربه الخفى هو ذه اذ حسبه
وابنه غيلان لسمي ياديه بالبا والبال ويا نايقيه
وهو الن قد قال هيت حضرت باربع وبثمان اذ برت
ان طفت بهم لغثت رافقه هنت ماله ثنت
ولعد موت اصلها نرحت بفرع عوف وله قد انجيت
بعد زمان بنتها جوسيه زرجها المسور بعد توريه
أخرى روى احمد ان عمرا احبر عن غيلان بالذى جري
من سمته المال على ورشته وكونه طلق طر نسوت
وقال ان اجلى قد اقرب وليس لى رعد العيش ارب
قال له العاروف ان ماردا عذت من نفسك هذا النواردا
ثم عساك ان لعيش زمنا وان تظل ذ اسقام زمنا
اسم بالله لى لم توجع مالك والسنا بعد المرحع
ومت بعدها لا قضا يرحع مالك بالارث لمن ما عرف

نور

وبعد لا رجن قسركا مثل ارب رغال لما اشركا
والاختيار اخترت او امسلكك مررت تحت ذلك او امسلك
او الخلاق لا لحارة ولا وحى وابلاد ونسج مدثلا
والفسخ بالطلاق لا يعلق واخصر من اخصر اندفاع يلق
للتزادات ثم بالتعيبين يوم لم بالانفاق للتبسين
ثم بترك ما الامام امسره بحبسه وامتناع عزره
ولست ادم حبسه ليفعله وان راى ثلث ارض فعله
وان يجلس من اوانى لسم بحبس الى زوال بابيه الم
فايد على وجوب الاختيار مد اجمع الا صحاب من طرد بار
لامر غيلان به بحسلا امره بالوجوب بما جعلوا
وفهم الشكلى ان الاولا امر ابا حه ولز يسو ولا
والامر بالفراق للتحشيم لحنس وامتناع ماسمى
من جمع ما زاد وقال الم طلق من قولهم مقتيد اذ يطلق
فصل ثمان ان اسلم استمرت بفقده وكسوة اقرت
او بعدة بالنفقات بنته عنده لها من زمن الخلفه
واولا ان اسلمت تم سبع من علة او قد امسرا المنبع
كان لها على النج النفقة لعدة لا بارند ادا خلفه

تأخذ

منها وان من عدة قد أسلمت فان موارتد اليها سلمت
 وان مما ارتد امعاً لم يفرق من قول ارتدادها وموتوك
 لم الاصح انها المصير رقة من تولى اسلام بسبق اهلته
 خاتمة كل فراق ذي اعتلاق بالفسور الاسلام فسخ لا طلاق
 والحنفي قال لم يشؤ من فسخ وما سواه تطلق عيني
باب للخيار مع اعفاف حتم وبنواج العقد حله **حتم**
 حدثت بزوجه النبي من بني غفار في الحالم عن بيعته
 وفي ابنه الفهمان اسما والخلية فها في الاستيعاب بزي بابتلا
 وفي بر خيرت بزيه وقيل به عن قسمي الخيرة
 رواه مسلم وفي حديث الحارثي نص على شعاعة الختار
 واعتمد الاصحاب ما به عمرو قضي رواه في الذي امر
 في الموطا مالك اخوجه وعنه في العيين مثل ذلك
 فالسبب الذي عليه الاتفاق عيب وتغير بمرور انواع العتاق
 فاحد الزوجين ان وجد في سواء عيب كجنون ما ضمن
 ولو مع النقص الكسبي ولم يراعوا الطب في المسد نور
 او اجدا ما ابرضا او لقيت من قوت او رتوت ما عقيت
 او مو عن قبلها ذو عتية او قد عني بحجب مالم يثبت

بلغ سالم

يلاستبحار

ثبت في فسخ نكاحه الخيار وان يكن تسببت في الاختار
 وهذه تشبه في المثال فساد ذي الارث للاستعمال
 ومثل مدون وام السوليد ومهدم ما استوجروا التفسد
 والمشاغبي نازل للعقد وي عن الاطباء في تقيض الادوا
 وصح لا عدوك اي الكل اليه ومنه ما عتاد خلقه عليه
 وفيه لا يورده ثم من علي وفيه كالليث وكل "ا" ولا
 وفي حديث مسلم يرويه عن ولد الشريد من ابيه
 اذ قال من عتقت جالمصطفى قومهم اجزم قد خلصنا
 امره بنينا بالرجعة ومال منه مد اجزت البيعة
 وقال من الطاعون ما لا يحنفي وايهم يكن بلطفه الحنف
 وانما ثبت مالم يظهرو ولا يثبت وخصا في الاظهر
 واحد من عيب العتق اذا علا بفرجها واستقل
 بم السو حسي الامام زاهد الحق ما الاضرار فيه ظاهر
 بالسبغة العيوب كالقنات وخير والنفس من الانسان
 وقيل ما فوشت الاستمتاعا وقيل بل ما نفتر الطباي
 ومنع الزوج من الاجبار على زوال عيب الخيار
 وقيل لا فسخ هنا من وجد به مثاله وان له استحقاق

والحمد للقولين لا فسخ لها بغير خنثي واضح ولا بها
 وبابتداء برص مع جدام لمنع فسخ العقد والدالام
 وليس ثبتت الخيار حمت وبله وسفنه حمت
 والفسخ بالعيب بزيادة الرضا حتى ولو زاد اذكي ومرصنا
 ان كان في مكانه فان طورك خلاصتها بالرد بالنقص جرك
 وظننا سلامة في الرجل قبل حصول الاذن منها للسؤل
 لا ثبتت الخيار بعد عقدها ولا يلون موجبا للرد هـ
 والرافعي فيه في الشرح فرق بين ظهور النقص او فسوق طورك
 وجعل الفسخ هنا بالشك في اذخضه الوسيط بالرجحان
 واميل المسدور في الوجيز وارتاب فيه شارح التعييز
 والتقل ان الفسخ بالمسذور ثبت في مذهب المشهور
 ما يفرق في التناو كقشره والرافعي قبل عقد مسدور
 وان به كذا عيب خبرت لا عنة بعد دخول فترت
 وخير الزوج على الجدة في جادتها من القدم ثبت في
 ولا خيار كدوث السوك ولا جئت او قتران ما ولي
 نعم له ان فارت الجسوت او جذم او برص يكون
 وهو على الفور ومهرها سقط بالفسخ من قبل دخوله نقسط

وعدة الاصح مهر مشلها ان مقارن اتي من اجلها
 او من عقدة ووطيه طورا ووالحي جهله حين جرك
 ثم المسمى بعد رطل ان الخ والفسخ بالردة حيث تبنا
 والزوج في الجديد لا رجوع له على المختل بعد فسخه
 والعشر في العنة ان يرتقا لما لم يثبت المدعى
 وسائر العيوب حكمها كذا في الاصح اذ به زال الاذى
 وثبتت العنة بالاقرار او بيمينه عليه لا شيئا راو
 وبيمينها اذا ما نكلا رطل بامتناعه وفيل لا
 وبعد ان ثبتت ذان طلبت مهمل عامام بعد ان ابنت
 فان بطل وطيمتا جلفته والنكول من الماين فخلفه
 فان اقرا وعليه اقسمت نفسي به استقلت وسمت
 وقبل يحتاج لاذن العاخي او فسخه في ذلك التنا في
 والظاهر في قال لا يؤول ذو عنة والفسخ لا يؤول
 ومن اعترضاها والمرد من والحبس لا يحسب من عام فسخي
 والمرض الذي اليه ينتسب وحسه وسفر منها حب
 وبعد مدة به اذا ارتضت يسقط حقها كذا اذ فرمت
 زيادة في اجل من بعد ها على الصحيح لانتميا عقدها

لغز زغال امرأة لا يستمع منها اذ عاينة بما اجمع
 وهي رقيقة كايك العنت بروحت صفة بيثنت
 فذالوقه العتدلن لجوزة كذا الحب الطبري العترة
 قاعدتان القول قول الداني للوطي والمخصوص غير حاني
 في باب الايلا والعنسين وذات تحليد على العيبين
 ونالح قد شرط السكاره فوجد الحاذ استكاره
 ما دعت الزوال فافعله والزوج قال انه لن يفعله
 والرايع المنسوب للبو شجي قال لمن اصاب في الفرج
 وزمن الطهر عليها صادق ذائل للسنة من طالع
 وانكرت زوجته الذي سلف من رقيه الذي عليه قد طلق
 فالقول قوله وليست تطلق الا بظهر بعد طلاق
 وهو من علق بالطلاق وهو من عدم الامن من
 لم ادعى الانفاق وهي منكره مني الاصح قولها لن تنكره
 كذلك العاقل بين حشره واسر الصلاح في الفتاوى قهره
 وحش ملنا في خير الامية في عسقا بالسوطي لا بالحوية
 لم ادعاه الزوج وهي انكرت اجيب والعقدة فيه قد تفرقت
 والسابع الفرع اذا ما حصل لزمن الامان من ان حشلي

زوج

زوجة لمحضه وان نفي وحيانا للعان حكمه انتفى
 ما في الذي كالف القبل من صور غرقته عنها السبيل ثانيا
 الحبل والتخليد والاحصان وفنية المتولي والاستيدان
 ومن بعد من ومن نصره فيها الامانة شالحه بيرا
 وقيل بل صرن وفنية النسب والا صطراب في العزيرة والنسب
 وصح النفي في الاستبراء وعلمته في عشرة النساء
 ولم يحصر ان جبري منه دم وكل مفعول به لا يرجع
 ولا ينادى في ظهور الماء منه اغتسال بظهور الماء
 ونفي تكثير بصوم تمشه ولا يرك من زوجة ولا امه
 ومنع الروية للادسار من ساير الزوجات والحوار
 تمتة تكفي الذي شرط اسلامها او ذكر وصفتها
 في احد الحرمين بالحرمية او شرب فالحلف في القضية
 لا سطل الناح في الحبس يد بالبيع وان بني على التردد
 شرب الشباب او بياض او غدا او كونه ذا شرف او محسنا
 او اذا حال واعتدال قامه او رصفه بصفة السلامة
 فانكسرت الجميع لكن لو حصر اشرف فاعقده به اشهد
 او دونه كان له الحبيكار في نسب وهن به تحتار

ان اخلقت وذاعليه الاكثر
 او انبت الخيار في النقصان
 فابدة من هاهنا ابن الرعه
 ان الخلاف في صفات الباركي
 لانهم في ذاته ما اختلفوا
 قال وكان الشيخ عز الدين
 وحيث كنت حرة او مسلمة
 وهي له حل فلا خير له
 موصوفة بعدم الخيار
 وانه مختار في الذميشه
 يقول عند خبره البكران
 كذا الوسيط قاله وعلمه
 وفي القضا والفتاوى يكسر قلت
 ومن من كمنته كفوا زوجت
 من نسب ليس لها خيار
 ان اذنت جاهلة بالرجل
 زاد النواوي انها مختار
 في الفرق والعيب ولا تغير

المختار

وهو محبت فالعيب **الحسنة** تثبت وان ازلت ليس به
 وغيرها يمينه اعتبار فله في العيب هنا مختار
 والحكم في الفسخ خلف مدبر من المقتدر والرد لعيب فله
 وانما يوشوا التعذر ان ما من عقد له لغرم قد ضمن
 وولد المغرور حر وعليه نعمته لا ضمان التمس السيه
 لكن بها على المغرور مرجع قال الامام ذاعليه اجمعوا
 تنعيم الفسخ ليس لمن كان مرسيد حيث العتاق فمكت
 فخرج الان من الحكم ضرور بالراهن المغرور الذي افسد
 بان سنادي حرة ومن قصد ذكر عفا فها بلفظ لا يرد
 وهي اذ اغرت فتر ذمتها لا تسبها مهر على حدتها
 ومنغى رجوعه ما وصف من الحال ان قلنا الرجوع متصرف
 واغرب الموقن ان طاهر في وجه ادعاءه غير طاهر
 من ان ما يلزمها بالرقبة معلق اذ هي كانت سببه
 وان يكن من الوكيل الجعل عليه غرمه الذي يجمل
 او منها فهو عليها معا لكن قلنا الجعل موزعا
 والغرم مشتق عن الذي اتصل ميتا لا جناية لما حصل
 فان بها من العريب جهضت فهو على عاقلة قد مضت

وان حن مغرورها فالعاقلة لغرم ما يلزم منه فافله
المخيار في الغرور قد لزم فورا على الاصح بالذي التزم
لطبقة ثم تحت حر عتقت منها ثاوي العليا انترقت
لولد العباس وابن مسعود وجابر وعنه ابن مسعود
في سبع ذات الرق والكنابة وهي لها الخيرة والاحبابه
وهذه المسائل المذكورة مرجعها للحكم في سببها
في بيعها وعتقها والخبر صنف من المخصوص فيه نفسه
كأبن جبرير وخزمية مثالا نجيل بالمعز بربيه المقتولا
والشأن من رد قول عكرمة فيما روى عن روجها وانتمت
والنقل باب خيار المشرق ان خيارا بغير رد خاسر
وصدقت من جعل عتق ممكن خلف من هاتفت
وهكذا في الجمل بالخيار به ومن كل خلاف جاري
رفسها قبل الدخول بدفع عقد ان مهرها به مثنى
وبعد ولجها بعق بعد على المسمى العتق لن شرده
او قبله فمهر مثل في الاصح وقيل بل بنيه المسمى قد رجع
وعتق بعضها او الكتابة او عتق عبد تحتة مضافه
بالرق لا خيار للحكيم وما حصة صاحب الفروع

من الخلاف

من الخلاف حن بالمعقنه ومن سوى تلك العقبة اعترضه
وينبغي الخيار بالعتق معا وعمق زوج قبل فسخ وقفا
وحكم هذا الفسخ في الابعاع بغيره من صح بالاجماع
ولصغيرة وذات حبيل بنيه اشياء ون السولي
للن به منظر السن واللمغ وعدة الاموال
ومن عدة ارجاع عتقت مختارا اذ سلطته لحقت
وصاحب المعز ب مال تصير وتعد رجعة لها التخصير
لحقيق العزل فان الاولى اذ ليس يدرى هل يفيد او لا
فول شي يقتض او شر ولا يفيد حيلة ولا حذر
من الشراري مطلقا وجزوا باثمة عمن ليس له مردوا
لذا عن الروجة في المشهور وان ابنت الخبر المستور
وقيل بل الحزم ان لم شاذن وسوى القصد على ما عني
والمذهب الحزم بلا شدد لحرمة استئناسه من اليد
لا يد زوجة له وامسية اذ هو كاستئناسه بالجملة
لغيره حال امراة لحقت تحت رفق انها قد عتقت
من غير خيار وهذا يفرض في العتق من سولي لديه مرض
قد الف الصداق والمذكورة ثلث ما ظفنة والمشهور

قبل الدخول المحصول الدور ونحو هذا من كتاب القبول
 مع مدة **تمت** زيادة الصداق لا يلحق عقداً اقدم من قبل
 واحد الحقتا بالعتق له زيادة به محققته
 مال ولو زوجاً سبباً وباعها مالاً زائداً الذي انتهى
 للسيد الثاني على الصحيح في منزله المحصول بالمرحوم
 قاعدة في عدة أنواع الفرق اذ نوعها بحسب الجنس اختلفت
 جملتها ما خص فرقة الطلاق وعسره بالمهر والقوت انفاق
 والخلع والعتق عن الالة وفرقة من حكم قصاصا
 والعيب والعنة او من الغرور وفرقة الرضاع اذ له ضرور
 ووجوب نوع وللأصول هكذا والمس بالشموع من نظير ذاك
 والسبب للزوجين ثم الاهتدا من واحد وبنية تفصيل ذلك
 ومهتد وحذرة اخوان او زاداً للمحليين في غير ذلك
 وردة سابقة اذ لا يقع ان وفرقة حاصلة من اللعان
 وملاك كل غيره ووصفها بالعتق اذ بالشرط بان عطفها
 ومن لعقد مسجل تجسست ومن لم يفسد اقرت اذ رست
 وفسق شاهدي بخلاف عقد اه او ظهر المانع فيما شهداه
 وجه لسبق العقد في القيد وفرقة الموت انما عقدوه

نقل

نقل على المنصوص من المولد اعفان خير ذكر له ولد
 ولو لا صلابة من وقت بدع عند تساوي الفرع اذ يوزع
 من المحدث الفرع والذي ملك لأصله على تجوز سلك
 عند ارجحان صحيح واي حاتم وابن فاجه لم يذهب
 وقد اتى من طريق صحيح والشيخ عبد الحق اصرح منه
 ومن على اصليين لا عامة له بعدم العاصب فيما فعله
 بشرط الاحتياج والضرورة وفقد مهر المثل للمزكورة
 لا بما ضرورة ثم مشهورة فيؤمّر الفرع بمثل المهر
 ماله مدامر بالمصاحب بالعرق بالعزة منه واجبه
 والمزكورة تدعى وجوب ذاك اذ لا يؤل تزكته إلى اذا
 ومو بان يعطيه بالنبيه صداق حرقة ولو ذمياً
 لا ذات رق في الاصح فيهما او باذن الفرع بمهر علمها
 او سخط الفرع له ونهيه باذنه وهو اذ لا يهتدر
 بل ان رأى في الحال ان ملكه امه او من مثل ملكه
 وليس يسترد ماله من بيعه بيسرة بها احتياج يندفع
 وشرطه حرقة مع ضرر وفوله بالامرين نعمته
 وانما يعف حتماً بالوسط من النساء لا يحل ان يستط

ولا حنجا خدمة تحتمت عند العقدة فأمور حتمت
 ثم لمون الفرع ولا ممتما والأدم قال البغوي لن يلزمنا
 وهكذا إذا خادها والسرار مع قال القياس عظمها منزع
 ثم عليه نظرة لها من لا سفق غير زوجة إن فعل لا
 وليس للآباء القيمين النول دون التمسري اذ به نوع جناس
 ولا رفعة مال أو شرف أو جمال فابق أو شرف
 وفيه لا تلحق عجز زور وليس ولا التي تشبهه فذلك ليس
 وعين الوالد حدث اتفقتا فتعالي مهر لها أو اطلاقا
 وعبد التجديد ان ماتت وفي منيع ورثة بلا تزويج
 له الخلافة بعد ركن شقاف على الاصح لا منناع الاثبات
 وانما بعف حنجا فقد مهر ابا لا نسب لعجز لعقد
 ورطوه امة منزع محرم والمذهب المهرية محبة
 لا الحد للثبوت المصاهن ورجح التغرير فمما باستشره
 وقيل لا تغرير فيه ولا حقوق ان بك للفرع تؤل للعقود
 ومدحلي العقيدة وحكا في الشرع منع لغرير الاصول للفرع
 وايد الحكم منع حبسه من دينه اذ هو نوع جنسية
 اما التي ليست له أم ولد فملكها له نفي الذي خلد

والله

والمهر من ذال الومل قد شذر اذ بك في مجالس كثر
 وفيه من المجلس وحكا حكا في ذات الاشتراك اذ لقت سما
 اما الذي من شبهة تعدد او فاسد فواحد محدد
 لعدم الاثم هنا والمسا من بلها عصا حكا العتاجين
 ومنعها حر الشبهة اولد فان يكن لفرعه مستولدة
 لم سبق هكذا الأصل من المصيرة او لا نفي الا لغيرها انها نصيرة
 فان تعالج رفا الفرع رقيق غير لشبيب رفا الرق حقيق
 ولا نصير ام منزع للاب ان كان عبدا لا تنكح النسب
 وعزم ممة لها قد انضج عليه لا ممة منزع من الاصح
 وحر مؤا على الاب للحر نكاح امة منزع اذ له الإمتان نكاح
 وملكه زوجة أصل رفا لا مننع عقد هابت طوع او لا
 وان يكن خزا او ملنا لا يجوز نكاحه التي لها الفرع نكح عز
 من الاصح لا انفساح بل مدام نكاحه امنا القوة الدوام
 قلت من المباح من هذا الموضع معوبة لغيره من لا ينجي
 وكل هذا من اب من النسب وولد لفرعه به ان نسب
 اما الصروع من رخصة مثلا لانهم اجانب فيمسا مثلا
 من ملك او اعفان او اعفان راكبين بالدون باتعاف

وبكل العقد سيد على أمة من كوتب منه أو لا
 أمّا إذا ملك ذوا المأنته زوجة سيد صحاحا كاتبه
 فعقد من نفسه في الألفه ورجع عند الهروى للأكر
 أو سيد لا الذي عنه نقل من الشرح في المتصا ماعنة عقل
فصل ما في سيد الرموى عقد ضمان مهر عنه شيء
 على الجدة يد مثل انفاق باج ثم ثمان في نسب بعد النكاح
 وصريح العز من النكاح بذكره الرموى ما لم يعنون
 معناه وناذر وذا ان في ما في يد الماذون من ربح ضمن
 إذا على الألف خضار اس مال وفاقد المالك سب والاذن مال
 له مئة على الألف مائة وقيل بل يملك مولى مائة
 ما كان بكن فبخر المالك سب فلهما علق قد شيا
 وزيد غير مهر مثل أو عتي مقدم عن ذمة ما فضا
 وسفر عبده كبحوز له وفات الاستماع فها نقله
 وفي سوا الفرص ان يخلبه ليل الاستماع وقت الخلية
 واستخروم العبد نهارا ان له تكفل أو لا فليس بيديه
 وان بلا تكفل الاستقدم له لزمه الأمل مما حذمه
 من اجرة أو مهر ما والتفقه وقيل انفاق ومهر حقه

في مئة اسقدمه متى لي مئة عقد وذا قد خشي
 ما في من فاسد المهر في ذمة وقيل بالذات اصكين
 اذ ملك العقد بخفض الصريح وفاقد الصداق وكسب
 اما اذا نزع في عقد فساد فخرمه لكسب عبد اسقدم
 ما كان بكن روحته رقبته من على سيد هاتيفه
 لكن له اسقدمه ما في فشق او عتقت المهر الذي سبق
 وذا ان رقب في الفنا اسقدمت والليل للنزوح يعرف سلمت
 وفي النبوي يسلم الامه من يملك الليل وقيل العتمة
 وهذه حينئذ نفقة لها وقيل نصفها من نفقة
 وذا اختيار الفارسي وابي عليهما مع امام المذهب
 وصاحب الكاوي وعبد السيد وحجة الاسلام ذي المنجد
 ووالد الامام اوجب الخرج مبيع لعل البعل الفز المسمي
 روى على الزوج من المستلمه فلهما كل صفة فلهما
 والنزوح مما يحسوا النكاح منزلا من دار مولا الزم
 وبما فاتهم له المسامحة بغيره بخار لا يلزمه المسامحة
 ومعهما للنزوح ان يسافرا وهو الزمان لحاضر
 وقيل سيد لها في المذهب قبل الدخول مسقط لما جبي

قتلها لنفسها لا لغيره او اجنى او ماتت فتره
 كما اذا قبل دخولها حصل موت فكل المهر قطعاً انما
 والمهر للبائع في المذووجه ان صح عندها وشرط الخجه
 بعد طلاقه اذا لم يتدخل والحكم في نفوسها لم يجهل
 والمهر في القاسد الذي استقر في ملكه الوطى فذلك المهر
 والمهر في نكاح عتيد بامه لرجل هذا نفقوا الخمسة
 وعن ابن علي المهر لزم وبعد هذا الحكم سقط طه التزم
 ونوب العدم ذكر كجلبته وقد نفى الجريد في الجملة
 واختصت البوصه بالتزديدي بل عن الجريد بعد نفى
 وقد مضى من التزديدي ان الدين هل ينبت للمولى على من يهلك
 فاعيدته لم يحل في عتيد او عن صداق واجب باعتقاب
 الا التي تقدمت والخلاف من ذات يمين فمهور وانما
 او حدثت حرية العبد فقط لم يكامل من يقول انه مشك
 او جبه مهر كالمسولي ومن يرى النفي الصداق اولى
 لا وجب المهر كذا في عدة عن سني الفقيه واستفاده
 وخصر اصحابا فرقد موت زوجته وبعد ما اعترضت
 الثالث السفينة حين عقدا على رشيد بلا اذن بذا

الرابع

الرابع المسئلة المعروفة بالذور فهي لا تزي مصروفه
 والله ان تقول ومخامته بالملك مخلوا عتيداً بجلسته
 والوطى للزوجه بعد الاول خلا من الامر من فهي معصية
 خامسة قال الفزارى في كل حكم نكاح العبد الذي احتمل
 عدة اعل خمس وعشرين مائه واثنين مع تسعين عدة هافيه
 اذ سيد العبد صغير او كبير مجنون او لا مسلم او لا المصير
 فيه ذكر انني وختني اربعة من بعد عشرين بضرب جمعه
 في الصغير نصفها وللنساء ما تب وغيره المصير هو ا
 لاي الجوزون نصفها وزادني في العقل شقة وحجروني
 فبلغت اقسام اثنتان واربعين واصفت ما فيه
 لتبلغ الاقسام من المسواك سبعون واثنتان على التوالي
 والعبد عاقل صغير مشك في مسلم وضدها لا يشك
 فثمان مائة تتبعها ستون مع اربعة لجمعها
 ومع هذا قد يزيد الرقيق او سيد اذ لها انتم حقيق
 نهده ثلاثه فيما خص لشموايه للعدد الذي اتصل
 وشكنا زاد على ما حصره شركة اولاد وهذا اخصره
 وقد يزيد العقد لبعض الشاده وبعضهم لا ما اعتبر بقدره

اذا ذن السيد والعبد اياه منعت اصفان عدا حياه
 كتاب احكام الصداق ومما يقابل البعض ببدل علمنا
 واشهد الامور من الصداق على حجة لحيبة بالصداقات
 والامر للازواج مطلقا بيدا وقيل بل الاول ائيبا
 من زمان الجاهل ان علمنا وقيل ذلك ان شرعا قلدنا
 وقد روى البخاري اصدان ابراهيم وزن نواة مهاب من غرضون
 والدارقطني روى العلاء بن ابراهيم من غرضون
 والصناديد من كسر وهو صدقة والدال على ذلك وهو مطلقه
 مهر اعلية واجزا الخلة عقر افر صفة حيا في الرحلة
 وان دريد و هم لا الجاهل في نبي بيت حاكم مملوك
 زوجة فقد ان ال ارمتم من حيث خبت والخبيا من ادم
 فبدل الجاهل ما مجبه حتى ان من بعده من وممه
 وسن من العتود ان يسمى وجاز ان يخلوا من المسمي
 وما يجوز ان يكون مكا مع صداقا او يكون مثنيا
 وما عليه بعد الاحارة ما يصل الدرك الحمتاره
 واورد الفقيه جعل الرقبه للزوج عقر الخوة المستعقبه
 وجعل ام المثل مهر زوجته او اصل ذات صفة لجلت

بم صام

النعمان

مقرر

جوابه

جوابه في خلة صح ف لا
 وصح في الاصح بالدين الذي
 من اجنى ويجوز بالنزول
 او عبدها لا ترك شفعة ولا
 لطيفة يجوز اصدان الجليل
 واعتبر النعمان فيه عشرة
 وقد روى قولته ابن شريمه
 ومالك لعنير النصاب في
 وابن جبير محسن صبط
 والخيم وفن من متدما
 منزع عذرة نواة من ذهب
 وخام الحديد في الحناريك
 عند ابن داود والتي ارضيت
 وفي الفرارسة ثم الشك في
 ان ابا طه لما ان خطب
 قالت له منلك لا يبرد عن
 لفتك الان على دين مننع
 بيرد بل مانع ان جعت لا
 له عليه الا الذي لم نوجد
 ما عليه من فضايل ونزول
 حد لفت من تبد او لا
 وغير كذا اللثيم والفت ليل
 لم ابو ثور خمس عشرة
 عن ابن عباس جابر علمه
 قطع مبالا منة يتسفي
 ودرهم راي ابن ربيعة انضبط
 مالوا الا فل اربعون درهما
 نكح غير من له سعد ومهب
 والكفن من سوق او مكار
 بفعلها في الترمذي فدرست
 روى صدقاتا في الم راي
 ام سليم وهو بالفرح خطب
 خطبته وانف لا تفد عن
 من ان اسلمت فهو ما مننع

نحو

وحملت اسلامه مداتها فحققت الله لها صداقتها
 فكانت ما سمعنا الكرم من صداقتها واشي
 والفتاى هكذا قد وثقه وعنه مما حثروه اجوبه
 واستقام المهور ما جوت نظام على ابن بلج الشقي احتكام
 فلا سقى الله له شرا با ولا نفي عن ذاته عذرا با
 وخبرهن من انت بالائيسر لذارواه احمد فليسر
 وفيه والحالم بعد استندركه بقلة المهر تنال البركه
 وكانت الزهر انت المصطفى اخيرا ولاد الشفع باصطفا
 واهلرت ثوبا ودرع من صديد ولم يدسوا مزمار عتيق
 وابن المسيب ارتقى بدرهين وابن ابن ورجاعه من غير مين
 فمن تغالى من الصداق يمشى لحنه تحفه منها البلاء
 من نكدا ونقب ارنوع ضميم كذا روى تنولعه ابو نعيم
 وكان مهر امهات المؤمنين مع بنات المصطفى خمس ميين
 الا التي زوجها الفاشمى مثلك عن قصته احاسنى
 والفتى عشرون وهذا المعنى غلط فيه القاسم معنى
 سفيانا الثورى لما رفته وقال ذاتى فقيه اسمعه
 تلك التي جاورها المحسن من نسوة صداقتها الفتى

ولحقة اصدق من عقد بدا مائة الف بل يزيد عدا
 لام كلشوم عاتى التحقيق بنت ملىة من الصديق
 وهي التي من بعده قد ولدت ومن الهبات ذكرت وظلت
 ومصعب مزرع الزبير امهرا مائة الف من صداق شهدا
 لابنه معمر وتدعى عايشة وفيه من مكنيته مناقشة
 وما اتى من الباب من ان عمه بعدم الفلوس المهر امهرا
 وانه لما اجابته امهرا اعرض اذ كنى بذا ودراه
 نعم ارجعتان وهو السلمى خرج البسى نكاحا علم
 وبعد ذلك كلشوم لحن من الالف اربعين واصل
 وهذه بنت على ابن ابي الحالب اذ زام اتصال النسب
 لم الصداق عنه من القيامه اول ما يسال ذو السلامه
 والمحشر العالم فيه زالى كلاما رفعة الثوبان
 قاعدة من يد زوج ان تلت معين الصداق من الغرم
 نفي القدم بيد بعضن ذا كسنتها او يسوم اخذا
 ومن جديده لعقد المبيع من يد بايع ونظره الجميع
 من البيع قبل مبينه والاعتيان والغرم من انكاح زوج بالقرض
 كذلك المتصان والتقييب مع زيادة ونوت نفع اجتماع

واحد العبد من قبل القبر ان نلف ما لفتح ما بقي اسن
 ثم لها الحيا رمية ولبا ان مسحت منه صدق مثلهما
 اولا منه حصة العالف قد قررت على جديد لعدت
 وهي اذا ما ابلغته ما بعنه لفتحه كالحكم في المعاوضه
 او اجنى ملها الحنباريه وفي تعيب بدا بسببه
 والزوج لا ضمن نفقا فوته ولا الذي ما ضمنوا مقوضه
 وان من التسليم بعد طلبة منعها على جديد مذهبه
 كذا على المذهب ما استثناه مثل الرلوب حكمها تناسل
 وفيه بحث ابن الصلاح والعقيه مع العنز ما لبراج من ذويه
 وفي معين لها ان مستنع لقبضه وفي شؤ حل مستنع
 وقبله ان حل في الاصح لا لذا المبيع ان تكن شؤ حلا
 ومذهب الشرح الصغير الثاير وفق ان الحب والثوباني
 فان يكن بعضا وبعضا لها حبس لبعض صريح اكاوي بها
 والفسا لم المهور والتمتعه وسادة من ثل ما الاثمه
 وما لست ان مكنت فان ابي فان لها الحبس الى بعض الحبا
 فان تنازع فاقبيل الجبر له وقيل لا اجبار بل من عقده
 اجبر خصمه وقيل الجبر ان وموهنا الا لمهر اذ الجبر ان

في يوم الزينة

في يوم الزوجه يتسلم ثقتان ان اعلمت اخذت ما استوفته
 وللفقيره هاهنا تحت منيف يطلب من كتيبه فهو شريف
 ولو في السور المملعه منع الى تسليمه ما طعنه
 ولا امتناع بعد وحي ان فصل وفيه من ذناخلان ودحصل
 بحراي وردك والاصح لا ما ثل لا لراه فها نصلا
 فان يبادر ما تملكته فان بدون عذر منعت فلتستين
 رد الذي سلم والمستفعله لزمنه الى ثلاث ثمهله
 او دونها حتما على ما نفلوا ولا فتكاع حيفظ لا تمهل
 ولا تجهيز ولا شحم ولا لدفع نحو من ما اهمل
 ولا تسلم الصغيره التي لم تحمل ولا ذوات عسله
 وهكذا هزيلة تنقصه به فان من القربان عند طلبة
 فغيرها الحجة ما المنع احاب والبغوي مال للضرب باب
 والمهر بالوطي ولو حظرا امشر او دبر على الاصح لست مستر
 لا بسوا باشر كما يسري ولا خلوة بدت على الجبريد
 ولا خلاف انه اذا اختل بلحظه الفرع ما كان على
 وموضع العقد لهما اعيتبر من المهر والاساق عند المختبر
 فصل لا فسعاد الطلاق بدت اسباب عملها هاهنا تقيدت

عدم ما يثبت والمفارقة لصفة والشروط حيث أطلقه
 مع مخالفته ومفارقة التولي وليس زكافي النكاح مذولي
 ومن الجديد ليس بفاسد النكاح بفاسد الصداق والولي يباح
 فمن نحو أو نحو يرعت أو ميتة فمهر مثل لصحة
 كذا المعصوب وقيل يده مقدرا لم يراعى فيه
 والقطع بالطلاق حيث وقع ما اقتضى سادة من الصفقة
 أما المملوك ومعه مطلق فيه سوى المملوك فهو لم يكل
 من المهر القبول من حيث ويحل المثل بفسخ فترت
 وقيل فيه لكل منهما وإن اجازت فلها ما علم
 من حصة المملوك من مهر نسب لقمة لأهلها حيث حسب
 فلفظة فاسد مهر النكاح أشرا أنه لا يستباح
 صورتهما أحداهما الروح من لذا الشغار فهو مثل ذاق حقيق
 وذكر عبد دون وصف فيه مهر مثل فساد بفسخ فيه
 وهو المثلثة الألف بذي توسط لها في الذمة
 والآب أن كان وليا لها أو بولاية تقع نالها
 فقال زوجه تكتل في نفسها بعقل ثوبها بد العبد لها
 مع النكاح وكذا في الألف هو ويبيع مع تزويج حرك

علمه

على صداق مثلهما وشوبها فاجمع ما من اختلاف حكمها
 وبطلان في جميع ما تقدم منها كمدعجوة فالق جمعها
 ونكاح هذا المبلغ على أن لذا دفعه لذي السؤلا
 أو أنه عليه من اختلاف من ومقرر وفوق بالطلاق
 حاصلة المذهب بفسخ الصداق لم يهر المثل مع الاصل
 لم الخبار من النكاح أن شرط بطله لا في صداق المشرط
 بل عقده بجمع لا المهر وفي ذلك مهر المثل عرفا ما ضمن
 وسائر الشرور كما في الذي يقتضي في عقدة النكاح وفق المقتضى
 بالقسم والامتناع أو الزال فرض عنه لغا وحكما ما فرض
 أما المخالف الذي عنه انتفى اخلاوه عنه مقتضود صلي
 كشرط أنها غير نفقة أو ترك بزوج عليها أطلقه
 أو تركه للقسم أو ترك العيب عند سوي أو أنه هنا يثبت
 مع النكاح والفساد يستقر من الشرط والصداق بالذي اقتر
 وإن اخل بالطلاق بطله وشرط ترك وطيه لن يطله
 أن كان من جهة ما حق له والشرط منها مبطل إن قبله
 وأطلق المهر والمحرر ابطالة وما مضى المقتدر
 فهو الذي خصص بالترجيح من الشرط والأرضه والتجدي

وكث العز من المساعده في الشرط والذقيه شد على
 وعن فتاوى المفتي من فصل من وحيها الياسر لا ثم اتصل
 او التي تضعف عنه ان شرط من لديه لم يثر ما اشترط
 وشركا مع الارث من كل نعمنا صحنة عقدها ومهر او صفنا
 الا اذا زوج عتبة ائمه لغيره بالشرط ان كسبه
 فاعده تلزم مهر المثل في **سبعة اشخاص** هنا لا شئ
 تغذر المفروض والمفوضه وفاسد الصداق كلف فزعه
 بالذات او بالوصف او بذكره والفصل والخزير او كمنه
 ومن نرد ووجهه وتله من غير مبين وخيار قد سلف
 او من اختلاف الحكم او في الصريح خيارها بالعب والشرط اجمع
 وجمع لشوة لمهر والنسب من التعزيز زوجت وعلس في
 في نقص او زيادة ثمثيفه كذا استعفيه ورشق جمعه
 ومثله العز من ايضا والخلاف في الشرط او فسخ وجنس الاختلاف
 وعقدان من حمل من مسد والوكي من سراج قد مسد
 فالوكي بالشبهة الا في التي من اهل حرب في اشتباه نسبي
 ومنه ما سطر من في الحوائثه ان وكي السيد وهي راعيه
 وفي التي قد اكرهت على الزنا وذات رجعة ورهن عينا

كس
 او الذي
 يصعب
 عنه ان شرط

كس
 المعبر

او
 بر

والوكي من عقد بيع فاسد ومتعة الحرام لليبب القاصد
 ومن ان مرتده فعشده حال وجوب الوقف فلا المد
 لكنها ان قتلت بدفنها فيسقط القتل وجوب مهرها
 ورابع الاشخاص في باب الوضاع اذ وجب الغنيه على الارضاع
 الخامس الشهود حيث جفوا لم عليهم بالصداق برجسوا
 وسادس من ذي خيار ادعي بعد الزواج رجعة ليرفعها
 فاح غير مع التصديق له تغرم مهر او سوى لن يقبله
 ومثله ما يدعي في التهميه وقد نفي الوارث علم التسويه
 لغدر حال امة رقتشه لما لك منفر وحقيقته
 من غير محرمية بنهمسا ومهرها في وحيه قد تمها
 وهي التي يتنازعها الماذون في حال اجتماع الدين فالحيد نفي
 الاما ذن العبد مع رب الدين ومهرها حالة فقده ايلون
 وجمع لشوة لمهر من مسد صح فاسد بخلاف بطرد
 ومده الطريفة المشهوره وذات قطعها هنا من لوره
 وخطين خلافة من صداق انك عيدا آمنت ماتت في
 ثم للحرية مهر وتيسل برزع المذكور منه لا تقتيل
 ثم الطريقتان في صلح نسك بعرض بطرد ان يبتسكا

كس
 اختار

ك
 وجه

وفي عبيد لو سوا على عوص والنصر ان يصح كلف ما اعترض
 من عبيد ملكوا العبد في بيعهم بشئ من مفسد
 نص على البطلان والافق في جميع طوره الخلاق ما انق
 وقا بالمقدور والفرق على من فهم السرطان ليشكلا
 والقول بالتوزيع فيما يفسد وتم عليه منه لا يعنى
 وهو لا الوسيط نصا والوجيز وروضة المذهب ايضا والفرز
 ومن الحفل او المجنون في بنوق هو مشله اذ لم يشح
 او تباع غير رشيدة كذا بلور رشيدة بدون اخدا
 لغى المسمى ثم فيه الاظهر صحتة مهر مثل يظهر
 وان سوا فموا على صداق سر واعلنوا زيادة عما اسد
 فالمذهب الرجوب للذي عقد به ولا عبه في الذي اعتقد
 واذ بهذا الذي ولا بها على الف فبالنقصان عنه بطلا
 واخذت الشحان والنقصان صداق مثل اذ بها الاطلاق
 فعلة الناح عند النور في اصح والبطلان في الشرع ترك
 وفي المحرر ارتضاء ما خذفت من ذلك التخصيص واكلم اسلف
 فصل على تسمين غير الناح في بعض صنف وصادق مستباح
 كالعقد بالذي يشا ارضا شات اذ الذي يرك غيرها

وقول دات الرشيد زوخي لا مهر ما لفاة لعقد ذوالسوا
 او فيه لم يذ لو يفسد من محبة كسب الا تمام النفس الصديق
 وهو من الواقف ايضا معتبر ومن سوك رشيدة لا يعنى
 فان وكل من مثل في الاصح وفي المحرر اعتبار العقد صح
 والثر الاثر من في الروضة من عقد الي وكل اصح ما ستنين
 وقبل عليه لها الكالبه بفرضه وحسن نفس الكالبه
 لفرضه كذا القين ما فرض على الاصح وبه الشرع اعترض
 فالشرط ان ترص بمهر مثل لا تعلمها لمهر مثل او لا
 ان كان جنس وفي المنع لديه وفي الذراع لفرض القائل عليه
 من عقد فطرح في استرط في مهر مثل علمه به شرط
 ولا يصح فرضه من اجنبي من ماله على خلاف مذهبي
 اجبروه من فخره لعرض رخصة الا براتنبل الفرض
 قد غيب الهلاك للفرضه بل يوجب المهر الذي ما فرضه
 قولان برحمان للقضائي بزواج بنت واشق قيل شفي
 لعدم الوفاة وهو مرتضى المل العواق وفرق برصني
 بالبغوي والامام وحكم به محرر ومحرر وحر حكم
 وهو اخيب والاثر من في الصغير والحلق الخلاق في الشرع البير

مح
 ومهر مثلي
 لما به شرط

وقيل راحب لها تمشد للحق في المقرب والتمشد
 والنورى بالدليل صوابه لم اعتبار المعتد فيه استصوبه
 وهو الذي يقتضيه ريث في وسواء لالحل الانسكا
 فبزوج قصي لها خير البشر بالمهر والارث بنهر انفسد
 ومسيند الحديث عنها معتل فرع سنان ذو فخر اربع معتل
 في النج كان بلكوا الشجع مقدم ما هو لاهم اشجع
 وكان زاهدا ازال شجر كره لوصف الاستحسان لما استشعر
 وهو رسول الشجع والمسله فيهم وكان ثقتهم وشيخه
 وما ادعى الوسيط والبا عجب راسق طوبى بيانه وجب
 حاشا علي ان يقول ما حكي في ابن سنان فهو عدل مدرك
 وهذه القضية الموصوفه مد قال فيها انكرت باللون
 عند علي وان مسعود بها ولا خلاف انه بها سها
 لان عبد الله مات قبل ان يدخلها زوج البشول بزمان
 والشام في مال ان الحديث فهو اعتماد في القدم والحديث
 واحمد به معد في حكا اناده اكا لم فما احكما
 والسمي وان حبان معا والشمالي كابي عيسى له عجب
 ومن معتل بنمسور الله يبط ان جاعل التناهي

ما يرد

شايده ينسب نهر البصره لان ليسار معتل قد حصده
 ومعتل رطب ايضا نسب اليه وهو من بني نشتس
 والابجعي معتل فرع سنان راوي الحديث رب نضل اسنان
 قتل في الوغا بصدق الكره صدق بطلع الراس يوم الجره
 ومعه جماعة مد ضربت اعناهم بل بصدق قد ثبت
 من المهاجرين والاصحاب في كتاب الاستيعاب والاختق
 لطيفة برزوع مال الجوهرك بالفتح والكسر عالم بطهره
 وعند ارباب الحديث تروى بالفتح والذي ادعاه افوك
 فلم يرد فيقول فيما سمعته في غير عتود وخرور معه
 فيعشود وراود وتلوو شجر مثل الكشوت في مقتره حجر
 قلت ومثله ان يقول درود ايضا علم الجبل
 وعثورا لكراد ما الفند في القباب نقتل هذا المثلث
 وبرزوع لا سيج مد نشتس وقيل بل للبل بعد ان نسب
 وتروى بالثامال القلعي اي بالثامال كدرون دون مشاع
 وروحا ملال ابن مشرة وقد ابان الذهبي ثم
 فصل صدق المثل ما يربى في مثله عند وضع سببه
 وركنه الاعظم ان يرمي النسب لمن اليه انشبت اد انشبت

ثم لها الاقرب الشقيقة ثم التي من والد حقيقته
ثم بنات الاخ ثم العشرات مما وصفناه من المهمات
وعند فقد العصاة اول من تلحق او لم يولد لم يعلم
فبدوى الارحام بالحجرات وخالة والام من الحفلات
تقدم القربى والقريبه او اثنتان مدنفوا ترتبه
فاللعمري والبلغة الجسع بشرط وصف الجمع فيه مخرج
مع اعتبار سمناء والها والعقل المقصود من حالها
ومابه اختلاف انواع الغرض والعلم والدين وبره من مخرج
والنسب الذي به المصراحه من الامور ولذا المصاحبه
وبلد من ينظرها اعتبار ومن سوى ان كن ههنا تعتبر
وحيث ال الامر في المصراحي تراجه بفرقة له السولا
يعتبر الاقل من التفتحي من يومى الا صداق والاتباع
لذا ادعى الشيمان في المذكرة وهو خلاف نصه في القصوره
واعجب الامور ان الواعجى وافق ما نص عليه الشافعي
في باب تجهيل الزكاة رارضا ما قاله القفال وهو المرتضى
والوطي من شيمته المذكوره في الاتحاد ما اقتضت تلزم
ومن اختلاف جنسها التعدد معتبر الوطى فيما عدا ذوا

وذا

من ذات الكراه على البغى في مفسوبة على خلاف ما نفى
والحكم في وطى الشربة والاب وسيد ثابت في مهره
مكرر امهر وقيل بل مهور وقيل باصله قطور دهور
فصل بفرقة له بانسبت من قبل وطى اذ لها انتسبت
كعسمة معيبا بلغوا الصداق وما سواه كاللعان والعنف
او كفرا واسلام او مولد او وطى شيمته عليه لا تبعان
او برضا امه او امها شطر المهر الذي قد امها
ثم الشطر الذي منها صرف قال خير الرجوع المنتصف
ان شاك الشفيع جبر ما نزل له وان اراد اخذه فذلكه
وبالطلاق عوده هو الطلاق فزايده من بعده له صريح
ونال باخذ نصف بدله من مثل ارمين ممة من بدله
واختار من المعيب بعد قبضه لا قبله بل فيه نصف فرصها
لم الاصح انه يرحب في نصف نصف ارشده الذي اصكفي
فايدة عزم الصداق مطلق باي وصف من النكاح اكلعت
كل هو نصف ممة معيشة او ممة لنصفه ميبته
رج ذال الامام والفسخ الي وذلك الشيمان من المثال
واعترضه افيه بنصر الاثم وذالده نكاح من العشرم

مع ما

منما زكاة خلقة الأنعام ان دفع الخلية بعد العام
 هل يرجع الحكم لنصف القيمة او قيمة النصف عن المعدومه
 فيه اضطراب وكذا المستولاه من مالك للبعض فيما اولسده
 كمالك النصف الذي قد اعنت من عزم قيمة ونصف المعتون
 ومن ينصف غيره قد وجب كيف اعتبر به بنصر خصا
 وفي رجوع شاهد الاعايف ينصفه في عزمه للبالي
 ومدعي النوقيل في عقد نكاح ومن المهر والعنا ما استباح
 ينلزم الوكيل نصف مهرها على الامم لغيره عن غيرها
 لمن بدس غيره قد اعترف والضممان بنصف مدها اعترف
 والحكم في الامرار ابطا بالنسب في الشرح مسطور وينقل النسب
 لم لها زيادة منصف صله وخبرت فيما بدت متصلة
 في دفع نصف قيمة الاصل في شراح والحكم في ذامنا ضمن
 والنقص والعلاج حيث اتفقت ياخذ نصف العين فيه مطلقا
 او لا تنصف قيمة والزرع فيه تقصر في الحرث زيادة عليه
 والحكم في الاما والبهم زيادة والنقص من القيمة
 وقبل في بهيمة زينة والخل بالاعلاء عند الفاء
 زيادة ذات اتصال ومساكن طلق والتاثير في الزهوات

الميزان

لم يلزم النسخ وحيث قطعت يلزم نصف شجرة ما اكلت
 فان به ارتضى وتبقى الثمرة الى الجدة اذ اجبرت ان لم شره
 على الامم وتنصير الفسولات من يد هاتل المشاع المثالات
 وان به رخصت بالامتناع له وقيمة له به لا تنصاع
 وبالاقل يرجع المخرجات من قيمة والملاك اذ خنت ر
 البقرة من يوم الا صداق ولو اصدق عليهم قران راءو
 تقدر والتعليق بالعين صداق بل هو او نصف بالافترا ف
 وقد ابا هو انظر المفسر من غير تخصيص الذي التقط لم
 واعتبروا الا صداق من القران بسورة من ياتي
 وعددوا الاوراق بالمعاينة لعارق مشر اذ عاينه
 وحننوا النوقيل عند الجهل به لبعده عن دركه بسببه
 والحكم مشر على الكفالة والراهن اذ صا بالامم
 بل جعلوا شهود كل كافيا وان يرك المقصود منه خافيا
 والفرق ان الجهل في ذم انفس عن جوزه العقد نص الامم
 وهذا هذا المقدار معفو عليه فعلمه شرط ما انتهى اليه
 وزايل عن ملكها حال الطلاق ببذل العين لغرمه اعتلاق
 وحيث عاد فالامم علقست بالعين لا ستمة تعلقت

الشمس

وسحق الزوج نصف بدله ان وهبته زوجا لعدله
 فراح هو القولين لان ابرار ران ذاديتا بدروع دريت
 وليس للمولى عفو الجديده عن مهر مولى وذا استفتيد
 من انة العفو وضايقه فاعده من ضابط القبرعات الواردة
 فالزوج عند المهر من عيب وفيه مذهب ابن عباس المولى
 فائدة افنى الامام البغوي بمنايشي ارتضاة النور
 ان الذي يرضى عن عقد ولد مالا لها فحقن عرق البلد
 ومات عن ورثته فطلقت واسترجع الشكر به بطلت
 حقوق كل الارزاق كالبية لعدم المذكر لوقتها بلبسه
 وفي فتاوى ابن رزبن مبعث شيئا لاذت خطبه وما اثبت
 يعود مما لثم قد ارسله وليسواه ما وجدت المسله
 فصل لمن يغير ولم يجرى تمتع اذ شجر ما منحت
 ويملكه اموره على الجديده فمن عهدهم الحكم ذلك استفتيد
 وولد العاروق في المسوفا افنى به تار وده ضابطا
 واختار الشعي مع مجاهد وعن علي العموم شهاد
 موجبا الخلاف عند الأكثر وقيل بل عند وذا المثل
 وبني عليها الواششكي زوجته وفيه خلف شمس

عن ضابط

افنى هذا

دفتره

وتفرقة ليلها فيها سبب كالطلاقات في جميع ما انشبت
 قال جسم الفنى المطلقه اذا جباها المتعة المحققه
 ثم اقل المستحب فيها وراهم بالشهر اذ يعطى
 وخادم اثرها والفرض ما يرضى عليه ما حتم
 وقيل تصلي فاد ما او فتنه او قدرها من الشيايب المقتضيه
 وقد ران على اد اثنا زعا معتبرا حالها اذ نازعا
 وقيل حاله وقيل حالها وقيل بل اقل مال ناله
 والمزني مدحكي عنه عمام عن نساء الذي حواه باعتصام
 ان الذي من عدة الحلات لعرضه تمتع بعد المات
 فصل بقدر المهر ان خالف او وصفه او وارث خالف
 لمن على البت الاصول خلقت لم الفروع انها ما عرفنت
 وقد مضى من البيع نعت صفته والزوج مبدؤ به لقوته
 واشترى الخالف المستدوع وجوب مهر المثل بالرجوع
 قال ابن خيران فان زاد على وصفته فلها ان تستقلا
 لذا على الاصح حيث فرمنت تسمية لها وما فوضت
 او عكسا بخلافه من الركي من مدره وفيه اشكال يلي
 ران قتل النكاح يوم كذا مائة ربي سواء يكددا

من راسر حاله والمهر من بلكه خضري التناشيه

وثبت

وثبت العقدان بالبيان او قوله يلزمه المهران
بان نفي الوكعي بطل صدق يخلف والشطرنج محقق
وان يغل خلاف فقد هاقلا لن له خليفه عما حثلا
والاختلاف في ايام مهرها قبل الدخول في نزل شاي
ومن يطلق ذات خلع دائي جميعه اذ عنه شطرنج
يلزمه الشطرنج والحنفي اوبعد اختارت على الاطلاق
خالفه اعسر الصداق او بعد اختارت على الاطلاق
وابن الصلاح بعد فطر العصفه افني منع فسيها اذ مصطفيه
والبارز في فيه بعد نازعه وما تفسخ من المنازعه
تعتل من المهر انعت الوليه وهي على اصطلاحيهم قد لمسه
وامرأه اسعون بالذي اصطفى وامرأه اسعون بالذي اصطفى
والنساء ادناها الغير يملون وعن سواء مجزى مما دلت
وشهر لها كالشاه من الاحقيه في سمناء وصفها والنبيه
ومن النوا نذبت قطعاً كمنها صح وبعض بالوجوب حثما
ومن دعي عليه حق ان جيب وبسبب العذر له به المساجب
وقيل معروض على الكفايه وقيل سنة على غايه
ولو جوب هذا الاجابيه شروطا حق عن ذي النجابه

جميعه

برج

اذ لا

اذ لا كخص ذال الغني ونذ عجب أول يوم بالوجوب برع
ولم يجب اجابة من الشاي والذره من الثالث خص الدائين
وحال القصور له نذبت وقيل بل تحريمها له ثبت
ونقطة الوجوب عذر مدغقل لم الرهن فيه تردد فقيل
وان دعا اثنتان اجاب السابقتان واحتجاج الصديق الصادق
واكبر والقريب بالحمية محكم في الاهد او الصديق
ففي ام داود جامن بقرت بالباب لم بالحجوار المقترين
وبعد دين السابق الذي دعي بحاب هذا بضعف رفق
ودعوة المرأة للرجال قالوا امرأه على اشوال
فيه اذ التصور فيها بعسر وان يكن الحلق هذا الاكثر
وشهر لها اسلام من له دعاء ملا يجيب غيره من المدعى
كذلك المتبع خوف وطمعه من جاءه من حصنه ذوالمجتمع
ولا يكون له من يودي ولا من اجله سر معه لن الجمل
او من كرا الا الذي به يزال كغيره خبز حضوره مزال
والثوب ملبوسا او الوساده وسقف وجد رستاده
وصور للمنتبها الصور من الارض للحقير في المحصوره
او مطع روستها او دانت لشجر او حضوره بابت

والخلف في تصوير غير ما ألف من الراجح نقله لا يخدم
 وحقق منه لعقب البنات وصورة الناقص في الصفات
 ويحرم التصوير الحيوان كذا كعصومته بالمبال
 وجوز واتصوير شمس وقمر وينبغي الكثرة اذ الوصف يستعمل
 اذ عبد ادون الاله المبارك في غابر الزمان باعتبار
 ويلزم الداعر اجتناب كل دا ليسلم المدعو من شر الا اذا
 وسقط الوجوب في غير عقيب وما باستار الحبر قد مضى
 وصومه لا يسقط الاجابة لمن دعاة من اولي الخبايا
 لكنه ان شق صوم ما فله تجبر الفكر نفوسا جافله
 اولا نبدعوا رموز خلاصه يثبت من الحالين باختصاصه
 واطل من حضرها لا يجب على الذي صح وهو المذهب
 وفي وجوب الاكل دون نية وجه حكمة والاقل لفته
 وقبل مفروض على الكفاية نقله احاوي وفي الكفاية
 ولك ان تقول حيث يفترض في قول من يراه فهو معتز
 لانه قلل او متلف وفيها الوجوب ليس بولف
 وبالالاضياف مما قدّمه لهم بغير كلهم متدّمه
 ثم انهم في اكله التصرف وعن سوى الاكل له به صرّوا

الامام

ك
 وفل من

رجا اخذ ما الرضا به علم وفاز من من فعل هذه سلم
 وحل في الاملاك نثر ما عهد من سكر او غير لمن شهد
 والا لفاط منه من غير سرف وتركه اولى لارباب الشرف
 والهي عن عكرمة وما للش وعن عكا ثابت في الش
 ونثار السكر المسفودكي الحق نثر ساير النفود
 والصبر في كورة النثر ايتدا وسن لفته لفت ايتدا
حقائق الولايم المشهوره كساجد التواكب المأموره
 بالشدخ دعوة الاملاك له وللعقد بالاشترالك
 معجم شايين ومها فح وضرم فيطو من الالهال تضم
 والحرس للخلاص من ميلاد وبالث عقيته الا ولاد
 ولحشان سم بالاعزاز فتيقة لقادم الاسفار
 يفعلها القادم او اهل الحضر له وكل قداتي على اشر
 وهي من النفع بدت وهو القبار وفيه اشعار كمال اعتبار
 مع اختلاف مداتي عن اللغه والنودي غيره ما بلغه
 وسن ان سعلها الذي مدم من شعب الامان ذا لا ينعدم
 ثم الجداق عند حفظ ما حفظ من طيات الله اذ به لفظ
 وما بشهر رجب عتيير وللبنا اطلقوا الوكبير

وما يغتر سبب فناء دمه ومطلق اكبود البنى من دمه
 اما طعام الكزن ما لوضيمه والاخر المنهوت بالوليمه
 ووعتها يرب فيه البيهقي بعد الدخول ون وصف مزهق
 وقيل عند العقد وهو المرضا في شروح مسلم ما به مصفا
 في عقد خير الكفن نصا الصحه والنص قدر رتبه ام سلمه
 والسمن ومن صفيه ان ما التفتط والتمر والسويون واورار الانطا
 لحاريف يندب للمضيض في مته الحث على المنظر من
 في الغرث والانا و ابن عباس كره ستر الجدر خشبه الاباس
 وان يكون طيب الانفاق مقتنيا مكارم الاحسان
 سهل الحجاب حسن الافا مودب الغلمان بالاجل
 طلق الحياء واليد من سمح سمح العطا ليس فيه شمس
 منبسطة النفس الى الضيق يتابد الا لوف بالمس الوقت
 مكررا طلة الاحسان مستكثر امكايب الالوان
 فقوم موصي في الزمان البايد لم يصبر واعل طعام واحد
 فمن دعا الناس الى مسانده فاعلم ما استطاع من اموانه
 فليس يبغي بعدا ولا يدر يفعل الجهد لير من حضر
 وتندب الترطيب في صوله والحمد لله على حصوله

وتقول كل اذ ارأه ما السمن من الخار في قليل ما اخبني
 والضيف والمده غود غوان عتبه باليمن والغفران
 ويحدث انظر الصوام عندكم وبعده بعثام
 ومن الحج عن ابي امية ان شفع الكفن في القمامه
 كان يقول بعدة مستعقبا الحمد لله كثيرا
 سارده فيه رمي الاذكار فسر ما يحضر الاستوار
 وان الحق من لا دعاة قد ما ما عندة له ولو مشربة ما
 وليكن المدعو ذا اداب من الاطروا حضور والاباب
 فلا يكثر ما عجل الا في حوام ان مدت الايدي الى الطعام
 ولا يجيلن يد او الجفنه اذا طله مما يليه السيره
 وقيل ان فعل ذاك دم والنصر من الام بطا حشم
 الا اذا ما كان من الوان يجمع في نوع من الاوانس
 ولتقنه باله مما حصد ولا ينيل من اضافه الضرر
 كفا صدى ابن حراثر الهذلي وكان عدا او ذا نقصا
 فلعنوه السيف في الظلماء عنتا لكي ياتيهم بالمسا
 فتمشقه حية في طلبه وناله المكره في طلبه
 وفيه قال عمر لولا السردكي لما صفت مني يا ابا

راد بواو الترموا به يسته
 ولهم من الاكل مستانسا
 لاية في سورة الاحزاب
 ان النقييل في البري لا يحمل
 وهو اذا لاح لعين الراي
 وجملة القول ولا تكسبل
 ويحكم الحضور ان لم يطلب
 وذلك الضيق والتكسبل
 وفي الطعام قد دعوه وارضا
 ارغل في المطفيل من ذباب
 لو ابصر الرغعان في السواب
 وقيل ذا اوغل من مشبود
 يعمل في الطوى والقديد
 واسن العلا قال والوصف الشقي
 وقال في الاصاب ان السر له
 والشا مني مال لا اقبل في
 وحضر منه دعوة السلطان
 وحضره وسائر الاعوان

لعل
وضيعة

المتهود الذي
 كنز عليه الشوا
 حتر اغدا

الاطر

والاكل بالشمال والشرع
 وقد نهى عن اختناث الاسقية
 والعيب للطعام اما صنعته
 وقبلة بركة غسل يديه
 ولعقته لا صبح او ثلعته
 والترك للشمية المنذوبه
 وبعدة لمن سمي او تحسد
 بعد ليلان قد لسنع اللاب
 وما به تفكره بقتد منه
 واطله على الخوان مبثدع
 وماك في الحادي اللبير تحسرم
 وسن بدو الاكل بالمسح ومك
 وان يد ارعن عين البادي
 والاكل والشرب بالاصحاح
 وسن بالاصحاح الملاشه
 والنهي عن كشف التوا قد ورد
 فالكشف محمول على المسوس

لح
دون

للمجدد

والأصل في الباب وعاشروا
والثاني عن ضرب غير حاجه
والأذن فيه مطلق في مسلم
وخبر العرس ولو منع منه
لما يقع التهنيت لا العشاء
وجوز زوجه في ثلاث مطلقا
بلا رضا وقيل في سبعة فقط
وتسحق حرة مثلي امره
لكن عليه الفرض في نسوته
وليس غرض الزوج في اعراضه
والنصر لا يقسم لمجموع الاما
لكن ليس عدم التعطيل له
ومالك اوجبه ان احصيا
وحاكمت زوجها الطال تركه
راجحه بقول طارقه
لخبر المرأة اذ جات عمه
فقال لعبت ان هذه شكت

بصوم

فهر

فقد من الحكم له مقالته
بارها العاقبة الحكيم رسته
زهد في منجى تعشده
فلمست في امر النساء احمد
زهد في من فرشتها وفي الخجل
في سورة الخجل وفي السبع الدول
فقال لعبت كل اربع لها
ثم ذكر النازون ما به نصا
وهو اس عشرين لعبا شبل
ولست في القسم ذات مرص
وحايض ونفسا لا التي
ثم ذهابه لبعض الحرم
كقرب مسكن وخوف وعصب
ان حصل السؤبيت الضرة
الا اذا ما انفصلت فراقته
وحاز ان مرتب القسم على
او ليلة لاحقة في رسمه

زوجه في الحال واسمالت
التي خلدت عن فراش متحدة
نهاره وليلة ما برقت
معان زوجها لافق بشده
اني امرا اذ هله ما قد نزل
ومر قباب الله مخوف حلال
عليك ليلة نزل كلها
اجاز حله وولاه القضا
وضرع زيد ومعاد ابن جبل
اورثت او ثمن معترض
قد شذرت لاهها بالفسلة
على الاصح دون مقصد يعظم
اذا ادعى البعض اليه فخلصا
ومعهم فيه للمصنعة
ومن دعاها كخوم توافقه
يوم وليلة مضت على اليه
والليل غالباً عما قد شمه

لما حضر لغرض الشكوت واليوم للحارس والالتواخي
 باعها والسفر حيث نزلوا والأصل بالناس لا يستبدل
 والزمن المنتبوع فيه لا يدخل فيه لغيرة ذات نوبة أو مصطفية
 إلا ذات مرض مخوف ويلزم القضا للموصوفين
 أن طال لا الجماع في المشهور نعم يجوز في سوى المردود
 دخوله لحاجة محقة كوضع آلات ودفع نفقة
 وينبغي أن لا يطيل مكثه ولا يعيد في الأجر لبيت
 وأنه فيما عدا الجماع بفعل ما يرى من استمتاع
 وأنه يقتضي الدين بالسبب والاستتوا في السكار ما وجب
 تدينب الرجل بعد نومه بل هو محظوم حيث لم يمت
 أولا الإمام ربح الأناجيه وليس للغير به صدأحه
 ومن غير قرعة قد استدا ظلمت في الأجر واعتدي
 والقسم للعدل فربا كالحال وغيرهن كسوأ مع الرجال
 بل يستوي كافة مسلمة للرجل الحق ضعيف الأئمة
 أن وجبت لها عليه النفقة لا غير ما بين ما حقت
 أما التي تعفها لم تقسم حتى تمت ادوارها لم تحسم
 لها الاستتوا الأمتي عرفانها وقبلة ما يتسك

وما لا يعرف

وما لا في المطلب عندنا القضا اقتبس في زمانها الذي مضى
 وبعد موت من لها الزوج ظلم لا حسب القضا الذي ألتسم
 إذا خلاص الحق إلى من ظلمت رحمة الحاوي إذا ما علمت
 للثقة أن مارق المظلوم تقدر القضا في المعلوم
 لم إذا عادت إليه بعد هذا فالحكم لا يحسن على من بعد ما
 تنبيه البكر التي قد نصت ولورقيقه بسبع خضت
 وصل نصفها وليلا الخروج وقيل كسر الجير ويدرج
 وتنبه من ولحق من زنية أو شربة لمرص ووثبة
 على الأجر بثلاثة ولا وسدب الخبير منه أولا
 بين ثلاث لا قضا فيها ارسبعة نقص لمن يليها
 وما لا في الحلية والعمر عليه خبير ما هنا التمر إليه
 وفي الزنا التنبه من عتدا قد وحببت لأجل عظم جدها
 وفقد عذره بكل السه في سلم والبيع والوكالة
 مهمته حق الزفاف بما في للزوجة على الأكلات
 كال ابن عبد البر وهو مرضي جهنم راحل العلم في دهر مضى
 والبنعوى بالمحبدة كحصن لا الزوجة المنفردة
 وصاحب الروضة فيه تبعه وهو شرح مسلم قد منع

من عودها

غُرْبَة صَحِيحٌ فِي الْحَاوِي هُنَا بِمَنْزِلِ مَنْظُوعٍ بَيْنَا
 أَذْهَبَ يَوْمَ بَعَالٍ وَهَسَا مَا شَبَّهَتْ فِي الْوَصْفِ أَيَّامَ مَنِي
 وَطَاعَةِ الرُّوحِ عَلَى زَوْجَاتِهِ فَرَضَ بِالْخُرُوجِ عَنْ جِهَاتِهِ
 مِنْ غَيْرِ أَذْنٍ وَعَلَيْهِمْ بَأْسٌ مَنَعَ حُضُورَ مَوْتٍ وَالِدٍ إِذَا مَنَعَ
 فَطَاعَةُ الزَّوْجَاتِ فِيهِ مَغْفِرَةٌ لَذَنبِهِنَّ بِمَنْزِلِ حَدِيثٍ ذَكَرَهُ
 وَمِنْهُنَّ مَسْجِدُ الْجَمَاعَةِ تَدْعُهُ لِلنَّحْوِ خَصُّوا الْمُتَنَاعَةَ
 لِمَسْجِدِ الْحَجِّ أَوَّلَ الْمَدِينَةِ أَوْ زَمَنَ الشَّقِيحِ لِلدَّيْرِ
 وَلَا يَحِلُّ دُونَ أَذْنِهِ الشَّعْرُ وَهَذَا أَقْصَرُهَا لَا لَفْظُهُ
 وَمِنْهُ الْقِسْمُ بِهِ وَالنَّفَقَةُ الْأَمْعُ الْمَوْلَى لِفِرْعِ الْمَعْتَمَةِ
 وَزَوْجَةُ الْعَسْرِ وَالَّذِي آتَتْ تَطْلُبُ مَالَهَا عَلَى الزَّوْجِ تَبَيَّنَتْ
 أَمَّا الَّتِي بَأْذَنِهِ قَدْ سَافَرَتْ لِحُجَّةٍ أَوْ لِسَوَاحٍ هَاجَرَتْ
 فِي الْحَدِيثِ لِبَيْسٍ لِمَذْكُورِهِ قَسَمَ وَلَا انْفَاقَ فِي ذِي الصُّورَةِ
 مِمَّنْ بَأْذَنٍ سَافَرَتْ لِفِرْعِهِ بَعْضُهَا غَيْرُ زَمَانٍ مَرَضَتْ
 وَمَنْ أَلَايَ تَخَفُّهَا فِيهِ الْفِرْعُ عَلَى الْجَدِيدِ لَا يَصْنَعُ أَنْ عَرَفَتْ
 وَالْحَرَمُ اسْتَنْصَحَ بِتَعْرِضِ سَوْتِهِ أَدَا أَرَادَ سَفَرَ النِّقْلَةِ
 وَمَنْ سَوَى الْوَسِيطةِ لِبَيْسٍ لَعَنَ أَنْ لَيْسَ لِحَرَمٍ الْخَلْفُ
 وَمِنْ التَّمَةِ الْكِبَارِ الْأَهْلُ وَلَا سَوَاقِهَا تَنْصَابُ بِمَنْزِلِ

وَسَائِرُ الْأَسْفَارِ إِذَا اسْتَنْصَحَ بِفِرْعَةٍ فَلَا تَنْصَابُ بِمَنْزِلِ
 إِلَّا الَّتِي يُعَدُّ بِمَنْزِلِ مَقْصِدِهِ إِمَامٌ لَا يَنْعُودُهُ لِبَيْسِهِ
فَاسِدَةٌ يَلِي رُكُوبَهُ الْبَحَارُ لِمَنْزِلِهَا طَاعَةُ فِيهِ حَيْثُ حَارَ
 فِي زَمَنِ غَالِبَةِ السَّلَامَةِ طَلَحَ أَوَّلًا وَلَهَا الْأَقَامَةُ
 مَالُ الْعَقْدَةِ فِيهِ عِنْدَ نَظَرٍ وَعَدَمُ الْفِرْعِ أَوَّلِي فِي النَّظَرِ
 وَمِنْ الْوَسِيطةِ السَّفَرُ الْخَصْمُ بِهِ حَسْبُ مَا هُنَا خَصَصَ
 وَصَاحِبُ الْحَاوِي الْبَيْرُ لَا يَرْكَبُ بِالْفِرْقِ بِدَعْلٍ غَمُومَةٍ جَرِي
 وَهَبَةُ الزَّوْجَةِ حَقَّ قِسْمِهَا لَا يَلْزِمُ الزَّوْجَ الرُّوحَ بِرِسْمِهَا
 وَبِرِضَاةٍ فِي الَّتِي بَعْدَتْ مِنْ قَلْبِهَا كُنْ تَبَيَّنَتْ
 وَلَا يُؤَالِي نَوْبَةَ مَفْزُومَتِهِ وَخَصْمٌ مِنْ أَرَادَ فِي الْخَلْفَةِ
 وَالْعَدْلُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ أَمَّا مَنْ يَلْنُ لَهَا مِنْ سَوَاقِ
 وَأَنْ يَدَامَنَّ زَوْجَتُهُ لَهَا نَشُورُ وَمَنْزِلُهَا بِأَمَقٍ لَا يَجُوزُ
 أَوْ كَانَ مِنْ أَمْثَالِهَا تَشْتَكِي وَطَعْرُ الْمَنْعِ حَيْثُ يَسْتَكْرِ
 وَتَطْلُبُهَا مِنْ غَيْرِهَا فَادَا تَحَقُّقُ النِّشُورِ مِنْهَا وَالْأَذَى
 هَجَرَهَا فِي مَضْجَعٍ أَمَّا السَّكْمُ فَبَيْتَاتُ خَصْمٍ فِي الْأَمْرِ الْمَلَمِ
 لِحَدِّ مَسْلَمٍ سَمَوَاتٍ لِمَلِّ الْبَدْعِ أَوْ نَاسِقٍ يَصِلُ أَذِيهِ أَوْ شَدَّعَ
 أَوْ كَانَ فِي هَجَرِهَا أَصْلَاحُ دِينِ لَهَا جَرِيَّةٌ يَسْتَبَاحُ بِبَيْتِ

وغاية الهران لابن العربي شهره فاعل ذلك الثبي
 ذكر هذا ثم سياتي وصف هذا في السيرة مع لطائف عرفت عن العف
 وضربها منعه المحذور والضرب عند النور الخ
 من ابن اود قد اني خبر في ذبح النساء اذ سئل محمد
 فاذن النبي من ضرب النساء ما لثروا منه وبعضهم اشك
 واصبحت منه سبعة سبعة سبعة يشكون منه شدة فندراه
 لكن اتانا في حديث اسماء ان الزبد والمقام الاسم
 ضربها ضربا شديدا فشلت بالية الى ابيها واشتد
 فقال يا اسماء اميرك واحتسبي وعاشريه بسلول الادب
 مانه زوجك من الجناس ولا عارض الحديث الا لث
 فان امرت ناشزا ضربها عزيز مبرح بما اذ بهما
 ولا تكون الضرب بالسياسة خوفا من التشويه والافساد
 فصاحب الكاوي منعه جزم وبالسبب الى حدود التزوم
 وعدد الضرب به وجهان والتهن من ضرب به رايات
 فقيل من شوق وقوم داروا فيه على الكرم وذا المختار
 اما التي به نصيرنا شذوه لانه ان يلقى الحصان بارزه
 من سكن يخصها بلا سبب ومخوج في ردها الى تعجب

ممكن

والذي اريد

وان ذريد مال راى فشزت بالسمن والصاد لكل جوزيت
 لا منع الاستمتاع بالتدلى والسمن والادى ونوع مسلك
 لها ومنه زوجها يودب عند النواوى وهو ايضا يذهب
 الى اخيه رانها ان مكنت من الجماع وبغيره حنت
 ناشزه لزوجته الاعشى التي استند فيها لسفيع الامثة
 باسيد الناس وديان العرب استكوا اليك درية من الدرب
 خرجت لغيرها الخوام في حب من القتي نزاع وهرب
 اخلفت العهد ولطت بالدرب وهو شرع البث لكن غلب
 وزوجة المغرب المسجوز مقامها ليس من الفشور
 عرسة من هفوات الطيرى قال الجرد ومن وثاقا فاذا كسر
 من حجر البعير لعن ربه بالة تدعى الحوار الذهب طه
 وقال سفيان الجرد ومن لما يسمع من حجره لام علمسا
 تمشية مانع حق مسقط او غفقات منعت عن رسمها
 ملزمة العاقى طافان اسك في عشرة وقد بعاوا فترسا
 نهاء عنها فان اعاد زجيد وحولت عن بيته لينزجر
 ولا تكون ما منع لما لمسه به ولا عاصبة وآمشه
 فان خالط حتى اذا واعته دي يعرف العاصى جميع ما سبدا

باسية الكاوي



بنفقه فحضر بالأمم منكم ما ومنع الظالم حيث فهمنا
 وفي استنوا جانب الشقاق يبعث للشيخ أو الفخر أو
 ابن رضى أو حاكم أهله وحكما من أهل الأجله
 ان رايا الخلاف جزما طلقا أو لا فلا وأصلها ووقفنا
 وان راى واحد الاصلاحا وخلق الذي راى الصلحا
 نوقع ما خلفه الذي التفت به واحد من حكمن ووصفنا
 بالفقه والاسلام والعدالة والاهل الذي هتأ له
 والبعض قال الأكثرون يجب وطمن أهل طين بـ
 وغفل الاجماع في النهاية عليه وهو صادق الرواية
 والحكماء ان عنهما موكلات وقيل من باضيهما موليات
 وقرعت عليها فروع وليس يحسن منها الدعوى
 فلعقيل ابن عبد المطلب وبنت عتبة اختلاف اذ طلب
 بها الى عثمان في شقاقها لطلب الاصلاح او فراقها
 اذ بيني هاشم وادعيتها ونيل منها اصلها وعمها
 واسمعتها واستبانت به وسالت عن عتبة وسببه
 فقال في لحي فموت مثاكيه الى ابن عثمان بعين بالكميه
 فحكم انشيت لدفع ذالك ابن ابي سفيان وابن عباس

مح
 الاصل 2

فالأمور

فالأمور ربح التفرد والهاشم ما ارتضا المطلقا
 موحوا اليها ما تنصنا لذارواه النسيان فطلمنا
 خاتمة وظل زيد رجلا من ظمها واخذ مال محبها
 بنم او بالعام في السيات لم يجوز المعدم للخلاف
 او مال خالعه على ان يتبنا مالى ط الرارز للامام فرضا
 وخذ وخلق يفتن برتبة ط الامام المفقور رتبة
 كتاب حكم الخلع وهو الاثران بعون للنزوح يلقى الاعتلاق
 بلفظه وطر الفاظ الطلاق والخلع اصل وضوء للاشتقاق
 دليله علمها ما اقتدمت وفي الصحيح خلع ثابت ثبت
 من بنت سمد واسمها جيبه وقيل بل جميله المنسوبه
 لابن ابي وهو دأبها م وخلعها السابق في الاسلام
 اذ قال جبرائيل في الحديث خلعها وعلقها بها تظلمته
 واخضعوا عليه الاما عني من فرع عبد الله بكر المزي
 فهو منقول الشيخ حكم جاري للافتدائا القنطار
 والشقاق خصه ابن المنذر ومطاعا يجوز عند الأكثر
 بالعين والدين والكتابر وكليل المال والخصم
 وكلما يصح ان سباعا فالحله جازيه شرعا

مع ما يله

وخصته عكاونا بالمسحى وبعضهم أومثله اذ يغسلى
 وما يغفر كسب نفس لم يردم والذره من مكر وهما تحسنت
 واستباح ان ارادته لما تحررت منه لامر انتمسا
 لسوء عشره او الاخلاص لمحقها او من رعا الحلال
 قابله للنفس من اموال منيه فدا النفس من احوال
 فغنى المخطوب بتبدل الدخاير ان عرصت وسبق الجواهر
 فالجور قدى نفسه بما استنجا عساه ان ينجو من شبح طاع
 فابدى تائب الشئ في النبويه كال الخلع مكر و سوي من استقال
 لرحوف نفوت اقامه الحدود به منما وى ذوى الردود
 وجامع الخلاق من فعل ولا بدله منه وبالخلع اعنت له
 اراد انه على تركه صلب بالاطر والشرب وليس قد الامت
 قال العقبيه بل اراد بالقسيم تعليقه على ضيق النفس
 ثابتهما استغنى بخل الرفعه عن حاله لياخذن بالشفعه
 في شتمهم وفيه بالخلع اقب فقال في خلاصه قد ثبتا
 ثم له استنبان انه حنكا ووافق الذكرى ذوا ماحنكا
 وامعن السبيل في البث معه وقلت عندي ان هذا انفعه
 وموصيه على ان الطلاق عند من الشئ فيه ذوا اعتلاق

اسال

وسال الشئ بعد الباجي موافق الشئ بلا ساجي
 ثم افاد عن طلاق الدافعي ما مضى النفع بلا ساجي
 لو قال ان لم يخرج الديلة من دارى فانت طالق ثم امرت
 ما خلع المدة منه اجنى ليل او عادات وساطم نذهب
 لا حنك بالليل جميعه لها لحرف ولم تمن وجع حلها
 لحكم ان لم تاكلى التفاحه من اليوم انت طالق مرتاحه
 فالتيسر الامور تخلص لها فخلعه والبيع ينجى منها
 واذ ان علسه ارتضى ابر الرفعه وبعضه ان ما اراد دفعه
 ثم الى توحيه تقوى الشئ عاد والحق انه لخلع لا يفراد
 وشروطه زوج طلاقه يقع لمن سبق وسقيه ذا وقع
 وفيها يلزم دفع عوصه الى وليه ومولى عوصه
 ورجع من مكاتب والشروطى قابله الا طلاق للتصرف
 ويستوى الاذن من الرقيقه بينهما فاسد حقيقه
 ويستحق الزوج في فديتها بالعن مهر المثل في متهما
 ومصوره الدس المسمى انهم واختار مهر مثلهما المحتر
 ومع اذنه مقدر دنه من كسبه او ما اصطفى من عينها
 ومطابق الاذن لمهر مثلهما معبد في عقد طاق حلها

وبالله التوفيق
 والحمد لله رب العالمين

بكتسها

والخلع من سعيها ان قبلت ذورجة وان باذن فعلت
 ومنتفى الخلاق ان لم قبل ورج من مرسنة عن قبل
 فائدة ذات كتابه بلا اذن كذا في الرق في الخلع فلا
 فرق وبالاذن الاصح صحته والنودي ما هنا لا يثبت
 اذ قال في الروضة والتقي بطلانه الاظهر من المرجح
 ورجح الصحة في الكتاب به بالراعي اذ رأى صوابه
 وهو الذي يقتضيه في المسئلة وغير رد على من سألته
 ولك ان يقول في ذات الرمن من راس ماله اختلاعا بالتمن
 مما اشترت فيه لا يشرع وفي كتابة بعكسه ادعى
 جوابه الملك اثم في المرض من التي قد توتبت على عوض
 اذ في التقاد والقرب سفق دوسقم ومنعها محقق
 وزايد عن مهر مثل الحسب من يلبث لا غيره اذ ينسب
 ورج من رجعية في المذهب لا يابن بالانفاق المذهب
 والخلع لا بد لرمال ان جرك هل يقتضي ثبوت مال فسد را
 في الحكم وجها في الاصح وحل من قد ألزمت مقتضى
 عليه من في الشرع منها وفي الروضة ايضا في البين
 والعوض المجهول والمحمول مهر مثل مهرها قد وقع

والها

في الاصطلاح

ولها الموقد بالسكاج وفرد خصر الاصطلاح
 يمنع منصرف قدره المعاني ومطلقا عن مهر مثل بين
 فلا خلاق منهما اذ انقص وسيل واقع وعنده ما استقص
 ان اكلق العقد وهذا المهر وخالف المنهاج والمحرر
 ومن وقبلها اذ لم يرد عن امرها صح بالاسترداد
 وما يزيد ما ضافه لها لغاؤه ولغت مهر مبدوا
 وماله اصبحت خلع اجنبى والمال لازم له في المذهب
 وحالة الاطلاق بالزبيادة يلزم في الاظهر حيث زاده
 وجاز ان يوطد الدمى والعبد والمجور لا الصبي
 ومنعوا او قبل مجبور السفة في مصلح الخلع بمن وصفه
 مان على توكيله قد اقتدما وتبعض المال الذي يوحى
 يبرامز عهده تختلفه والزواج في ان لا فقه مضيقه
 والزواج فيه امرأة شوكل وعندها اذ اتولى رجل
 يلي على الاصح منه طوم لا عزم من ويشق بكتفى
 كبيع مال الكفل للأب ومما من النفر قد اؤله من قدما
 فصل في لغة الخلع غير مطلق وفي الصريح والكناية افتراق
 لان عثمان طلاق جع له فابن ابي شبة نصا نقله

يلغا

كسع مال
 الا بلكل

ورفعه من الدار فكنى صغيره أما اذا صرّح بالقصد المنيف
 كقولهم علم إذا خالفنا بطلته فهو كلاق انتهى
 وقيل خلع يصيروه من الخلق واختارة جمهورهم بالاختلاف
وصنف الشبلي والفزارك فيه وخصاه بالاحتساب
 ولا يطيل الآن في نظم الحج هي اصول ممدوها من حج
 والفتح في الاظهر من اقواله مما يه بالخلق دون ما لم
 لم المفاداة لفظ الاختلاف وهو صحيح عند اهل الاعلاق
 وبكنايات الطلاق المفهم مقصدها وقوعه بالترجيح
 وكذلك انفصل بعث ما شئت كناية بالزمن ما ذكره
 وان بدا صيغة المعاوضة كيكذا اطلقت في المفاوضة
 وقيل بالخلق طلاقه يقع بشوب بعلق من اضراره
 قبل قبولها وفيه ما شوا لسنن ط اللفظ والانصاف
 الا اذا طلقها على كذا فانها تطلق حيث اريد
 والعلم اليسير ان الخلق لا وجهان منه للاسم بفتحة
 وجه الصيغة واستدل له بالنصر في ردتها المتضمن
 اذ قال في الردة ليس بفتح حكم اختلافه وسابق كيف يقع
 وصيغة الخلع اذا ما اختلف فيه هذا ليس بفتحاً ما لفت

الذكر

وان قيل طلقها ثلاثاً بالفتح ولم يقل ثلاثاً
 فقبلت واحدة ما التزم يقتضيه من الاصح والالف لزم
 اذ قولها في الالف محتاج اليه ومن الطلاق الزوج محكوم عليه
 وقيل لا شيء وقيل بل شيء بالالف طلقه بها الخت يفتح
 وان بد اللفظ بعلق عشي حكومتها او متى اعطيتني
 تطلق بالدمع وليس لشيء ترك من مجلس ولا العيول المشتركة
 ولا رجوع واذا اذ ان حكما مذكورين في حتم
 وخص منه في التهمة الاثمة مدفعها على التراخي حتمه
 لعدم الملك واني ان يعطيه خسران غير الفور لن يرتضيه
 وانكر العقيد ما اقترده وقال في ذامه بالحق
 وقال بما كسبت ان دفعت بانت وقال البغوي اندفعت
 ومنهم المجلس المتواجب يعتبر الفعل للبد واجب
 وفي فتاوى ابراهيم الصلاح قال ان وهبني صداقك الذي ركن
 من ذمتي بانت مني بطلاق طلاق رجعية اعلى المعايير
 ان ابراهيم بعد موته ولا يكون بالخلق لمجلس سلا
 وفي فتاوى البغوي مسدده على فروع فتاوى هاشم
 قالت لما استنعت من الى امتنع بالعين مطلقاً وعيناً ما منع

في المال

لأن ما فرض للراي انصرف لدمة والعرف عن عين صرف
 فمما قال الامام الراي من حكم يعلق الطلاق الدائم
 بالحل والميلاد اذ فيه نكاح ان معان زوجها الذي عمتل
 انت بالف درهم مطلقته ان كنت حاملا فاذا تحققت
 ودفع المال اليها بنفسه مهر مثل والمسمى بنفسه
 وان اجابها الى ما طلبت فهو من المعارضات اجبت
 سوى جعالة لها ان يرجعها قبل جوابه بغور يد عجب
 وان بالف طلق ثلاثا ملكها فمرد الا ثلاثا
 توقعها بثلثه فان ملك واحدة ملنا جميع الالف الك
 وقولها واحدة بالفها فثلث استحقته بوصفها
 والمال اهل فابده جميعه او بعضه واعتبروا بوزن
 هذا الاصح والعزير واعتبره وقال ليس للخلاف منه
 قال العقبة من الوكيل ظهرت فابده خلفه واشتمرت
 ومثل هذا من ضمان المستزم في طلقه ومن وقاما التزم
 ومن يطلق طلقه ونفقا اذ جعلت على الثلاث الف
 بل لستحق بلني دي الغايه اذ في صل التعديل السيد ايه
 او لستحق النصف والرايه من مطلقات النكاح مستزاده

في
 وجها

وجها في التمدد في الثور والراح الثاني لذك الحكم روك
 ومن وقوع طلقين بين نكاح من المهمات مفيد منظر
 ومع ذكر عولن الطلاق فيه لمقتضى الرجعة لمن يصطفيه
 اما اذا اشترطها فمرد جميعا والمالك من حكم الشرع
 وقيل بان مهر مثلها اما التي يريد عدسها
 لم اصرت لانفسا عديتها ولا مال يثبت لاصل ردته
 وقيل بان اسلمت بالماء تطلق وهو طاهر الاستدلال
 واعتبروا بخلل اللفظ اليسير بين قبوله والجاب ليسير
 فمثل يقول انت كالف ولي عليك الف وبه لم تثنى
 تطلق رجعا بان قبلت ام لا وان اراده لو سالت
 فان يكن سواها به سبق من بين نكاح زوج استحق
 وانت كالف على الف عليك في مثل انت بكذا او ذا الملك
 ان قبلت بانه وما سمى به بالزمن الشرع لعنفه
 وحكم ان ضمننت الى الغايه به اذا ما ضمننت فورا وقع
 ومن من ضمننت الى الغايه ما ضمننتها طلق وان انت
 بطلني نفسك ان ضمننت لبي انما طلقته وقالت بيلي
 او عكست بانيت وذن الالف لا توقعه ولا يضر ما عليه

ونشأ في الخلاق حيث انصرفت على الخلاق او ضمنا اذ كرس
 تخليق الضمان هاهنا المراد به القبول والتزام ما سيؤد
 لا ينفقه المعروف والعلمون فيه منه على اعقابها ما يرصيه
 بوصفه بغير مديده واحصل والمتولي بال والذي انشغل
 ايضا بان ياذن ان سلمه وتقبلها وان الصلاح سلمه
 ثم الاصح انه اذا وضع على الاصح بل لا يمنع وضع
 وليس الاصح ان اقتضت على الاصح بل لا يمنع وضع
 فالزوجه لا يملكه وان ضبط وليس الاصح بل لا يمنع وضع
 والنووي قوله هنا اختلف بين متى وان كمثل ما سلف
 قال فان ذلك كلام استنبق منه على اعتيانه فاما الملك حق
 ومنع الخلاق رجوعا كما لو قال ان فعلت ذاك علمنا
 والسرط في المطلق لا يقتضي باليد واحدة مع التراجع
 فليس يلزم الوضوح والبعض ولا اقتباسا مكرهه على السولا
 في صورة الامساك من لا يفتن وحلم المذبح منه مصيب
 انما امر الاصل بالوهم والابتهام من المذلوله
 وان على اعقابها مديده وعقده فلم يجد به بالصنفه
 فلا خلاق او بها ووجب له بعد معينارده ان قصده

ك
 يامر

الساض
 انما امر الاصل

النجى

وتستحق مهرها تسليما وقيل بل مهمته تسليمها
 وان على اعقابها مديده وعقده لم يجد به بالصنفه
 لا عهدا المفصوب والمنكر والغصب والحلف بطلها خالي
 والزوجه اذ ملك منها خلقتة وسالته بالثلاث فرقتة
 فوجد استحقته اذ قاله وقيل بلث الالف كالح واله
 وقيل ان علمت الحال استحق الف والاثلاث هذا استحق
 وذا عزوه لا يسمي وان وامن سرجه وزوي العراف
 وقيل لا شيء لهما مما وصفت وميل مهر المثل من الذي انصف
 وان بالالف طلبة ما رغبى مائة او حيله الى امره
 وقيل بل الف وقيل لا يمشى وان يقل غدا بالالف فتوقع
 من غده او قبله بانتهام لم يزم في الخلع بمخرجه علمنا
 وقوله اذا دخلت المنزل فانت طالق بالالف مثالا
 فتبليت وذهبت طلقته بالالف من لا يصح ان تعلقت
 ثمرة مجوز طلع الاجنبى وعن ابي ثور خلاف المذهب
 فان سئل فسخ فلا اذ لا انفراد للزوجه بالخلع باللفظ مرداد
 وموه لا خلع منها طلقا لفظا وفي حكمه على ما اختلف
 فاجاز ان يجعلها وقيل له فيه وباختياره كفيته

ولو قبلها ان لمختلفا ومن رقبيل كاذب فيبدا اذ عير
 لا يقع الطلاق ثم اصلها با حبنى ان تانى وصلاها
 قصه ان اذا اندخله حوته ومن ادعتة فتنس من جهته
 وان مقل على ان الملقته ما تكرت عوصه الذي انتهي
 بانك لغير عمن حلقها من الجنس والقدر اذا اختلف
 ما لم تكن بينه لم لها عليه في الحكم مهر مثلها
 ولو لم المتوى بها اختلفا عليه من الف عليه اجمعا
 وقيل مهر مثلها والاختلاف في الجنس منبه للتحالف ابتلافا
 على الصلح وعلى المار يجب مهر على ان التمان تحتجب
 واقعة خالعة على الذي من ردها من نفقة لم يوجب
 فبان لا شيء لدها ملقت مهر مثلها مما علمت
 وقيل جميعا برك والواجب حقق ما فيه من المتدافع
 بحله الثاني على الذي علم خلوكا وذاك ادعته سلم
 والحنفى ثلاثة فمتك الرقة وما سوى هذا سهطا
 بالوصف بالدرهم الجموعه وهي الاقل باعتبار مجموعته
 حادثة لدا الجاب الشامي في حال يقولون داو نبع
 ان كان في كفن اذا درهم اكثر من بلاشه سوازم

كان فيه خمسة لاحت فيه فجل من فوهة العلم فيه
 لم نزل يكشف كل مستكله بنظره في كل معظله
 خاتمة مال اذا ابرأتني من خلة مانت كالتق ميني
 منه حيث ابرأت وعلمت بقدره والوصف اذ علمت
 تطلق بايثام من الحاي في لم الحسايين فيه ذوالاختلاف
 فقال في الطلاق كالتق مني ومن فتاواه بعلمه قصي
 وان على ابرأ لا حبي علق رجعي اري ذوالالمذهب
 وان على استفاط مهر علقته وما لها من علة ونفقة
 فابراثة منها ليس ببيع شي لدا القفال من الامتياز
 كتاب احكام الطلاق ابن عمر اسند بغضه لمن به امر
 من الدار مكنى وعند المتذرك بلغة ابغض الحلال احذر
 وفي اي داود رفعه بيع واياكم استدر لة على الصبي
 والاصل من الخلع الطلاق من كان وفي المراسيل اثنا ملقنات
 فابن ما عادي لانام الثالثة فقال في التشرع بعد لا يشه
 وطلقتوهن وسلم رمنه فقبل العدة فالوهم اسند
 في الصلح من حديث خلقت من صلح وكسرت ان طلقت
 عوجها الذي بالنفس متبريم وهو على طرفة لا يستعير

واجمعوا عليه وهو في اللفظ
واسم اني لحل عقد النكاح
والشرط في المطلق التكليف
للمنفقة طلاق والتشويك
ثم الطلاق بصره بفتح
والفيت كناية الشكران به
فلفظه الصريح اطلاق الطلاق
وما طلعت اذ امن ترجمه
ومى كذايات اذ اما الزهرا
ومى الحرام اخذها فالنكاح
وهو الذي يصر عليه الشافعي
مشكلة في كل لفظ الصريح
مع انها متهمة على الوقوع منه
جوابها القصد ان منه
منى الصريح خصرا استعماله
ومن الكتابات اربعة الفتي
لما به تكتي لذا خلت
وفاين مسئلة برسيه

حقن من حلبة وفرعه
شرعا وذا حصرت في الاصطلاح
فشم السكران ذا التعريف
عليه من ذا الحكمة اشكال قوي
وما كني الصافي بقصده وفتح
والنقل من المطلب ليس لشيء
والخلع والسراح فلذا الفراق
على الاصح عدة اذ في الترجمة
او تصاد راتي من ذكرها
بجعله من الصريح ان نوك
وهو صريح مطلق في الراجح
وشرطوا القصد لمعناه الصريح
عند الفظة البادي منه
معنى وان في الاسم منه ابتداء
لخرج الملقوط عن اهل
ايقاع معنى للصريح الفتى
وبابن مسئلة برسيه

وقول لا اندها عن سربط
والشافعي مدروى عن مالك
والنفقة الزجر وسربط الاصل
والحق ما هلك اعتدى على غيره
تزوذي بخبر عيسى بن
ونحوه وما على العقب قصده
وعكسه وليس في الطلاق
واستغنى القفال لوما اذهبي
فقال ان نواه ما ذهبي ومثله
حادثة لوما اخلت النبي
ولها الحجة لما وقعت
في ان مثل ما لقي نهى عيسى
وانت طالق او طلاق
وليس الا هذ جزما طلقت
ومن النساء غير طلاق
وان تكن في نسوة وحلق
ومن يمشل لزوجيه ما يفتي
بالفرقة القفال يفتي

وحدها ملقى على غار بها
عن عمر العاروق حكم ذلك
اي حيث شئت دميت فلا تفل
وسافري وفرجك استبرك اغزى
كذا اخبرني عن ردد عيسى
قنايه ولا تباد بخصه
قنايه توجد في الامت
لبنت امي او الى بنت امي
وان نواه كميعة بفتح
من ابوك ولدت واستقيت
معال لا نكح لربك اذ سمعت
تزد مع احمال او لا
واحدة وغير هذ طالق
لانها في ذاللام استعبرت
تسلم منه اذ نكح العاروق
فقال طلقت سوى هذ اتفق
بالفرقة القفال يفتي

عند احتمال السن بالعتوق قد وافق محسن الدين ذا ان اعتقد
 اعادة والقتول للملا طقة لا يوقع الخلاق فمن لا طقة
 قاعدة كل صريح زوجي بصيغة النقا في الموصوف
 ليس كناية ولا صدقاً من غير باب حكوا انصرحاً
 وحسن من عموم هذه القاعدة مسابك على الصحيح واردة
 كلغة ضلع من اختيار اربعة بنيت الخلاق فيما ارتفع
 وقوله فارتفع من فسوفها والفتح بالعيب ان كسحتها
 وتول في صدقة فيما وقعت ووصف عرسه كمنكر اذ يقع
 اذ انوى خلافاً او لم يمتدحها ستند منه ان يكن تحت را
 وان نوى تلاطفاً خبير ووقع الان الذي يقتدره
 وان نوى جرمها واختاره فيومر المذنب باللفظ اراه
 ومنه ان لم يوشى بالزمن كفارة وقيل بل يوشى به
 وامة لزوجة فعثقت بنيت العمق فاذى طلقت
 وقوله انكم فقد اخلتكم فيه خلافاً عن جماعة حكى
 قال النواوي فيها كناية على الاصح عند فهم الغاية
 كلست لي زوجة وهو صريح في حكم اقرار المهرن والهيبة
 وقول سيد وميت نفسه منك والقتول قد ملكتها

فبعد

قد
 فعنده شركوا ان يقتله في مجلس ومن قال قبيح له
 ولقد طلقت نساً المؤمنين بل زوجة الا ان يذکر بتبين
 يعني على الدخول للمخاطب في معلق لذي النكا كـ
 قال النواوي دخوله العمس عليه والاصح لا فيما احتمل
 وعن ابي عامر العصب ذك لوماً عن زوجته في السناد
 لم يبق من نهيها وبينه ومقتصد الخلاق عند الباطن
 لا يعلق الزوجة بالاطلاق قلت الصواب الحزم بالطلاق
 وقول طامراً في السك كذا اول التي تزي من الذكر
 فظهرت زوجته ممن ذكر نكاح والطلاق فيه مبني
 ووصف عبد او لمعام اول باس بالخطوة لا يتفا الا لباس
 كل ان حريه باللفظ لازم في حظر له اخذ اراه
 بشرط نيّة الكفاية التي يوقعه اقترانها بالجملة
 وقيل لا ياي ج قد سمى بليلى وقيل جزيه المقدم
 والمذهب التفصيل الذي سبق به الكسفي واللفظ للغير استيق
 وسكتوا عن اقتران بالوسط والظاهر امتناعه اذا انبسط
 ولا خلافاً انه لا يكتسب من مقدم اخيراً ان يتيق
 والفقهاء من التلبرق قد مله مشترك كالجور في قوله

على العموم لا اذا ما انتهت

وواصف الزوجية بالتخادم مع قضوره على التتميم
فيه شرح قد حكى عن رجله نفي كلاً منها بغير قصد
فكفنه العفيه جد الراعي فقال وهو خلاف السواقة
تدنيب الطلاق بالاشارة لغو من القادر بالعبار
والاخرس المشير منه يُعتبر اشارة مفهومة لمعك
من سائر العفو والحلول وان درى كناية المعشور
واختص الفهم لها ذروا الفطن هي كناية لا فها م بطلت
وكتب ناطق حالات ان نوك موقع في الاخصر ما به حوك
ودونها العفو وحكم الاخرس في الكتب حكم ناطق لم يحرس
وكتب ان بلغ كساي مطلق بالباوع للكتاب
لان قرائته وهي قارئه فطالعت لا سمع تارثه
فان لمن امية تعلق به وقيل تعليق بحال مشتبه
فصل له مفوضه لزوجته طحا المصطفى لسوثة
وروجه الاستدلال خضين فكم لم يكن ذاك كلاً ما يثبت فلو
وهو على الجرد تليد كماً لو مال ملقتك هذا الدرهما
فلو موعده عليه يستترط تطبيقها فوراً طاله شترط
وقوله لها الف كلفني فطالعت بانته من المسكاف

شبهة

محسوس
وكاف

الامر

والالف لازم لها مثل العوض من البيع او من سلم اذا عرض
وقيل توقيل لو موثقه لا جنس والامام اعترضه
فالقول هو العوض ولو بالسهل للثمن له الرجوع كماله
على الاصول من قبل القرينة وكالتي من زمن مؤقت
يلغى على المالك لا المستوقيل ومن ايمن خصم التفصيل
ان نورا معنى صريحه ومشيء اولا فلا ومن التخالف امتنع
وقوله ابنت بعد كلفني والعكس لا يقصد لم تكلفني
والعدد والمذوى منها معاً معتبر من حكم حنت مدعي
وان نفي او وجدت مواحد لعكسه من الفرع الوارده
فصل من النائم والمبهرم بلغوا كلاً او عنق مدعي
وان غفل احزته اذا انافت اوداك قد اوقوه بالامان
كالنطق او لسبق دون قصد مع قريته انت بعينه
يصدق الخالف طاهر كماً لوزم التفاف حزن حتما
كطالب لمن سادى كالمشاق وقصد الفدا عدا وادق
ومنه لم صدقوا من الاله ولا الذي يد لوانه وهم
ومن يحاكي كعباً او حاكيزه او ناسياً زوجته او جاهلاً
بانت طالق بمذمة طلقست اذ هي من قيوده مد كلفت

نفر الحديث هو له جد يقع كروحه وكنهه من دونه
 ٥٠ راي داود وابن حبه والحاكم اسند رله لحاجه
 وولد القحان وابن الجوزي طرضعيف عليه جوزي
 وبدل لروحه من الشرح العتيق وهي غريبة ضعيفه السنيان
 والعجم عند هذه المساد بلغني اعتبارهم وحي اذ يبراد
 وقيل ان نوكي الذي يعاينني نوعه ووجهه لم يبين
 ومن البسند ان واعطا وعظ قومنا فقال دعموم ما التقط
 طلقتم شيا وكانت زوجه فيهم ولكن ما جوتها نيشه
 قال الامام الحجة الفخراني خنده الشيخ ابو المعالي
 وفيه عندي نظروا له عراضي رد الذي قاله رد الدافع
 وقال القبط عموم السكلم خسر قصد الزوج اذ لم يعلم
 كخلف الانسان لا يكله من خسر الا خراج اذ يسلم
 قال النواوي كلاهما محب اذ الشواب في الحواب ما احتجب
 لانه خائب في المحال يعلم تختص بالرحبال
 وليس يدخل الشيا فيه الا بموجب ولا تلغ فيه
 وموتها ما ارضاه الحجة والعالم القفال في المحجة
 في من نادى امراه بخبره البك عن من زحام ضرة

لاعتق

لاعتق فيها اذ راها امته والشامعي ورعا قد اثبتته
 ثم ثمة الكلاق في الاغلاق لاغ بصر مصطنع الحلاق
 عند ابن حبه ومن المسند راي ومن ايد او داسفان حكي
 وفسر الاغلاق بالاكشراه منوم لهم في اللوة الشياهي
 بالشامعي وابن سلام معه والقبتي والمزلي اصمعه
 وهو اختار اكثر الاثمة مما مضى من علماء الأمه
 وخبر المشتار في عهد عمه قد نص صريح بتركه ايمنه
 لما انا الفاروق لم مثالا اي داي اجني الاعست الا
 منذ اثبت حبه لامشيتا را وصرت في الجبل لا يفي العار را
 قالت لي العيرس واثنت فاركا لحلق والاصرف منه فالك
 بقطعي الجبل مطلقته ليل بلحقني التطلق ام ذالك ليل
 فحكم الفاروق ان ليس بعشع طلاقه اذ هو بالكره امتنع
 والعقد للمد لورقداد امه اسندة عنه لذا قد امد
 اعني ابن ابراهيم قال السيميني ومن روي اياها ما ليني
 ورحم من اغرابها والاشبهه صفة ما قضي بلا شنبه
 والفعل بالاكراه ليس بعشير الا اذا كان حق معصية
 الا الذي هدد بالقصاص ونوبه في الناس ذو اختصار

وشترطه قدرة من عمل على الذي به حقيقاً أدعاه
 بجور أو ولاية أو غلبه . وعجنه عن دفعه أمر طلبه
 بهرب أو غيره والاحل منع ما به النول المحصل
 والشرط فيه أفة أن امتنع بينا من شأنه أن ينفذ
 من قطع عصوا أو شيئا يملكه أو حبس أو اتلاف مال علمه
 كان بدت قرينه اختيار وقته ما ارتفع المحذور
 ثم على العاقل ليست تشترط تورية وبعضهم هذا شرط
 أما الذي يأخذ ذو سدا كنه لغايب مال عرفت موطنه
 مع الإلزام أو الزم . يلتزم بحضر عليه التزمه
 فإن لم يوافق ذوا الخلاف لا إثم والحنث إذا ما أخلفه
 لأنه يده إلى ترك الطلب ذو سبب ما الحنث في الحكم فليب
 وليس كالحال الذي سرق لا يذكر الأمر لك طرف
 فذلك مكره على الإطلاق وخضر ذال الأيداع بافتراض
 الحقيق المحذور جزئياً ما يبيع بالكرم فالكفر يصرف في سبب
 وشرب مسكر وسرقه أو صوم ولين فطره لا يثبت في
 ومثله اتلاف مال الأجنبي والصيد إذا تضمن التشبث
 والأمر الضامن والمأمور به يومروه هو أثم لسبب

ابطل

وبطلب الأمر بالنظر وقيل لا وقيل بالشخص طبر
 والعقل والقول لا الكراه لا يكون شئ منكم المحذور
 كذا الزنا بالافاق كلها من ملزم لا يستباح فعلها
 والمحدث من نوعيه بالذم اسقى على تناقض ياتي عسرون
 والوضعات الخمس لا كراه ثبت تحريمها بلا اشتباه
 وعزم مهر لازم للمرضوعه على الأفعى وفرد من منع
 وشغل الصلاة والطهارة مبطلان كالحكم حيث اختاره
 ذكره ذي النكا على يمينه يصير الموقوف مثل عدمه
 أمّا الذي ذكره في صياحه أو قبل أن يحل من أحداً منه
 على الزفاف بسبب طهر البطلان عباد يمينه صحت حد يمينه
 وكراه من حج على أقامته بعد الوداع صدق عن غرامته
 والمهر في الزوجية وعنته تزول لا يخليله وفيتنه
 ومن على الإسلام الزه انتفى لا بالغ الحرب ومرد حمتا
 ويصرف الوقف على الذي سكن لمن بالكراه اقام في السكن
 ومكره على ميين عمتده اذ فعل ما نفاه فيما اعتقده
 على الأفعى عنهما الحنث انتفى والكراه ارثه قائله نعم
 كحش تحالف لداير ما عسر والذبح والدياع طر يعسر

الحمد

لطيفة قال ابو المعالي يلحق بالمرص في المستحل
 من علق الحلاق قبل ان يموت بيوم او ينزعه حيث يعقوت
 مال وذا ان العنق ليس يحد اذا المشاك وقت حج ومطرد
 وحجة الاسلام من المسلمين سوى كلامنا حكم الجهت من
 غربية وكله بلا غرض فطلق الوكيل حالة المرص
 في الارث وجبان لرجليته ولو اربان اربعا في علمته
 ثم لا ربع سواهم في حكم على العدم بشرط ان لا يصح
 فان ابنت اربع شواي فعينه عند الدار من وجهات
 فصل في طلاق او نحوها نونغ مانواه من عدها
 وهكذا اثنان فان ذكر واحد وزاد عنها في العكر
 فقال من المنهاج مانواه فلعادى روضته ارتضاة
 وان اراد طلقه بلوقت من طلاقات فثلاث طلقت
 والقصد في واحدة اذا رفع اوجراوسكن عنه ما ارتفع
 ومن يتوله اراد بتهها فماتت الزوجه قبل الانتهاء
 من طلق يلحق او بعد ما يقع بالاثه وقيل للغير ومشي
 وقيل كلفه ومثل موتها اسلام او كبر فحقن بغيرها
 قبل الدخول وامتناعه بعينه بالكره من غير حكم الموت فيه

بلغ مقام

انظر طار

وانت كالحق اذا ما كثره و حال فصل او تقوا ما كثره
 اولامان اراد ما كبر كذا مع واحدة والحنى ذا حسم
 كما اذا استأنفه او اكلته وان يرد تاسديه ومطلقة
 فطقتان او نوى بالثله ما كبر الاول فثلاث حادشه
 تفتتة بنشه في التتمشه هذا على مسلة مما شه
 ان الذي كور قد طلقتهها واحدة من غير قصد الانتهاء
 بطلقة بلنوم من موحده اذ وصفه بنفى لحوق عده
 وصرح القائل مثل ما عقتل فماعن العالم بنصره نقتل
 في طالت واحدة ثلاثا تطليقة موقع لا اثلاثا
 وما بغير عا كلف تكررت كغير مع اضطرار كوررت
 عند تعدد الطلاق وهذا من الشرح والروضة فيه وهذا
 وصيغتنا السراج والفراق اذ تكرر امع الطلاق حينئذ
 تصيغة والخلق المحرر وجهان به الا الذي خبره
 سؤالك المعروف من المقام لفتهمي التاكيد متراتب
 واما قالوا بالاثه ومسا زاد فما اكد الذي كثر ما
 والفقهاء اطلقوا باليه فانهم ما اعتبروا بيقينه
 جوابه اثنى به الفخر الى والتشيع عن الدين والاجلال

بحسب
 الاما بعد ما

وطالق ومطلق ومطلق يؤكد الأوساط لفظاً لا حق
 بقصد لا أول بثاني من ظاهر الحكم وكل الشان
 من ذات وهي اخ سوا ما ينتهي بطلقة فالعطف بعد ما ينتهي
 ومطلق ومطلق ان دخلت بنت للاثنتان حيث معلت
 من ليس مدخولاً بها فيما أتت كطلقة ومعهما اخرى فمفسر
 وقبلها او بعد ما ثمان في موكوة وغيره العز واصل طلق
 وطلقة في طلقة لمن قصد معية ثمان فهو ما اقتصد
 او حرفاً او حساباً او اطلاق لا تطلق الا طلقة واستثنى لا
 والنصف من نصف على الاطلاق بطلقة وفسر عليه الباني
 وطلقة في طلقين ونوك معية وقعن او حرفاً حوي
 تطبيقه او الحسب من عرف فطلعتان ومع الجهل انصرف
 ومن لم يقصد لقاصد المعنى وان لم يقصد تطبيقه على الاصح فاقصد
 ونصف طلقة ونصف اخرى واحدة الا يقصد حرك
 ونصف طلعان طلقة في ثلاثه الانصاف منها اضعف
 كنصف طلقة وملت واحدة من طلع الخلاف الغواجا حرك
 وملت ونصف طلقة يقع واحدة ولو اتى السدس سبع
 ومترق الخلاف بين اربعة او عليها من اتي او جمعته

طلاق

تطلق كل طلقة وان يرد توزيع كل طلقة لم يرد
 وقع في ثمانين ثمان وفي ما فوق ذالته لا يثنى
 فان مثل قصدت بالثمان فثنا بعضاً ففي الظاهر ثماناً ما عت
 على الاصح واذا ما علمت ثماناً فقال للذي اذ الن طلقة
 انت كذلك او مع المفسر لورثه اشركتك المذهب في ذي الصور
 ان الخلاف واقع بيني وبين هذه والغير من سوسه
 ان قال اشركت كل من الخلاف لعدم زيد بعد الاقتراف
 وقوله طلقت هدي عشرة معالت الثلاث ثلثي البشيرة
 فقال باقية على صيرتها فالسبع من التصديق لغواتهم
 قال فان قالت كفتي واحدة معال ما سبق لتلك الواحدة
 طلقت الاولى لا تاتوا على صيرتها ثمان ان قصدت ثلثي
 ومن الاثنا طلق المتقدمه واشرك الاخرى بحكم قدمه
 عن شيخ بوشيع هاترد من طلقة وفي ثلاث تتردد
 وحكم الشاشي على الموضح بطلقة كذا العز يزفره
 وطلعتان مترق الجوجاني وهو فاس شركه الامهات
 فصل في الاستثناء من الحالة وغيره صح بلا استعفاء
 بشرط الاستعفاء بالبطلتين عبي وعن نفيس لا يقطع

وشروطه بيته الاستثناء في ازال اللفظ وفي الاستثناء
 تدنيته الذي على المشيئة من ربه علقته بالنسبة
 مستعرق وضع كالمطلق سوى التي بفصلها لم يشرط
 اذ قال كل امرأة له سيوك او غيرها لا تطلق التي حوك
 والفرع في سوا حكاة الداربي وعمر مثله بقول جبارم
 والتشبيح بجم الدن قال ان نصب غير تطلق التي عنها انتصب
 اولا فلا طلاق اذ غير صفة ولا وجود لسوى ما وصفه
 ومذهب الشيباني ان قدمت غير على كلقت بالعقد ثبت
 وان باخرت عن الطلاق طلق من خصت بالاستفراق
 وجاز الاستثناء بالمقدم لفظا على المخرج بالتقدم
 كما على العز في الامان وفيه قال هاهنا رجكان
 تميم العطف على المستثنى او الذي منه ان الاستثناء
 على الجمعا المصكوت والذي يمكن اذ هو واحد ولو منعك
 وجكان والاصح منع الجميع اذ هو ذو تنافي بالوضع
 بسبب استفراجه الذي مع بعد ثلاث دونها اذا جمع
 وفي ثلاثه بيا والعنف واحدة وقيل جميعا مختلفا
 وطلقان ووليها واحده الا فرادى بالثلاث واردة

محمد
 عماد الدين

وقيل

وقيل بثنان وتقسيم جميع ما جاز من نظيره عليهم
 وهو من الاثبات في اقسام الطلاق والعكس اثبات فاما الطلاق
 باي مما قررته في حركه واما ما في زيب الا طالق
 لها بشية الثلاث اولا او قال الا باين فالاحق
 ونصف طلقة اذا ما استثنيت من الثلاث ابقيت
 وحيث خص طلقة ورضع فطلقان قد وقع عكسا
 ونصف خمسة اذا استثنى من الثلاث طلقة اذ لم يبق
 وعود الاستثناء من بعد الحمل لطلاقان سلمت مما احتمل
 في الوفاء والامان لكل اعادة من الشرح لكن هاهنا خسر المعاد
 ثم محل الخلاف اذ قصد حجب مع تصدده عموم قد حجب
 ما في طالق الاثنا عشرين ان شاء الله عصب حلقان
 فنقض المذهب لا وقرع له بالمتولي وسواء نفقه
 وقوله الاربع الاربعه طلاقا لطلق الا الرابعه
 اذ هو قبل حله احسرها وليس بالحق كما اذا رجعا
 بعد طاهرين بالطلاق بعد دعوت للفراق
 فها هنا يطلق كل العقد لغير ما بعد حله اعتقد

محمد
 الطلاق

لأنه نطق ولن يعجزه والتعلق بالتمسك
 والرافعي قال هذا مشكل اذ هو لا يقدار مما يتقبل
 ومنع المعلق بالا زاده من الوقوع في الذي اراده
 وهكذا منع الانعقاد من اعتناؤه وسائر التصرفات
 والنذر والامان والتقصدا بيان حكم ما على الاصل انبي
 مخفصه وعمرة كالقتل ان شاربها سائلتان
 ودعد كالت وهند مثلها ان ستان الاولى خلافة لها
 كذا حكى القديس والشرح من عند خلافة حكمه الذي عتزل
 وحكم بالخالق انت كالعش لانه ان شاهد الخالق
 تطليقة وطلقة بلا شه ان ستان ايرادها حادثة
 لانهم يحكمون عن القفال في ذلك ان ذاك خلافة في
 وانت كالحق اذا ان لم لست معلق لا حشد لا خفا المشا
 وقول الا ان يستش الله يدفع في الاصح مقتضاه
 وتقول انت طالق اولام لا يتش بل يستفهم اذا جعلا
 والرافعي من كبره وهم من الجزم بالوقوع والخبر بهم
 ومع الزوم في مناره من مثله لمقتضى انكاره
 فكم اذا ذلها استعرا اذا فالحبر من افاد واستفاد اذا

لا مدع في العبادة المعزوه للشامسي وارث النبوة
 من انامو من اذابه يستش والخلف من جوازها قدمافشا
 فقد احررت عند النزال السلف ومذهب الفاروق فتها ما اختلف
 وروى عن ابن ام عتب يد ومالك واحمد ذي الزهد
 وخالف النعمان والجواز منه عن شيخ شيخه مع مقتضيه
 والبايون بالجواز اختلفوا من النذب والوجوب لما اختلفوا
 وذكروا القول بحكم املا او هوها فيما رايت كما لا
 ان الذي في انامو من الحيات جواب شرط او دليل للجواب
 واذ ان كل منهما مسبق قبل قال قصد امان هنا مسبق قبل
 بل هو ما موزبه فعند اثبت في اللفظ اية تتوي ما ثبتت
 فصل في مثله الكلاوي يتش او عدد قبل لا قبل يستفي
 منزع زيد وهو عبد الله مشد اسند ان الحكم للذي اعتقد
 من حديث الصلاة وهو في الحق وبعمومه اقتضى ذابا لصريح
 ومالك واحمد والنسائي والشرطي عنهم الرزوي
 لقوله دع ما يريب آل الحنابل والرمدي فيه متول مختبر
 عن ابن عوف في الامل في العدد في الوقفات ومن هذا الممدد
 فليس بيلك واي خيمته والقلم الثوري بدت لطيفة

في ما يردك هل طالع اول فاجوابك اذ تفننوا
 اجابة النعمان لا عليك وقال حفصان ارجع ندبا اليك
 وبطاقة لها ورجعته امره شربك في مسليته
 فانكر الامر بتطوع زفر وقال عن هذا الجنان قد نعتد
 كسابك من ثوبه المشكوك فيه فصل لا يغسل على من صر كفيه
 وقيل به الغسل اول شربك يقول عليه ثم اغسل اربك
 نوع ٣ وقد مضى من البيع والشراء احكاما له محسرا هنا ابتلافا
 حادثة قال النبي قد خرجت بغير اذن من الخلاق اندرحت
 ما ذن الروح ولما تقلم مخرجت كنهه لم تخشكم
 قال الامام الشافعي السورع طلقها وبعده لسر عرج
 وهو يقوى ما شربك رسمه من الشك في المسئلة المقدمه
 ومالك اوقعه بالشربه كسبل شرب في اشباه اشبه
 لم عليه السر بختفي السورع فذو التقي محترز فيما شرع
 اذ ادا مكنه ان يجتهد في سبيل الخلاص المجتهد
 قال الشافعي قال جهل الحكم له محرم الاقدام فيما جهله
 وقول زيد ان يكن هذا غراب نابت وعكسه اني لذي اغتراب
 وجهل الطائر ليس من جنس بالحنث بل نواح كل معنى

كحدث من رحلين قد شمع فالامتد الا الصلاة مستنح
 وعق عبد من اذا ما علما على الغراب واختفى ما عنت
 للز لو احد ادا ما اجتمعا يومر بالعدلين فمهما معا
 ومن اباغ عبده لصاحبه وابتاع كل العبد من صاحبه
 ففى اليسير ان هدى الصورة لم نرها في كتب مسطور
 ومقتضى القياس ان سفردما تصرف النور حيزا فمهما
 لا بها واقعة قد اصبحت وتلك اخرى غير ما انما تمضت
 كمن حصل باجتهاد ايت اليه شرق وغرب وجنوب بالسو لا
 قلت حلى الحوى جواز ما وصفه مال العقيد وهو من العنق اتصف
 في معسر من اشترى في قربه وبالغراب علقها واشتبه
 ثم ملك الحصة من استبد لا وقتل بالحصة فمما استبد لا
 تصرفا فيما اليها انفسا لكن في الملك كل ما نقتل
 فان يمتلذذ وزوجين لهما مسلة الغراب لم انبهما
 حكم بالخلاق واحد بها وكب البين من فمراهما
 فورا او يعصى ان يمتد اخره فان ابي حبسه وعزره
 وفوله نسبته لا يكتفى منه بل حق ان يكلفا
 بالحث والبيان والمعينة ان جعلت بوقف في بيته

وانما يلزم بالتبئين مذهب القول على التعيين
 ومن لوجه واجتنبه خلق لعداهن فالمؤسسه
 ثم له على الاصح يرجع ومن سوى الخلاق ليس يفسح
 ولك ان يقول من الرصيه بالطبل يفسح الحل دون نيشه
 ومن يقل رتب طالق وقال تصدت احبته ليس يقال
 على الاصح لم يسمي زوجته والظاهر انهما لجهته
 ومن يطلق في رجة معينة يفسح والاطلاق المبين
 ويلزم البيان من اولته حتم الالاق التعيين من يانيتها
 ولعز لان لظهور حاله عنه وينفق من افسوالم
 وينفق الطلاق باللفظ وقيل ان لم يبعث عند تعبير بتبيل
 والروحي لا يجعله بعيدا على الاصح بل ولا تبين
 ولا يقول هذه المطلقة مع اشارة الماطلة
 وهذه كهذه اردتها او هذه بل هذه قصدا
 او مع او انت وما به عطف تطلق كل منها بالانفصال
 وعطفه بتم او بالفتا كخصر الاول من النساء
 عند الحسين وارتقا بالنفك والمتول والامام النووي
 واعتزل الامام من خلفه بانه اعترف بالمطلقة

زوجة

مهر

وصوب العزبة اذا طلقت
 ووارث الموقوع في التبئين
 وفي ترتيب الخلات فهمسا
 عن رتبة حكي في هبة
 ان الذي علن من احداهما
 ما طرفة ان كان زافا طلقت
 وجهلا الى البيان لم يفسح
 وينسخ الزوج حيث انفسا
 وفي الرقية التصرف امتنع
 الى بيان ما من الوطى من منع
 الى قبول وارث في المذهب
 ما لم يقل قد علق العبد
 وبعد ها ان قرع العبد عتق
 ومن اى شور خلاقتها يفسح
 وابن اى هو ربه ابو عسكر
 لينتمى للعق والامام منه
 بل هو من احرارهم بداحوج
 والرافعي رد هذا القول عليه
 ومعتق الاما المطلقة
 يقبل في الاطهر لا التعيين
 نوع تناقض ابن ابي
 عن الفقيه ابن ابي
 حل له الوطى لغيره
 اوله بكن فتاى عتقت
 من موجب الملك وموطى منع
 من اربع وقد اثنى ان يفسحا
 الى بيان ما من الوطى من منع
 الى قبول وارث في المذهب
 ذلك مقبول لا يوقف
 او هي تبقي والاصح لا يبرون
 بفسخه بالعمى اذ فيه وقع
 حتم فيه قرعه لم يفسح
 غلطة وقال غير فصيحة
 ان كان منهم قبل الدار
 وقال لا يفسح قبل الدار

فهو زعم الفقهاء انتمى لان سرج فهذا المنتمى
 عن حرهم لا ينتفى بمفهومه تصادم مداعزته بنسوة
 فالتارحبتوا والجواد يلبثوا والاصادم الصمصام حين يلبثوا
 فصل على المشهور ان قسم الطلاق لا يشترط ان يكون في الحليم اعتلاق
 دوسنه بعد دخول في الكناس في بالغ من دون حمل واباس
 وذات بدعة بحضرة انفاش وقد حلت من عوضه النكاح
 او طلقت في طهرها بعد الجماع ولم يكن حمل لذات الاجتماع
 وغيره هو لا الصغيرة وذات حمل بان والتبيرة
 ليس لهوسنه وبدعه وقيل قسمان اصطفيه جمعه
 فيحرم البعد عن وهو ضرمان وقيل لان سالت وقد بان
 جواز خلعهما به الا جنبى ولا بغير عوض في المذهب
 وما لك تقول الاختلاع في حين خلل باساق ما حق
 اما اذا طولب مؤان فاجاب في ان يفسد بالام انتفى عن الحجاب
 ومن العزير المخطور في الحث غلب لانه الجاهل الى الطلب
 فان عليه علق الناصر انتفى لحزمه حكمين ايتلفا
 والام ساقط اذا ما علمت بفعلها ففعلت ما اخلقه
 قلت رها هنا الفقيه ايده بحكم تطبيق مريض قيسه

تفعلها

تفعلها ان معلته يستفي ميراثها على المقدم المختفى
 تندب الطلاق اقسام حرام في بدعة وواجب له احترام
 من فرقته المولى ومن حمل الشقاق اذن المثاليين تحت الطلاق
 والذرة عند عشرة قد سلمت من ضرر ونفيرة اذ سلمت
 والندب ان قصر من حقوقها او استثنان الذرة من لقوتها
 قال الفقيه هذه تطليق الولد لا مروه الذي ولد
 لنفسه الخليل والصدوق والكاسر المباح بالتفديت
 في عجزه عن القيام بالمسؤول وهو من النواح مستغفر كن
 كان هذا الوصف بعد عقدته ومبدا بقرمه بحلته
 وينبوا الرجاء ذات بدعته ومدة الترك اذا رجعت
 وقال في الرخصة لم ير الامام كراهة الترك لها على الدوام
 اول لا يرى الامر بحكم اسدا نهيا عن الصند ما تفقد
 واخر الطهر الطلاق بغير والجلس شئ شرط مرعي
 ومثل ذلك ما رواه اسحق خالها لما يه كنسب بناتها
 والولي من الامور بحكم الطلاق ورجب العدة مربعة الثلاث
 ومن يحضر وطيت وحلفت في طهرها بدعة تعلقت
 على الاصح ويصح خلعهما مع طلاق من تبدلها

الا التي من الزنا قد علفت
 فديات بدعة لان العدة
 ومن يطلق حايضا بعبا
 وان غفل الطاهر منطلق
 والطهر طرف الطلاق سنته
 وقول السنة كالمبتدع
 ولذا ان امارة مشصفه
 واخلفوا ان عودها ان طقت
 في غيرها لسنة مطلقه
 او واقع في الحال وهو الا لغير
 بغير قصد كالدعي هنا مصفا
 من حله الحجة بالمشوع
 ووصفه طلاقا بافضله
 او حسنه او طاعة او اجوه
 فهو كل السنة والوصف لما
 باقى الخلائق او اشفعه
 ما لم يرد بغير الحسن عشره
 ووطيت من بعده وطلقت
 بعد تقاسها ترى شعته
 تطبيقه حاله يرى مرعبا
 في حيزها كذا عليه اعفوا
 وليس في الحكم في موقته
 وعلمه السنة فيها يتبع
 بسنة وبدعة اذ وصفه
 لسنة او بدعة هل علفت
 او بدعة هل الحال علفت
 ورقت طمها اذ يذكر
 ومعه لا نقل فيه وقصفا
 بالنزول الذي يشهد وعي
 او خيره او اعدل او اهل
 او الائمة لا يقصد عند
 موجب قبحا بابتداء رسمها
 او اسم الذي يرى او اشفعه
 فتطلق الان لتنفى لشوته

على ما
 في
 الامور

ووصفها بالحسن والفتح معا
 في طقات بعض حسن
 والطلاق جمعها كالمبتدع
 ما لم يرد بغير الحسن عشره
 وعندنا وحيث ان طقت
 في كل شهر طلقه او واحد
 وبعد ان تظهر حيضه
 وجامع فشرها بالسرقة
 الا الذي اعفد كون جمع
 ضابط الذي به التدبير قد
 من مذهب الفراء الذي ينويه
 وربت القاض المراد اربعة
 كطلقة ارادها ليست ثلث
 وتلوه بغير لفظ اطلقه
 وما يخصه عمومه جمع
 فيه احتمالات الطلاق وانفرد
 افادته النية باستصحاب
 ووقفها في الحال اما المدعى
 في طقات بعض حسن
 والطلاق جمعها كالمبتدع
 ما لم يرد بغير الحسن عشره
 وعندنا وحيث ان طقت
 في كل شهر طلقه او واحد
 وبعد ان تظهر حيضه
 وجامع فشرها بالسرقة
 الا الذي اعفد كون جمع
 ضابط الذي به التدبير قد
 من مذهب الفراء الذي ينويه
 وربت القاض المراد اربعة
 كطلقة ارادها ليست ثلث
 وتلوه بغير لفظ اطلقه
 وما يخصه عمومه جمع
 فيه احتمالات الطلاق وانفرد
 افادته النية باستصحاب

ان كان ما اضمه لوصفه
 الا المستثنى التي ليست
 ومن فروع الصابغة المطلقة
 وما ينبغي اذا ما ظهرت
 او عند رأس الشهر قبل
 لانها بالفتح يرفع الخلف
 وقبلوا منه عموم البدل
 لاني ثلاث كالاولا حده
 ورينب وعمرة وحفصة
 ودينه المرموم وياقته
 ومن اذا طبت زيدا او قصد
 ومن من النساء بالتصديق عزل
 وعزلة الثلاث لا تدين فيه
 اما الذي عرتب بالتحج لده
 بقصد غير من رايها كالمه
 مستقبل الذي ادعاه اذ هت
 واقعة من الرمدي واي داود واسن ماجة الذي جبي

النسخ

وفي ارجان وفي المستدرك
 لما اتاه في كلات يستنه
 وما له والله اردت واحد
 وكذا الاقسام في الارادة
 قال البخاري الحديث مضطرب
 ولا يثنى العتيل على
 وداربارة الذي قد صرغ
 ومن حديث سمعت المصطفى
 للاد من خلقا وديننا
 فصل في ان نعلم الخلاق
 فالمؤمنون عند شرط فرجا
 وايدوه ما عاق من سلف
 ان الطلاق بالصفات لا يقع
 وما لك في الصفة المحقة
 وصيغة المطلق انشا فلا
 بحوز ان يرجع في الحكم ولا
 بحيدة الطلاق عما وصفه
 والوحي خلق قبل وجد ان الصفة
 نعم له بحيلة اذا جرك وجد ان راس الشهر في امر طري

وغرماء عجل لا حرج مع
 ومن فتاواه الحسين قدس
 فان دخلت الدار لا يجزئ
 وما على شهر لدا او عشرة
 بحرينه الاول منه ذابيت
 ومن على السند وذو المناجى
 ومن نظيره ما يواب السليم
 لانهم قد صححوا البطالان
 وولد الصبا ائدا بفرقة
 واول اليوم واول النهار
 اخر ما وجزية الاحيرة
 وان يغفل ليلة اذ يوم مضى
 وسبح شهرا اخر الزمان
 وقيل من الساب والعشرين
 او من نهار من غير عرفة
 وانت امس كالتن اذا اراد
 وقيل لغو وبقوله الشئ

اولا

او مال من عند سوى ذاك وعرف
 وقوله لمن لها عيش وعند
 طالق لا طلاق غير واحد
 واليوم او غدا الصبح لا يمتنع
 في الواضع مسايل موتة
 فان طالق غدا او غير ذلك
 ففيها يوم مؤثر بالنعيبين
 ومال في اخر علوم الخلافة
 فما اراد فهو ذوالبيت اع
 لو مال لا اقلت خيرا او شرا
 وقبل موت طلق في الحال
 ومع ضمها او التصفير
 من عمر الخالف والمعلق
 يلحق في الاصح عند فعلها
 وافضل الاموات فيها طلق
 وافضل الايام يوم عرفة
 وسيد السهم رثي في رمضان

صدق اذ نسم والحنس صرف
 اليوم انت وغدا بعد عند
 وهو عن القياس فيه جابده
 في الحال بل في غده وقد وقع
 اصلا ومن احكامها مختلفه
 بعد غدا حريلا تقدر
 لقوله طلقه او اثنتي عشرة
 من مثله يسأل عنه ذوالفراق
 وفي الامان في الاقناع
 يرجع فيه للذي به نوك
 كبعد قبل منتهى سؤال
 ثوقه لجزية الاحيرة
 قبل ان يدخلها او يعين
 مستند الحال لفظ بعلمها
 من ليلة القدر التي قد علق
 رحمة الاسير في عرفة
 بسندين وفيها مؤثرات

مال

وبالغروب او بالانفجار
 وكل يوم في ثلاث فقلت
 وانت طالق الى شهر كما
 وقابل لزوج حثيه اثنا
 حلف الطلاق الاخرى طلق
 باللف او بالياسر بالمات
 صح في المحصر حكم الاول
 وعرض الرد علم الفتال
 منصوباهم قال والقياس
 بموته اذ ليس في العبار
 ولم يقتل من رلا ما يشع
 وتبع الامام فيما خصه
 ورد قول صاحب البلايص
 ومن نظير ذلك ما حرم
 فيما اذا قال لبعض النسوة
 فلاحزبات ابد الحوالت
 بالياسر بطلن وهذا
 طلق من الليل والنهار
 وقيل غير طلق بالاستحالة
 لوقال ان مصي ما تمسا
 واحدة لم اصطفها منكما
 وكف عن حلفه بل يعلق
 لعدم التقييد بالاوراق
 ورد قوله ههنا ابو عبد الله
 وشارح المحصر اختلف
 ان نوقع الحث بذلك الاياس
 تعيين وقت الطلاق اختاره
 بالضرورة والطلاق فيه يعسر
 ابا علمها ههنا ونصه
 لذا حل الشئان بالمحصر
 مثل ما به امامنا الشريفي
 ابتلن لم الحاشي شئني
 ولم يقيد كلامه بيقين
 تؤيد الامام فيما سأل

ما لا يخربان

فائدة

فائدة من ادوات التعليق
 وكلما وحيث ما مررنا
 والى وايمان وكيف مجلس
 ابن وان لغوم الامكنه
 تحقيق الشرط ومشتروك
 فان دخلت الدار امرت طلق
 وقصد بالقول معنى اذ كما
 ومن التي خلقتها ان دخلت
 واستشكلت من زمن شريف
 فقال لا تنزل بها ثم ذكر
 فان دخلت الدار طلقك لا
 فيقع الطلاق بالدخول
 والحكم في طلقها ان عبرت
 من غير تعليق لان المراسم
 وبطل السبيل ما نصت
 بل قال في الاثر الطلاق لا يقع
 وفي الاخرة الطلاق يقع
 ان ومتى ما ومتى للتحقيق
 ولمف ما مع اذا واذا
 ومن وما الشرطيتان وقس
 ولها واقعة ومثلها
 مستقبل الحكم بوصف استخدام
 ليس بتعليق من المطلون
 لو كثر الحكم الذي تفتل
 وان انت طلقته احيات طلق
 وخصها الكندي بالتنصيف
 من جهة الاعراب امار الفكر
 بوقعة الا بشرط حصلا
 وليس كالموعد له الحصول
 وشوعه منجزا وان درست
 قبل اداة الشرط عراض
 وقال هذا القول لا ريب
 الابنية لتعليق ومشي
 عند وجود شرطه اذ لا يخبر

بل مع ما

ثم اكمال الشئ في تقريرها
والشرط بعد الشرط في الاحكام
فان املت او شرحت اخرها
وغير ان من ادوات الشرط ما
وعند طلوع بان موقفتا
في طرف النفي اذا ما علقته
حتى مضى من وقته الذي يسع
كان يطلق طلقته وكلفكم
لان هذا ما نفي كالأقوال
وان اني بان سكت وسكت
وان يطلق طلقته فاحرك
وشحننا مال القياس النسوية
وقلما سكت في تشراره
وحين لا رجيت لم اطلق
وان يرد وقتا بان لم يفعل
وانت كالتق مرعا كالوقا
وان دخلت كالتق انت لذل
وبسط النقول في تحريرها
مرتب بالعدل في الاحكام
مقدم ما وقدم الموحش
فيها تراخ بل لها الفوران
تطلق في آخر جزو وقتها
بان سكت ثم كن طلقته
طلقته فاحتث في الذي انشع
سلك سوى تلك بامر لم يك
والاحكام قد نفي الحاشية
فطلقته في حكمه ما اشتركت
عليه ادسكت بعد حرك
لانها ما مضى مستوية
بعد الدخول في اختيار
ولم يطلق عند ذلك تطلق
دين في مراده المستقبيل
تطلق ان طلقها مقارون
فطلقت ودخل ما نبيذا

وان ان

وان اني بعد المطلق است
فطلق الجميع كيفها من وقت
وان ان بطلما فيما انتشر
رسل عشرون وقيل نصفها
وقيل بل عشر وخمسها
وان اني بطلما في الاول والثاني
فالاوجه الثلاثة المقدمه
يا وجيم في الصحيح من عبيد
وصاحب النبويه في لم يسل
اوكلما في يديه والثالثه
وان بنات كخصها قبا
وان كضر كلما بالثانيه
وقيل بل يا وذاك ويثقال
ومر التي تلي وتلوها كما
ثم العبيد يعتقون منهمون
قلت وينبغي عليه ان يحب
عند ترتيب الطلاق سيما
مطلق عتق من عبيده السمات
فالعنق للعشر عليه ما اعترض
يعتق في الصحيح خمسة عشر
ومل سبعة وعشر وصفها
وعشر ما اذا تدي جنسها
م بان مر بعد هاء في الاخرين
اوكلما فقط بلفظ قدمه
وقيل عن عشرة ليس يزيد
من سهوه فما حل سبق القلم
كبد به وست عشر جاويه
ومر بل جيم ويا اتيا
بالبا والياء اعتبر مدانيه
عشرة بها من الجنة ثقال
في الباء والياء وراي رسما
م كزوج في البيان يتمون
فيعين ما بطل يطبق حجب
اذا ابتاع الزمان منهم

و من اخفايه اذا ما علفت يومئذ كل منهما بالفسقة
 ندبا و قيل بل حبوبا يعتمدا وليس طغراب اذ لذا امد
 اما لو ادعته وهو معتزم فحكم بالطلاق او لا ينصرف
 وقيل من ادعاه مصدقة فكيف وهو بالبيان حقه
 وقوله ان لم تكون حيا مالا فطلاق او ان تكون حيا مالا
 وعرف الذكور منها طلقا او لا فلا اذا اختلفت
 في حكمه موضع كامل الفقه لدون نصف سنة من الكلف
 وهذه الصورة كالتى مضت للن على العكس اعتبارا فرضت
 وان تكون ذات حملية كسر فطلقه والضعف من الاثني ذكر
 فولدتها الملائكة وقعت لان يكن حملك فهي انذرت
 او ان وادت فانها اشد ان طلق وانقضت بوضع الثالوث
 او لم يولدت فلا شيء من حملها الموجب للوراثة
 في الاوليين طلقا وانقضت بمالك عدتها التي مضت
 ولا طلاق عند في الاطهر والنص في الاملا بعكسه اذ لو
 ومن تلد من اربع معلقا به صواحبا منها مطلقا
 فان وضع حمل واحد اثنى تطلق كل منهما اثلاثا
 او ترتب ثلاث رابعة كذا ات بد من اعتداد و اضعه

لم
 الخلاق

ك
 فوضعت

ك
 صواحبا

ف
 او ترتب ثلث
 رابعة

واجمل

واجعله في ثلثه موحدا وثن من ثلثه ما و حدا
 وذا ان كل منهما اختلفت عدتها الوضعية فيما مضت
 لم كلاهما انقضت عدتها مما اليه المنتهى بوضعها
 ومثل لا طلاق فمن قدمت وعرفا بطلان قدمته
 او ولدت بنتان فانتثالث معا على عاقب الارضات
 ثلثت طلاق الاوليين فطلقا وثن نكوحا عموما طلقا
 او ولدت واحدة ثم شلى مالا وجمع باسوة امثالا
 فظهر الملائكة للتي بدت وغيره بطلان فقيدهت
 وعلمه منه الثلاث وقعت على جميعهن ما توزعت
 ثم تارة علق بالسولان لم ينف الطلاق بالشهادة
 من النساء كطلاق نفسه والارث جزم بالوضوح سببه
 وكلما علق بكيف يقع بدية وقيل ان انقطع
 فان بقده بحضه هتيا فظهرت بوقوع نكاح
 وهي بحضه ادعت مصادقة كلف لدية او صدقة
 لانها في حضه مؤتمنة وبالتعذر الفقيه وهنه
 بانهم في مثانه قد قبلوا شهادة النساء وهو مشكك
 من حضه لان طلاق علقه لغيرها ووضعه اذ حقه

وما النصف حيضه اعاده
 ووهم المطلب لما نقله
 وقوله لا موافق انتم
 في دعياه وهو لا يصدق
 ومن اختلاف بطون المذهب
 واستشكل الوقوع للتطيق
 فالزوج لا يعلمه بالقطع
 لصحة القول لديه مستند
 قال وقد سمعت بعض العلماء
 عن العراقيين لا اعتمده
 قاعده في الدور وهو قد يرد
 ومرة من اصل حكمه قطع
 واصلها ولا تلونوا بالتي
 فقاطع الاصل لعبد ارغني
 ضمنه سيده في دقته
 قبل الدخول لا يبع اثبدا
 اما الذي من وسط فدهاه
 معلقا فهو ينصف العاده
 عن العزيز وهو شيخ النقلة
 كالقنان عدوا ان حتما
 خلف حبيته لا نطقت
 وهكذا الاربع ان رتبته
 امامنا من حالة التصديق
 وطل قرار حكم الشرع
 وظنه التصديق ليس لعبد
 لحكي تزداد هذا للفتدما
 ولست في مثالي استبعده
 حكما او سواء فيما يطرد
 وتارة من الانتها بقطع
 من بعد غزا بقتب بقوة
 نواح حرة بالفتدني
 وباعته من زوجه بخلته
 اذ منع الدور انتقالا عهدا
 فسيد زوج عبد ابائمه

بهم

وتبين المهر وحال مرضه
 اذ عمتا بلسيما الخبير
 ومن حصر امة حال المرض
 واستغرومت ثلثه ليس لها
 ومدر ك الجمع في الاحاله
 وحكم ان طاعت هذا طاعت
 حقيقته فنبغي بطلته
 او بالطلاق يقع المعلق
 واختارة جماعة للمزني
 وهو عن الحداد والنفال
 والبند بحج وعز اي على
 وابو حامد هم وانبوا
 لذلك الاستناد لم الطبري
 وزيد ابن مابت عنه روي
 وشوع ما تجزو الطلاق في
 وماك تقوم بفتح المخزفه
 وهذه مسلة مهمشه
 حررها وملك بثلث عزمه
 فالدور قد الغي هنا الخبر
 وتحتة ثم موته اعراض
 مهر وهدى بطلت في الانتم
 صيرورة الدور للاستياله
 من قبله لا شهرا طاعت
 اولا وتلغى موته بعليته
 ما روي قال بطلت
 وولد الحداد في التفاسير
 وصاحب المحرم الغزالي
 والنص من الاقناع واضح علي
 اسحاق كل عنه مالسوك
 ومعظم الاصحاب في المعتمد
 واختار فيه الرازي والنوري
 معلق وميل هذا ما في
 وخالقنا من سوك ما تجزو
 صنف ففهما سادة الهمة

ليس

والمستولى والخيلاء الشاشى وحجة الاسلام لا احاشى
 ثم مجلى والعماد السكوري وولد الصباغ والسبكي اذكر
 ومن امتناع الدور والتفحيم تباينوا في رتب الترجيح
 وهذه اتي لها امثال في العقده ما عر حله انفصال
 لمسه له عبدان اوصى لهما بالعنق والمال له ضعفيهما
 فعتق بعنقه وعده لا وشهد اعل الذي له السولا
 مبلغ للغير والشهادة للدور تلقى باعتبار العماده
 وهكذا الوشهادة الضاعليه بحج فرض استناده اليه
 او كان ذميا فاعلا وجبت عليه جزية وما لا ثابت
 ونظروا فاعرضوا شترى اياه اذ عاذه به محضرا
 وبرهين بشهادة عتق وقال عن شاهد عتقه نسق
 وثبتت الانساب بالاقترار مرجانز مملوف مختار
 وينتفى الارث الاستحالة بالدور في الارث بهذا الحاله
 وسجل القول من المستحق يقتل وارث ومنع مطلق
 ومن الصلاة مع كشف الرأس للعتق في واجدة اللباس
 وان ملكت رجعة الطلاق وان اراجعها على الاطلاق
 ومصدق حرة رقيقا فعتقه لعوده كقيمتها

وعاد حاكما فليس يعتق من عقد سيد له قد احكمه
 وللزواج كلام اشتمل على نكاح ير لذالك العتق
 وحيث قيل بانفسد الباب فابن دسوق العبد عنه ثورت
 بعنق تطلق كان لم تطلق ومثل ان طامرت او آليت او
 تخرجه على وجوه سبقته من قبله ولو لم يفت
 متى كلاته على هند جرك قد عده قبله بتقليت ترك
 وعلس المذكور لم اطلقه لم تطلق التي عليا علفه
 ولا التي طلق ان لم تمت واحدة زفيلها لم تثبت
 وكشروط ما علق بالا راده منها خطاب الفور من سراده
 ام المراد مجلس التواجب وقيل مجلس عقد واجب
 او عيبه اذ ان يشا اجبني فلا على ما صحوا في المذهب
 والفور في انشا زيد الطلاق ليس بشرط وعليه الاغاق
 ومثل من علف المشرية به كرهت قولها بالنيش

شهادة على قصاص يقتل
 اذ حصل القصاص فاحكمه
 على نكاح ير لذالك العتق
 بالدور من طر من الابواب
 طرقة لكل لما تقر ريت
 ماتت كالتق من المشاغل
 لا عنت او فسقت ظم راو
 وان ولجيتا مباحا طلفت
 ثم على تقي دور فذعوا
 قد عده قبله بتقليت ترك
 لم تطلق التي عليا علفه
 واحدة زفيلها لم تثبت
 منها خطاب الفور من سراده
 وقيل مجلس عقد واجب
 فلا على ما صحوا في المذهب
 ليس بشرط وعليه الاغاق
 به كرهت قولها بالنيش

لا يمنع الوقوع للمصلحة
 ولا وقوع مستنبية الصبي
 وكالحق ان شات الملايكة
 ومستنبية الحمار مثل ما
 ولا رجوع فيه قبل ان يشا
 وفي ثلاث ان يشا المشتق
 وقوله ان لم يشا زيد وقع
 من غير ما يبر الصفات ان
 وهي على اى الوجوه شات
 بعد فراق مجلس العلوق
 ابو علي قال لا طلاق في
 وعن ابي زيد وقع حصل
 وان تشافط طالق او ان اتت
 وشئت او ابيت انت طالق
 كقول الا ان يد الى او اشا
 فابدة مما هنا يستغرب
 لوعلق الخلاق بالحجب المبان
 وتدل في الباخره ذالن بطلقه
 وذات يميز لزام المذهب
 لغو فلا يستقر فيها ما لك
 علقه بان صعد تن التما
 واخرس كنا طق لدا المستا
 واحدة مشاهالم تطوع
 ان لم له اشا ومثله بفتح
 وكالحق لو لا ابوك ذا النسي
 او كلف شات طالق فجات
 وادعت الموجب للنكاح
 ما ذكرت اذ بغراقها سي
 كلافها شات اوله اذ وصل
 باحد الامر من فصلها ثبت
 طلاقها في الحال جزما لاحق
 والبغوى عنه ذ الحكم فستا
 ما قاله الجوركي وهو معدوم
 منها له او يفضها الذي استنبان

لا

لا يمنع الخلاق ان لذتها
 والشرح والروضه فيه جزما
 اما اذا علقه بحبها
 مثل خول النار فلو راني
 ثم شاة بفعله ان علقه
 لا حنت من الا لمهر والذى على
 فمن يبال ان يكن قد علمه
 فيهما باصل ارحامه
 او عالم ليس يبال او علس
 وملكه فيه كلاته حصل
 ومينه في تقادم الارسان
 بين يدى سبط الاعز المعبر
 وهما هنا ياتن للرافعي
 غير سبة هما استدل النوركي
 من قوله رفع اى حكم الحما
 فيعمومه قضي ما لم يخص
 قلنت ولم يرد بهذا الصيغه
 قال وقد يقال للحيف انتهى
 بوقوع محنته الذي سفت ذما
 ما هو منه فالج بكذبها
 عنه محنته اذ اوجها
 ومكرها اوجها هلا قد حققه
 فعل سواء فيه ففرق عملا
 فهو تظير فعله اذ سلمه
 اوله ومينه صور ثلاثة
 وامر ذ الفروع الاخيرة ملقب
 قطعاً واشكال الاخيرة اشقل
 تناظر الباجي والكنامي
 وكل واحد لقوله اعمى
 يقتضي على المذكور بالقد انعى
 لعدم الوقوع بالذي روي
 لذلك النسيان والذرة العكا
 بالمتلفات وكانواع الرخص
 وهو غير الوضع لن يصفه

وقيل في الاحكام اعني الكبرى وليس فيها لفظ رفع الجسر
 مقول اذا خالطها وقد اشار باصبعين او ثلاث يانثشار
 في اصبعين فالعدد انشفي لا تقتصر فان قال لانا صبعين لم يثبت
 بل كلفتان والثلاث استعملت اذا اشارة الثلاث قد تلت
 وقبلوا ارادة المتبوضتين بحلف لا طلقة من اثنتين
 وانت هكذا بقصد الحمته بذلك القفال فيما حثته
 وقد غفر الوقوع فيه البعض وان نوى وهو اختيار والنوري
 وتوله انت الثلاث لا وقيل ثلاثه وقيل طلقه بقيل
 لقوله انت ثلاث طلقات فالنصر لا يختص في المطلقات
 والعبد ان علق شتين على هلاك من له ملكه السولا
 فعق العبد معتق علقته مولا بالمات فالمطالقة
 على الاصح يرتجعا وسبلا زوج لجدد النكاح ان شلا
 ومن ينادي زنيا فبادرت عمرة للجواب وهي ادرت
 فقال انت كالت وقال قد طنتها زنت فيما يعتقد
 تعلق في الاصح من اجابت لا غير كما جزما في استجابات
 والحكم في التطليق بالانبيان لنصف ما سحر بالبيان
 فجاها جميع طوس كتبه تطاق ان زاد على ما نسبته

امثلة

ومثله ان اقلت وماتته ونصها فمريه مبرك منه
 ما قلت وماتته فطلعت اذا اهلها وجد فيه صفتان
 ومولته رعمته لما اشرك من الرمي صفقه ثم شرا
 من الرمي صفقه بعين وان قد قيدت باثنتين
 يومر بالا عناق لاشين كما مضى لصدق قوله اذ علقا
 والحكم في اهل عريف او حمل او بيع عبد او كتاب او حمل
 ومن شرا نوع انش او ذكرا لا حث في نصي مني ما ذكر
 وحلف الطلاق ما به يباط حث منع او يحقق منعا
 فان حلفت بالطلاق بطلاني وبعد ذلك قال ان لم تنطق
 او ان خرجت او اذا لم يكن ما ذكرت من كلام ما كني
 ما نطق بالطلاق ما على الحلف بوقفه والعين بالوصف الف
 وقوله ان طلعت شمر غدا او ان اتى الدور من غزو العدا
 يقع ما علقته على الصفة لا ر الا علق فيه حلفه
 وطلعتان بعد ولطفا وصرف من قول ان طلقت اذ لم احلف
 وقيل لا مرا تبه منكما اذا حلفت بالطلاق انما
 طلعتان ومرارا كسره مني لمن وطئها مسدرة
 الى ثلاث وسواها واحد وقس على هذا الفرع والوارد

وقول هل طعنوا أخبارا جوابه فجعله إقرارا
 كان أراد ما ضا منه الرجوع فعوله لحلف فيه فج
 اما اذا قل له التماسا لطفه ينشيط استيناسا
 من الجواب بنوع لفظ صريح وقول عكسه هنا غير صحيح
 وسول عما اراد بحصله هنا الاستحباب كما يجعله
 والنفي من الك زوجه نفي عنه كالاتها اذا الصدق اختفى
 وقيل ان نون كالاتها وقع وقيل بل بدون قصده يعشع
 والرافعي ها هنا كشافه ما بين اخبار وانشا لحرف
 والنفي في الك زوجه لغيا وميل بل كناية عما ابتغي
 ود الاختيار الاكثر من نقل عن قصده وهو يتضح عمتل
 ففضل اذا علق بالاكل اعتبر بلفظة وعرف خالف خبر
 كان مخالف في الاكثر للفظ والامام بالعرف جسد
 فينتفي الرغيف والرمانة بلفظه او حبة متباعدة
 وحصل الممين من خلط التو بحمل لجة لانه نوك
 تعينا وبعض مفرقة بلفظ عن الله والرب والعدل
 وان امكنها وان لم ناكلي كنت في الثاني ببعض المالك
 ونظرة بصعود الدرجة ومن ينزله جبرك من درجة

وبسرت ما سرقت اخبرت منافعها لخلق استخبرت
 وقول ان لم يخبر من بعد حبات رماثة بلامتدد
 خلاصها ان تذلو الذي علم مرعدها الذي عن النقص سلم
 لم يزيد واحد افواحد لم ينتفي العلم فيه الزايدا
 ومثله اخبارها بعد ها حورات مت انتفي بضمها
 والصورتان في سوري الذي اراد اعلامه حقيقة المشي المراد
 ورعات فرض يومه سفر محض او جمعة او يسفر
 والحنت بعد الحظا واسبان من الحين والحفت وعصروان
 والقذف والسر لذكور شمل حياته وموته من اشتمل
 ومن تدوم الحياة لعنت ولا يصير حمل تحت راسه
 والقتل من المسود بالمقتول به كتحضر علس القذف من تزيده
 كان يقتل اردت تعليقا قبل كقوله من لا اراد عنه شيل
 ومن على روية زيد علفته اولمسه او قدوم حفته
 تناول الميت واخي معا وذا العلس ضربه اذ يدعي
 ورؤية البعض من الدات لفت وقيل دون وجهه عنه انتفت
 لم الصيح يكتفي بزيوتها مما صفا ومن الزواج ما يبدى
 لان المنام ونمراة شريك خيال له ونحو ما ذكر

وروية الهلال فيه يلتقي بالعلم باستمهاله او الوفا
 ما لم يرد تعلق بزوجته بالعين فمن لم يصب بقلبه
 وفي يلاشه بالاستمهال يختص في الوصف بالهلال
 ونحوها لزوم النفاذ بلغ اعتبارها بالاشتمال
 والضرب بالسوط ولو بلذنه المحي او بلكمه او وكثره
 لا قطع شعره وعصاة فيه والمزج عنه الاضطراب فيه
 ولا يضربا بل حث منع المص والشرع هاهنا منع
 وخالف الذكور في الامان فهو ساقط هذا الشأن
 حادثة طلقت من الوفا ومثا اربع بشت طرا بشت
 معمل لا طلاق بالوصف انتهى وقيل غير الطرفين ما اختص
 وهذا الذي نص عليه الشافعي والاول المختار عند الراعي
 وسوف ياتي الفرع في الكتابه وفي الوصايا ذكر احواله
 تدغم العلين بالبيان محصل باللام لا الاستثارة
 بشرط سبق وشروط حصل لمحبره وصدق انحصار
 وقيل لا تشترط المسرة وخصص الحادي هنا من مسره
 بغيره من العذر والصدق ومخير ومخير به حيث سبق
 ومجان التنب بالبيان من روية بالحقه مختارة

منه الوفا

و

وقوع ما علق وهو شكل اذ جعل لتبها كلفه يشرك
 اما رسولها اذ اشرب به فيمنع خلافتها بسببه
 لانها ما بشرت والبغوي قتر ذ او الراجعي والمؤوي
 بد جز ما قبيل تدبير ما موجب اشرا لا ما تفد ما
 قلت وفي شارة الخليل ما هو للوقوع كاللبيد
 وفي الصبي نحو الاستشارة اذ باريس كانت البشارة
 تحقيق العلق بالاختيار معلق بالقول من مختار
 بالصدق والذب خصوص الخبر بعد حث الطريق المعتمد
 وفي فتاوى الحجة العند الي من مال في جواب ذي جدال
 زوجة من يريد هذا طلقت فتشهره اكمال طاعتك
 شمع الحادي بحق الراعي امسك عن فتوى عموم الناس
 كالصبري سحره والبصير اعني ابا الفتح شمع البصر
 كالبو حامد وهو الفتاح امسك عن حله في الماضي
 فهو لا عنه قد تورعوا والمذهب المفتي به لا يفتي
 لاثنين من كتاب الله مدنفنا بالنصر حث الشافعي
 واقعة ما دام زيد مختار لا دخل السوق ولست الجدر
 او مال ما دام هنا هذا الامر وفسر عليه ماله من التطبير

على ما

فعزل المذكور ثم رجعا
 كتابه استاذ بوشنج قضيا
 انما الدوام في مثالنا انقطع
 قابضة غلبة الظنون كل
 فما لك اوقعه وان اصا
 مخالف عن لوزة في ثوبها
 ومذهب الوافي الحسير لا يتبع
 وموالا في انقضاء غروب العزير
 وشيخنا مالها سبان لا
 والحنث في الماحض الذي لم يعلم
 اذ راى كل منهما في الناسيب
 لا بوجوه الظن في المذكور
 وعدد التراب فيه واحد
 والبغوي سلاية اجاب
 وان اكن املك الاما تصف
 مقبل وجكان وقيل لا
 وانت وزن درهم مطلقه
 لا حنث في المذكور فيما يدعى
 وصاحب الثاني وبعض من مضي
 لذلك العزير بالبر مشطه
 منع حنث حاله اذا ابتغى كل
 لانه في الحنث بالشك مصاب
 قلبين حانث اذا بانا بهما
 وهو الذي به يمين وكلايته وضع
 في موضعين منه والنقل عزيز
 حنث يمينها كلف مثالا
 للبغوي وابن الصلاح يفتي
 تخصيصه بذات من القياس
 وعدا عن طريق مشهوره
 عند الامام لا حنث في جاحله
 بصيغته الجمع الذي تجاب
 من عدد مبان دون ما وصف
 جزم من الشامل بالقطع وضع
 او سبعة او تسعة او اقله

وقيل لا

وقيل طلقة وقيل باعتبار
 فخر النمان سلاية مضي
 وقيل بل يكون بالا عدا
 اذا اعتوا اللقطة عن الامتداد
 ما لم تكن مقتضية لان العدا
 مضي لا يرد اذا تعددا
 وقابل سرقة وهو من سرقة
 وقال ان سرقة شيئا انكره
 ما انت طالق لانه يفتي
 لانه حقق علس ما سمي
 وان لغير عسل حمام بدت
 بغرا ذنه بتطويق غدت
 مخرجت عدا الا اذن الميه
 بولسوله لا يرك الحنث عليه
 في الشرح والروضة في الامان
 وفيه الباس بخصر المشاي
 وان فعلت غير ما به حصل
 رضا الرضا فبالترك اتصل
 زوال الحنث بصلاة تركت
 ونحوه من حياطة ما استدرت
 لذلك المصنف اذ لم ينع من
 طعام غير من مصادمه امر
 لعدم الفعل لذي الرائي
 واختار من الجاوي قصاص الدافع
 ومذهب الشيخ الامام الاشعري
 علس اذ عا الشرح اذ لم يشهد
 اذ عنده الكف من الاعمال
 كذهب الشيخ في المعالي
 دليله ما نص في الفرقان
 من اتحاد الهجر للمشران
 وعن اي حقيقه السواي
 وهب امر عبد الله دي الانبا

حفظ لسان المرء أفضل العمل وفيه من اشعار ذي العلم جمل
 وحلم شهر الصوم لا ساكنه كفت في الحبيب اذ يساكنه
 ونقل العز من نخل الجنين محمد وهو امام ذو لسان
 مخبئة من تلك الوقت البشير وباسمه صرح في الفتح الكبير
 والخبر كمي طنة ابرحسي مصنف المحيط بحر الفتيا
 عجيبه انت بارض مدله كالحق ارمصر او بعدك ه
 تطلق في الحال اذ المبرد حصولها في الموضع المقيد
 وجعلوا الشمس كذا والنكلا والصيف والشتا حيث حلا
 والماراحدة قبلتها فل منرة لها طلقتهما
 لا حنت بالقبلة في مانتها والام بالواقع في حياتها
 وان ولجنتها انت في البيت من اخوالا بلا وجوه مثبتة
 عالجفة خوطب المستلوه كوصف فتح ارماعنه نبي
 معال ان كنت كذا فلتطلق ان وجدت في قاصد التعلق
 ومن سور الفصد على الذي اشتمل يعتبر الوصف الذي به ظهر
 وان بردت في ان تطلق به فالعرف في التفسير ليس يشقبه
 وهو الذي استبدل بالامر العرض من زهرة الدنيا لخدان عرض
 ومن يدبر لسواة استبدله فهو اخسر من خسر ليس ابدله

محب
 ومن يدبر

والسفلة

والسفلة الارادة الغفور لمن
 ومحضر الهراش والفحاحا
 وقال سفيان الذين يلبسون
 الى الملوك والقضاء السادة
 وتفسر في التقاية لم تطب
 وموجب الحجر على الشقي سفته
 من يعرف الزناة اهله
 والقندع الدوت من غير الحرم
 وعادم الغيرة ذوالركائس
 والرجل الديوت ذوالعبادة
 وذابن الطعام من غير شرا
 وماح الزكاة والضيف الخيل
 من نفسه سفاذي وذله
 كمال الامام وهو وصف الكفرة
 تمتة منكر القول رجب
 قتال من يفعل مثل ما رثع
 والاحق القاصر في كل الرتب
 في شأنه عن مثله بلا سبب

يلزم الخصام في كل زمن
 مع الملاحق والفنا صراحا
 في الشهود عادة ويجلسون
 لطلب الرزق على الشهادة
 افادة من هو عنه العشر على
 والفقر طبان الرافعي وصفه
 مع سالت قد ايان جهله
 لا يمنع الرجال الا لا حرم
 والارذلون قيل مثل الحساة
 ومن له نفس لها منقادة
 ينعت بالقلاش لا الذي اشترى
 ثم الجهود وري في الوصف الخيل
 مع اصفرار الوجه دون عله
 خصوصا الهنود فيما سفته
 كالقتل والزنا وقد مسلم
 زوجه لذا وكان لا يمتنع
 في شأنه عن مثله بلا سبب

وقال في الحاوي حقاقة اللسان ان يضع القبح موضع الحسن
 بشرط ان يعلم ما المشه وقال في البيان والتمشيه
 هو الذي يفعل ما فيه مشور وعلمه تقى قد استمد
 وتعلب بال الذي لا ينتفع بعقله وبالا ذكي لا يندفع
 واقعة اقسام لا يفسد طريق بعد اذ احصرها بالحنث في
 كان يوم النظر منها واجتنب كل مضطر فحنت مجتنب
 ومن عبيد بها الاملا ش كنت من العبد بها اذ ملك
 وبالكلام لبني ادم لا تطلق الا باسم جميع مشلا
 وان رأت الناس فيه طلقت بواحد فاللهيات افترقت
 وحلوا من ان رأت عبينا باي فرد ان تفر الغيبنا
 وبتوا الى اللبس من وقتين فوقع باللسان للشواييف
 قلت وفي مثاله في المحرم هل يتلوا الوجوب للبدن
 اولئك الراي بعد سترها لم ارهم قد انصحو الخلفها
 ومن هنا بوخذ ان الاعلى ليس فيقوى فدية اذ يعلى
 وقد سالت سادة امة عن هذه المسئلة المهمكة
 فبعضهم قال كسنة الراي تكرر الاشواب في البناي
 والاثرون اوجبوا في الباني دما وذو الصواب في الامان

كسنة

حادثة

حادثة اقسامها عيشه لنتان هرة معينة
 فقيل للحال لا تحل اذا تعذر امر غير حالة الاذكي
 فذمت عنها لا تنكح مقص منعت منهل حنثه تقى
 اجاب شفتنا الحنثه لمن فارق معسر انشاء في زمن
 من غير امر حال ان امس فهو المذكور كل من مشر
 وخالف الشيخ سراج الدين ما ائق به وقال لا حنث كما
 من حال لبيكان لبلته من استبان حايضا او اومه
 قال الشافعي واحد وما لك لا يوجبون حنثه بذلك
 والمزني بعد فم قد اعترض وقال في العيص ن حادثة عرض
 ليس له علق بما عسى ووافق القفال فيها المزدني
 ثمرة اقسام ما فعلت ذاك وشهد اثنان بفعله كذا
 كنت فيه عند ظن صدقه والسبق باللسان عند نطقه
 فمنع ذا السمع من الشهادة خصوصاً المحتاج للارادة
 قال الشافعي كل لا يحل ان لشهد باللفظ بوزلة اللسان
 فالعثرات من ذوي الامان لا يقتضي الوقوع في الكفران
 كان معتل شل بالصلاة بعدد الدروع والتجديدات
 جوابه الصلاة في الامة لا تسقط الايقان قد عكلا

والظن في باب الطلاق كافي فافترق البايان في التما في
 لمعنه على ذال الفرع شي مسكن اذ قد يلون ناسبا اذ يفعل
 فينبغي التقييد بما شهدا بانه ارادة لما اهتدي
 وينبغي على القياس المعتمد وقوله يقول كل لعنت به
 من شاهد او من تعات نسوته ومن عييدا خبر و ابرو بيه
 كذلك الزوج حث اخبرت بفعله وطلقت واستنكرت
 وللمن التخليد فيه مدحكم بحجة العقد بظن محتمل
 وهو نظير البيع والابراء والعنف والتدرو والاستسقا
 والصوم والزكاة والكفارة اذ شهدت بيته محنتاره
 بفعلها والنكاح القنول في تحرر طالا اختيارا عرف
 ومثل هذا الفرع في القياس ما حكاه عن ابن القياس
 فمن اشار بالطلاق لذهب وقال ذال اخذته ممش ومب
 مشهدت بعلمه هذا بيته فالحكم بالطلاق مد تبيينه
 ومن المهمات هنا امران دلا ما ينفع في الامساك
 واقعة ان مت مر هذا الك من اذ او موته فيه عمره
 لا يقع الحث للاستسقالا به الاستماع في ذي الحاله
 لذلك العاقل ابو الفضل اجاب في موضع فيه دعا وناج باب

الكون

أي جوف مت الله من شهر حوام
 ثم شاة حث رب رجعت
 افترق السوادى والنفقة والتمال
 واختلف الاصحاب في المعيشة
 او من طلاقها استبيان الشرح
 هل لفظة المبهمة ايقاع فراق
 فهذه تطليقة في الذممة
 لطابق قصد الوكيل ان يقع
 في الواقع عن فتاوى البغوي
 ان الوكيل ان يقتل بشهوة
 تقدمت تقتله يقتلته
 وطالق اذ ادخلت الدار
 يقبل منه التصديق فيما افهمه
 ومقول لا اظن من مال الختن
 وعجن الدمق في الخبز له يه
 لانها في ماله مستند لك
 اذ قال هذا في المثال مشترك
 ومقعة محفوفة بالاحترام
 من طلقته ولم يعبر حثه
 سلا ربا التعيين عند الاحتمال
 هل وقع الطلاق حين عيشه
 لسنه في النزاع فيه ان قال
 او هو في ذمته بلا افتراق
 من الشرح والمطابق التمسك
 ليس شرط في الطلاق ووقع
 قبل الدماء وارتضاء النووي
 قبلته لا بالوكالة التي
 وها هنا بين ما يقوله
 وكذا اللفظ كذا امرارا
 وحلف المذكر حيث اهمه
 اي يعلن بنية الذي فروع الختن
 برهونة منه فلا حث عليه
 وشيئا على العزيز استدركه
 حث باستيعابه حيث اشرك

ونفى ادله طبع اميراته
 اذ صنعها ليرمه والغيرة
 وان يكن من البيت تار خلقت
 ولا اجوع يوما الحنث انتفى
 وانه ان قال نصف ليلته
 فبات باقي الليل في القياس
 قال النواوي اعني ما مضى
 وهو الذي يقول مطلق السفر
 ملغزة بورد في الاجاجي
 ونص عن امامنا في الطبقات
 ان لم يكن احسن من شمس من
 لاية في العين والزيتون فيه
 حوادث قال لئن انتما
 توفعه ان ملكا عبدا موعا
 وان سرقتم نصفه او ذهبها
 وقول من عن النضام صرف
 عنه كلاق عرسه رجحان
 لا حنت في اصلاح البرمته
 لو وقدت وغيرها العيز عقد
 في السراج ان يكن تطلعت
 بالقشوم اذ في التفرع سراختي
 ان مت عند هذه او عيلته
 حنت قاله ابو العباس
 اولى كالحجة ان في دميه
 يشمل نوعيه في الاولون اغتفر
 ما عن اهل الزحاجي
 من قال من روجاته مطلقات
 بدر من كلافه قد امن
 وان يكن تان رباح مصطفيه
 كالحسان ان في ملكته
 وفي سوي الوصف به لن يفتا
 حنت بالمغشوش او ما ضربا
 امرأة القائل كذا اهل ينصرف
 حاتم في حصره الروابي

الافيه

وقال فيه رجل قد اخبرنا
 فقال ان اخبرت فيه خلقي معالت استغيت ذاعلمتني
 عنت ابا اسحق فرع يوسف العالم الذي لا يستغنا اصطفي
 فقال لمعتك ان كان الذكي انما كان في شيت خدي
 فاستغيت الذكور وما فعله فقال لا حنت اري في الاوليه
 لانه لا اجري فعل المباح واكنث في الثاني عليه مستباح
 لاني اذكر يعرف عالمنا ولست في دعوى الطلاق كالمنا
 وقيل في فعل المباح الاجر قد حقق بالحنث لديه بعنفه
 وهذا الذي صح في الخبر به قال النواوي وهذا الامر اشبهه
 على فرقت والصواب المفرقة مقصد طاعة وفعله تمته
 قلقت ود العالم من حجارا وكان من العلوم لا حباري
 حل غيبسا بورد اتعقبت للزعل وفاته لم اتقن
 وفي على الشوك لجبر خصم بموا المكل الشدي اذ قعم
 كضرها حتى لموت ضرست ضراسه اذ في المثال اقترت
 وانه يلبس عليها بتم من عنتها في راسها لم يفتي
 من اذهام البيت وهو الهاون وفيه هاوون به نهاون
 فقيل لا حنت للاستغناء وقيل عند الياس لا محاله

وشفتنا مال الاصح طلقنا
وهو الذي صححه الشحات
نعمه اذا علمته بالاجيب
فلا على الصحيح والفرع معنى
وحالف ان الصحيحين معا
لاحتث من يمينه للاختلاف
وزنبت ان سرقته مبانة
غريبتان قال مالي كالحق
ولي الاصح مع تصد الصدقة
او صرف كل ماله وعرس زيد
ونسوة الزيد من كل كالحق
من جهة الخصوص في التميم
ثانيهما كالحق وطالوت
يامثري ان توابع الجميل
لانها ان دخلتها طالعنا
كتاب الارتجاع شرط المخرج
علي الاصح محرم وذو الجنون

حمن

حيث له ابتداء اعتد الصحيح
وردد المرتد حيث اسلمنا
منع زوج حرة مع امه
والوجعة الرد الى البن كالحق
وقسر الاصلاح بالصلاح
فعنده من ذلك الصلاح لا يرد
من الرجوع لفظها كالمسرة
والاصول في الباب ما سئلوهن
درجعة المختار من بنت عمر
وما عاق جوزت للاسقاء
اولا او الملك به شرعا وقف
فمرضى الامام والفر زالى
قال الشافعي قال قلع عاز وحته
في الارث والابلا نساء والنهار
وعدم الاطلاق للترجيب
ومثله مد جعل الا برانقسط
والنذر كالواجب اولا والذبح
ردود عبد دون اذنه صحيح
بعد ارتجاعه فيبلغه بما
بعد طلاق هذه لن يعلمه
بعد شعث لذي الاصلاح
في الارتجاع ابن ابي رباح
ومن سواه فسدت بد التردد
بفتح يده واجازوا كسره
وايه الرد وسر خوهن
ثم اخاها ما ارتجاعه اثم
والملك هل له بذونها اندفاع
على خلاف فيه في الشرح يفت
بقاملكه الى الزوال
في خمس اكر وانبت حخته
والخلع واللعان خصا شتما
مد خصه الشى ان التصحيح
اذ هو بالتكليف عنه سقط
من وحي شمة هنالم يند

في الرجعة استدانة او ابتداء
 والبراج القول الاستدانة
 وتحصل الرجعة بالرجعتها
 مضافه لمصداق من المصداق
 ونقل الرجوع من الابانة
 اول الاذن بالقصد فيه لعته
 والرد بالامساك ذو صراحة
 وبالنقل وتزوج كسني
 صحة عقدها اذا ما اوجبته
 واين ابراهيم والمعالم
 صحته واختيار ترجمته
 فادوية ذي فارقت ميازه
 ترك الولي والشهود والرضي
 كثر من العدة والاحكام
 وعقد هاسطل حيث علقه
 فان اني ياذ او الهز من
 ولم يفرق بين نخوي ولا

والرأى

والشروط فيها كونها معينة
 والفعل ما به ارجاع عندنا
 وعندنا وجه كذا كولي من
 والاولون فرقتوا بارت ذاك
 فليس يميل انه متكفها
 واليمن الملك ليس مستحق
 وعدت الملك بالفعل فقتل
 واختصر الرجعة من علم عرض
 ما استنظمت طلائعها في افك
 ودخلت موهوبة من الدبر
 لكنه مد اخرج المستدخله
 وفيه قد وقع للسبب او ك
 وضدت من الامتناع الممان
 كعدتها من وضع حمل ممان
 ولا امر الاستنبال ان كانت امه
 سته اشهر ورجعة مفقطة
 فتم مو طامالك قال عيسى

١

لمن اتت بولد في شهرها
 وللرضاع سببان استنبطهما
 والمتنهي اربعة اعشوا
 والحكمة سقها المصور
 لم اقل وقت الانتصاف
 ان كلعت من حصرها هي اثنتان
 وسبعة واربعون في الدماء
 في وقت طهر ستة وعشرة
 بليلة بعد بلايين مضت
 وتوارى في العادة المفترة
 وولد الامام والسروراني
 اما التي قبل انتصاف المدة
 ورد قولها وجاءت تدعي
 ولم يذهب نفسه ما لا طهر
 ثم اقل مدة عفتت
 بين علي ان الدم الذي ترك
 هل هو حيض ومروا بالمعظم
 ستة اشهر انت بحملها
 من اثنين فارضا من درها
 ومائة وخمسة اشياء اما
 ومضغه في الحطة حركي
 لحرة تعتد بالافتراء
 بعد بلايين مضت والحظان
 والحكمة وان يكن من الامسا
 والحظان والحيض ان شرة
 والحظان مدة الاقتران مضت
 وعلمه مقبل من قسده
 مدخال الحث في الزمان
 بالحيض تزعم انتصاف العدة
 في زمن الامكان صدق ما ادعي
 تصدقها فيه على ما ذكر
 لذات زوج في نفا طلق
 في مدة الستين جينا ان طهر
 اول ولا الحث في حساب الاعظم

وان يطا

وان يطا رجعية واستأففت
 في المهر الوجهين ما لم يكن
 فان يكن راجعها ما لم تنص
 وكل هذا حيث كانت لا ترك
 فان جعلنا الدم حيضا انتصفت
 من قبل وضع حملها لم يرجع
 والحمل في القدر والاخير ان حصل
 حكم بعض الطهر حيث تنصل
 هل ينقض العدة بالذي ذكر
 وحظر الاستمتاع ما فيه نظر
 والجد مستف ولو حظر اعلم
 وجب المهر اذا لم يذهب
 والنهر فمن دخل المهر لله
 لامهر والفرق ارتقا امرة
 واشتر الطلاق بعد ما ارتفع
 ومنه تطلق لعان والجهاد
 والمدعي في علة سقضية
 رجعتة فما تبقى ما انتفت
 حملاني في الزمان المشتمل
 اذ حملها بعد والحيض قطع
 دماء لن يجعله معتمرا
 اذا انتهت اقترانها فان مضت
 والوضع ان قدم فهو مرجع
 هل ينقض ببعض طهر ان فصل
 في بعض حيض فيه تحت تنصل
 اولاده العقية سعية شدة
 وهو لم يرد انما او الشطر
 للذين بالخصر بقدر مسلم
 لذا الذي راجعها المذهب
 فاسلمت قبل انتصاف العدة
 بعد زوال رده في شرة
 بالمهر عنه لا الرجوع ما اندفع
 والارث والابلاحت باشتداد
 رجعتها في المدة المستنوية

وكانت تهاون اذا ما اتفقتا على زمان الانقضاء حقتا
 كقول الشهير وقال في السرور راجعتا وهن تقول في العسر
 فنقول لها مرجح ان حلفت وان عليها اتفقت واختلفت
 اوقانهما صدق فهو افتوك وان بلا وفق فسبق لا عوي
 تعتبر الترجيح فالتى ادعت مضي عدة بسبق منعت
 فيقول فتول زوجها من حوته اذا ادعاهما في زمان عده
 فنقول لها من بعد هالم يثبت وصدقت في صورة المعينة
 وحلفت الذكور ان تعلقت حقوق غيره لزاما من حلفت
 وقوله للوصوف هاهنا خبر وقيل انشا الرجاء فاعتبر
 وصاحب المقرب في ذي الحرة رجع فنزل المرأة المحصورة
 واستبعد الامام دعواه وقال ذاك الحكم بالوتيل حيث استقال
 وحترده في صورة الوكيل لحرق اجماع بلاد لميل
 ولعسر الفرق اذا ما سلمه واندر الفقهاء اذا استعمله
 على امام الحرمين ان هجسم على امام عاذروما وحجسم
 فللعرا قيس في الوكاله قولان والجحد اما احاله
 وحيث صدقت هذا اذا اتقت يقبل قولها اذا اعترفت
 نصر عليه بخلاف النسب اذا اقرت بعدة بكذا

عالم

والمزني

و هو نظير من اقرت بالوصف بعد محذور في نكاح مرتضا
 وكذا هذا في سوى نكحت سواء اتمها هذه فان ثبت
 دعوى رجوعه الذي له نكاح فهي له وزوجها الثاني ان دفع
 وان اراد عند فقد البيت له خلفها كان له ما عيشه
 وان علي الزوج ادعرا وصدقت فامجة وطرق قد حقت
 امثا الذي دون الثلاث اوقعا وقال كنت قد ولجت وادعي
 ان له الرجعة وهو من كره تصدقها خلف لن من كره
 وقوله افترو المهد استقر بالقبض والشكريد ونهاتر
 واختار اربع سواها فتنعه في عدة حواها
 وعن ابي منصور البغدادي ان رد شكر العين في المراكب
 يلزم بالقبض والاسبراء والنصر فيه ظاهر لا شك
 خاتمة طلق عرسه الامه واختلف في الرجعة المقدمه
 بحيث قلنا القول قول حوته فالمسؤول خسر رب امره
 ورجع الشاشي ثم البغوي جانبها وهو اخصب والنووي
 والاول المعنى به في المطلب وهو الذي قد نصر للمطلب
 وهذه الزوجه ان شراها في مدة الرجعة واستبرأها
 حلت وليس لمشا الزوجه لانها حلت كل حرة

وقول زوج المداة الصغيرة بعد انقضاء المدة الشهري
 راجعتهما وصدق الولي لا يتبلى في الحرة ثمانين
 وسنوت ياتي بعد ذاك العدة بطلانها بعشرة في المدة
 في الشرح والرد منه هكذا وقع والحق فيها انها منقصة
 ومنع الرجعة ولم يثبتها ولم يلق الطلاق والارث حسب
 وقوله بعد الدخول ان قدم زيدا في التطبيق عند منعدم
 وبعد ان راجع هذه لم قدومه هل من طلاقها سلم
 كالبيع وحيث كان البيع لما لا بد وان من طلاقه وراى
 كتاب احكام فروع الابل لا وانه النور لفت دليل
 ومن اللسان وضعه لا خلاف وفي طلاق الشرع مطلق الخلف
 من كل زوج منه في الطلاق من جملة ولو سلكوا الاعتلاق
 ليرتكن ولحيها في الغيبيل الثمن من ثلث عام مقبيل
 اوليها ما لم يلق او غيره وره يقول ذاما امره
 فعن أبي وان عياس وزد يولون يقتسمون نصا لا يرد
 مع ولا ياتر حيث مسخ استا وليعقوا اذا رجعوا
 ومنه للصدق والصدقة فضل ان ربي تصدقته
 واثر الفاروق في صبر النفس في السهم رادع لمن ايسر

ح
 طلاقه
 مع ما لم

ومذهب النعمان ان الارعة ملحقه بالمدة المرتفعة
 وعند الاحكام فيه مختلف برها وعنفها فمن العت
 وما لك بحالة الزوج التزم والشافعي بعمومه جنم
 والنخعي قائل كالصرك بيع مطلقا غير حصن
 رجع بالا طلاق والتأبير عند ابن عباس لا يقيد
 والشافعي قال قد سمعت من ارضاء في العلوم كل زمن
 يقول من الابل والظهار ذات بانا طلاق قبل شروع استنبان
 فقر الشرع الطلاق ونفي هذين اذ هما محظوران
 وليس يحتمل على القول الجديد حلف بالله او وصف مقيد
 ونفى الابل حيث علفه بانها ان ولجيت مطلقه
 ان دخلت او عبدة حريصير من بعد عام فاعتبره بالمصير
 وفي اذام طينتها عتبق فماتت او عتقت لخل خقيق
 كذا اذا باعه او وهبه فان بعد فحلف عودما اشتبه
 وحلف محض بمن الاجابي ولا يبرى الابل ان بها حبي
 ومنه وجه انه بذل لبيير موليا لقول مالك
 والمذهب البطالان في ذات الرق او قرن او من له حب سبق
 رحيث منهم لا ضرب له بل يستغيد الامم بما فعله

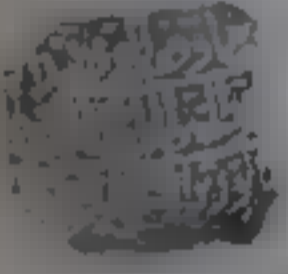
وأنه لا يلزم من كونها عينية

وَمَنْ قَضَى مَقَالَةَ الْعُرَايِ بِضَرْبِهَا وَفَأَبَالَسَّ أَنْ
 وَالْجِبَ بَعْدَهُ عَلَى الْمَشْهُورِ لَا يَبْطُلُ إِلَّا تَبْدَاً وَلا
 رَفِيئُهُ الْمَجْبُوبُ بِاللِّسَانِ مِنْ دَوْبَةٍ رَخِلَتْ دَاوُلَانِ
 وَمِنْ صَغِيرَةٍ عَلَى الْجِدِيدِ وَضَرْبُهَا بَعْدَ بُلُوغِهَا أَصَحُّ
 وَلَا وَجِبَتْ ثَلَاثُ عَامٍ بِإِذَا مَعْنَى فَلَا وَجِبَتْ ثَلَاثُ كَسْرًا
 أَنْ كَوَّرَ اسْمُ اللَّهِ فَالْأَصَحُّ لَا يَجْعَلُ مَوْلًى وَالْأَحَبُّ لَا
 تَقْطَعُ وَأَوْفَى بِالْأَصَحِّ بِإِذَا أَيْمُ الصَّحِيحِ فَالْجَمِيعُ تَحْمُومُ
 وَمَنْ لَوْ وَاسَّهَ لَا وَجِبَتْ ثَلَاثُ خَمْسَةِ أَشْهُرٍ بَعْدَ الْإِتْمَانِ
 كُلُّهُ حَكْمٌ بَلَّغٌ تَدَاخُلُ لَمْ يَنْصَبْ عَامٌ سِتَّةً تَوَاصُلًا
 وَالْأَبْتِ وَالْوَلَدِ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ لَحْلٌ وَلَا إِذَا مَا اسْتَرْجَعَهُ
 بَعْدَ طَلَا فَمَا إِذَا مَا بَقِيَتْ مَدَّةُ أَحْرَامِهِ مَا الْغَيْبَتْ
 وَغَيْرُ مَرْثَةٍ بَعَامٍ لَا طَلَا هَلْ فِيهِ تَلْفِيزٌ بِرَى أَنْ لَمْ يَكُنْ
 أَوْ مَنَعَ عَنْهُ هُنَا وَجِهَانِ مَا النَّوَادِي الْأَصَحُّ الثَّانِي
 وَالْوَلَدِ بَعْدَ النَّزْعِ فِي ذِي الشَّوْرِ عَلَى الْجِدِيدِ يُوجِبُ التَّحْصِينَ
 وَمَعَهَا أَنْ أَشْرَكَ الضَّرَّةَ لَا تَنْبَغِي طَلَا عَنْ طَلَا رَجْعًا
 وَأَنْ لَمْ أَحْضَوْهُ لَمْ يَنْتَبِعْ مِنْ بَلَّتِ الْعَامُ بِهِ تُقْبَلُ
 الْجَمْعَةُ الضَّرَّةُ مِنْ أَوْ صُغُورِهِ لِلْفَلَكِ الثَّابِتِ أَوْ زُرُورِهِ

لِلشَّمْسِ

لِلشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا أَوْ أَنْ تَزُلْ
 يَكُونُ مَوْلًى وَأَنْ تَحِلَّ فَلَا
 وَبِأَكْبَرِهِ أَنْ تَوَالِيَ الْحَجَّ
 وَأَنْ يَكُنْ مُحَقَّقًا لَذِي الْعَقُولِ
 فَيُتَوَقَّعُ أَنْ تَوَالِيَ مُطْلَعًا
 مِنْ مُدَّةِ الْأَيَّامِ أَوْ لَمْ يَكُنْ
 كَمَرَصٍ كَحُلٍّ أَوْ مَطْلُوعٍ
 وَالْمَوْزُونِ فِيهِ نَصَبٌ رَغْبٍ
 ثُمَّ صَوَّغَ الْبَابَ لَفْظًا اشْتَمَلُ
 بِالْوَلَدِ وَافْتِضَاءً بِكَرْوَجَمَاعٍ
 أَمَّا الْكُنَايَاتُ فَالْقُرْبَانِ
 وَالْوَهْرُ وَالْبَصَاعُ وَالْمَلَامَةُ
 وَأَنْ وَجِبَتْ إِذَا احْتَرَفَتْ
 وَأَنْ يَبْشُرَ بِعَتَقٍ عَنْ طَلَا رَجْعٍ
 وَلَا يَكُونُ مَوْلًى مُطْلَعًا
 أَوْ عَنْ طَلَا رَجْعٍ أَنْ فَعَلَتْهُ فَلَا
 وَأَنْ وَجِبَتْ أَنْ تَكُونَ الضَّرَّةُ
 عَلَى عَيْسَى أَوْ الدَّجَالِ بِالْقَتْلِ أَوْ عَتَقِ
 بِالْغَيْبِ مِنْ أَثَانِهِ أَنْ نَزَلَ
 لِلْبَلَدِ الْحَرَامِ عِنْدَ الْحَجِّ
 لَيْسَ ثَوْبٌ وَذُبُولٌ لِلْبَقُولِ
 وَمَا يَبْشُرُ مِنْهُ أَنْ مُحَقَّقًا
 لَمْ يَبْشُرْ إِلَّا بِمَا فِي الْحَصَانِ
 قَبْلَ أَنْ أَوْ أَنْ أَوْ يَطْلُعَ الْبُرْدَا
 وَالْحَقُّ فِيهَا مَا بَدَأَ عَلَى السَّوَا
 عَرَفَاوِي مَقْصُودُ الْأَيَّامِ
 وَغَيْبَةُ الْكَلْبَةِ فِيهَا وَالْوَقَاعُ
 وَاللَّسُّ وَالْفَتْبَانِ وَالْأَنْبِيَاءُ
 وَطَرَا شَابَهُ ذَا الْوَقَائِصِ
 مَلِكٌ عَنِ الْعَبْدِ فَمَا الْكُنُزَالِ
 وَأَنْ بِالْأَيَّامِ ذَوَا شَتَمَارِ
 مِنْ طَلَا لَنْ يَكُونَ طَاهِرًا
 إِلَّا بِالْأَبْطَحِ أَوْ أَوْ لَا
 طَالِقُهُ مَا لَمْ يَطْلُقْ بِضَرْبِ

الْكَلْبَةِ



وإذا ما ابلا وبالشرك انتفى
وخالف لا بجان اربعة
وبعض من قبل وكل ان هلك
ونعبد جماع كل واحد
ولا احامعك الى عام سوي
فان بكا وقد تفتت مدته
فصل بلاء ما من شهور اربعة
وذات الاربعاء من رجعتي
وفيهما ان صل وصف السودة
ثم اذا اسلم بعد استوتفت
وكلم مانع من الرمي وسم
لم يمنع المدة بالصيام
او كان في كاه وهو حرم
وحيث زال استوتفت وقيل لا
كحيضها وصوم نفل واعتناق
مان بكا في كاه والافله
بطلقة وليس هذا للسوي

وطلقت ضررتها بلا حصة
ليس لمول ابدان او وقع
يزول ابلا به عمش ملك
من كل فرد لا تراه جاحد
مرة انتفى بحكم الاستتوا
نحو عمل الاطهر مول تفتت
ثم هل من ابلا به من او وقع
ويشجع الطلاق في قدرتها
بعد الدخول قطعت ذي المدة
وقيل بالزوج بناوها ثبت
تخل بالبعاء حيث من المدة
والسقم والجنون والاحوام
كصغرا ومن زمانه فتك
وان يكن المانع شرعا فلا
ولمنع الفرض وفيها اختلاف
الزامة بغيته او حكمها
ولا لسيد الرقيقته انقل

الخصم

وإذا ما ابلا وبالشرك انتفى
وخالف لا بجان اربعة
وبعض من قبل وكل ان هلك
ونعبد جماع كل واحد
ولا احامعك الى عام سوي
فان بكا وقد تفتت مدته
فصل بلاء ما من شهور اربعة
وذات الاربعاء من رجعتي
وفيهما ان صل وصف السودة
ثم اذا اسلم بعد استوتفت
وكلم مانع من الرمي وسم
لم يمنع المدة بالصيام
او كان في كاه وهو حرم
وحيث زال استوتفت وقيل لا
كحيضها وصوم نفل واعتناق
مان بكا في كاه والافله
بطلقة وليس هذا للسوي

واستحسنوا الامور بالتقوى
والترك لا يمنعها من الطلب
وتحصل النية فيما وصفت
بقتل ولو بالاستدحان
كالوحي مدوها اذ لم تلزم
وفي الاصل اذ كان المحرم
ثم انتفى طلبها اذا عذر
والمانع الطبعي منه بطلبه
وما للشرع مثل احرام حصل
مقتل بالحبس وبالعز بربيه
والعقر القولان لا يلج اليه
وانه لا يشك لانه
وانه بالوحي بعد طلبه
خامسة بالوحي بعد مدته
وانهم المنداح لا تفسد
وما الذي يظهر في المهذب
كتاب احكام الظهار ومومن
بأحد الامر من حيث يتوى
فبعد طلبه بالطلب
بغنية الخالف فهدا الحشفه
منها ولا يتقبل برذي الحبال
كفارة والخل بالتمزيم
تلفير والحلال لها ان تحصل
مانع وكيفية كمنع او من
بقوله قدرت كان مطلقة
فالامر من المذهب الفصل الثامن
بوحد في مختار شيئا بترفيه
بل بطلقة بطلان التام عليه
بل التهمي له يستمر له
تلتزمه كفارة بسببه
من لم يكالب سقطت من ربه
واوجب التام عن العقيدة بقله
وما المتفق المنداح غير المذهب
كتاب الذنوب والجنث امن

بلغ عالم

قايله بلفظه ما زور اذ فيه قول منك وزور
 والذره في انحرام ما هي اذ يمكن الجمع في الظهور انتفى
 كذا اصل فيه ما ان في قد سمع وايضا اسم الله معها مجزئ
 وهي انتد النصف والعشر معا ونسبة الا عشر ونصف الدعوى
 لم الاصح المرأة المنتسب به خولة بنت مالك بن ثعلبه
 وهي التي من الناس قالت لعمر كحضرة الجارود اذ به ايتهم
 من خشى الوعيد يرجو الموت ومن يخاف الموت يخشى الموت
 وروجه او ساجد عباده وكان وصفي التوفيق اعتاده
 فني ابن داود والمستدرك وابن يزيد والتفاسيم حكمي
 واليه في ان سلمه اعني ابن حزم للخطا واسلمه
 وقد رجا عنه من رمضان معنيه حكمان اذ امعترضان
 والظهور منه اشق لفظه اللهم اذ هو موضع الركوب باشتهاار
 وكونه انشا حكم او حشر حقيقته السبيل وهو معتبر
 لم الصريح عند اهل العلم انت على كظهور مثل ظهرا في
 والى عندك ومعنى مني كظهور ام في الصريح استغنى
 وقصد غير الحكم بالصرح لا قبل في الاصح منه اولا
 وقوله كظهورها بلا صله على الوجه كصرح حصصه

في الصريح

بجسمها

بجسمها وتفسيرا لذا البدن من امة وزوجة اذ يردن
 والحكم في كصدها او بطنها ايضا ظهار وكذا كعبيتها
 ان قصد الظهار لا الاكراما ففيه والاطلاق لن يلاما
 فظهورها او بطنها ان شئتم بظهورا من ظهارا اشتبه
 والفرج والشعر ورجل اشتبه وهذا الجدة في هذا الشبه
 والمذهب المشهور محرم ما ترك في كل محرم محرم ما ترك
 لا زوجة ابنة ولا مريضه والعنوا التشبيه بالاختلاف
 وباب وبالنسبة لها اللغات وزوجه الغير واهل من كان
 وهكذا اذ ظهر هذا الاجنبي واحمد لجعل هذا الاب
 يوجب في كليهما الكفارة وما لك في الاصل منه اختاره
 وجه في الاحكام ان تعلقت به كان باحنيته مدعوت به
 ومعتد التعلق باللفظ وقع به والا بعد عقد اذ يفسح
 وقول ان طهرت منها وهي غير نكاحي فهو عنه يشكي
 وانت طالق كظهور جده من غير قصد ان نوى بقوله
 او بطنها امه طلاقا او بطنها امه طلاقا
 طلاقا او بطنها امه طلاقا او بطنها امه طلاقا
 او الطلاق والظهار بهما مرتبنا نوقع كلا منهما

كاتبها

ان خصت في ذات ارتجاع كلكه ومن يطلق ارتجاعا بطله
او قصد استينافه اذ كثره في امرأة يلزم ان تكفره
على الجدة عدد النساء ان وقال لها عدد في الثاني
ومن القدم عن فلاهما انتفا تعدد التكفير فيما وصفت
فصل على المنظار الكفار بالعود وهو ان يلى كفاره
المسالكها من امان فراق كان به وصل فسيح او طلاق
ولم يراجع او ترى منى كثره بالموت واجنون منى كثره
عالمك واللعان باختيار بشرط سبق القذف من كفاره
على الاصح منها فان وصل برحمة او ما رتدا او متصل
والمذهب العود بالارتجاع لا بوصف اسلام وعودان يلى
صح ولا يشترط التكفير منه بفرقة من بعد عود بعقبيه
وقيل ان يعود وطئه حرام واختلفوا في ذونه من الاحترام
ما لشروى لوفاق الاكثر رجعة والخطي في المحرر
وجبض الامام في ذال البابا حل او محرم ما رسمسا
والعود في القدم عزمه على وطى وصل الرطى والجديد لا
وصح ما من الظهار اقلته مؤقتا وقيل لن يوصيه
وميل لغو فعلى البدء الاصح لا عودا لا مسالك اذ فيه صح

ومثله

اريد

وشبه الظهار حكما بالطلاق بعدد التكفير فمن امسسا
عن القدم القدم ما دامعه ومن ظهارهن من بكلمات
فيما يد من الثلاثة الاول وان تزوجه بوصل كثره
فهو ظهار واحد والظاهر وانه بالمرأة التي تتلى
خاتمة عسما الزهرى قال وعن مجاهد وروى العامي
وعندنا وقت اذ ابها خرج وقبله على الراعى وجبت
هذه او في الامان والتمسح واختار رجاء محسومون
والنوروى في الجميع وافقته كتاب حكم نوعي الكفار
وشروطها النية لا تغيير ما الطهر وليتني على في الاعتناق
اربعة بعد طهارا وحكي كفارة وفي الجديد اربعة
ان على الولا في المتهومات كل ينال ما لها عنه حول
وقصد التأخير فيما ذكره في قصد الاستيناف اذ يلزم
يعود في الاول عزمه واعتل وابن جبير من مكفر قال
كفارة اخرى لو لم يراجع بالوطى اذ يغوثها زال المخرج
وهذه مقالة ما حجبته ومن الوصايا هكذا انا ليعلم
تطوع الصيام فورا او مسلي وشرح مسد لم به الموافقة
وهي من الستر بلا من كاره عليه بل تصح مع من أهمسا

وان عليه حيث تصدده
وهذه الكفارة المرتبة
مومنه والرق فيما قد خل
فجزى الصغير لا المحب
واخرج مكنه النسيان
ولجزى لا ينج ثم الا علم
وتالحق ذو صم والاكوع
وتأخذ لرجله كاعسور
وتشلل العضو كفتده ولا
وتقد كلهما من الرجلين لا
وخنصر وخنصر من اليد
ومن الجهاد حكموا من فقد
لا زمن ولا الذي رجلا فقد
او من سواها انشفتا فلان
وهرم يعجزا ونبه مرص
وليس لجزى عمق ما يسر عليه
ولا مبعض ولا من وصا

الا الذي

ولا الذي أجبره واستشككت
ولجزى الجاهل والمستد برة
والرلمن والمعضوب الذي قطع
وقطع المحرم من الجواز لم
فما رأى القتال فمن قد ما
ومنقوا جواز عمق علوه
بصفه كاله اعتاق ذين
عن كل منصرف ذان نصف
فعله المعسر والخلف عرص
وليتفطن هاهنا الآن ما
والعمق بالمال كالمطعم
فمقوله اعنى هذه المستولاه
كان يقتل عن قتال عتق لا
والعتق لو قوله عتق
كان يقتل عن قتال عتق لا
ثم الاصح ان ملكه له به
ومن له عمد يري او ثمنه

فمن يتأقبت الوصايا اشككت
ومن له يعلق عمق حيرة
خبرة وقيل عن ذاك انقطع
محبة القتل بحرب ونجف
للمقتل فهو شكل عليهم
كفارة وجازان يعافيه
من موجب قد ناله يستبان
كعتق ما باقهما خيرا اذا
ويطلق بمنع عمق بعوض
لم يفرطه عموه قد حتما
به وفي الخلع استبان مطلقا
على لدا يلزمه ان اوجبه
يلزمه المال وعتقها على
على لدا يلزمه ما حكي
لعمق عن طالبه بما جمل
عتق لفظ لم يعتق عليه
وليس محو جأ اليه زمنه

وزاد عن كفارة ونفقة له وللعايلة المنفقة
ومسكن مع اثاث حقيقته يلزمه من واحد ان يعقده
ولم يقدرا الا الاصحاح — مدة الاحتياح في الباب
ومن زكاة المال والامان قد صرح الجمهور والشعائر
فهما بان السهم اذ لم يزل اخذ زكاة غيره بالمسألة
واجبه الصوم من الجاهل اعتبر كفايه الويت وذا لا يعتبر
بل صرح الاثر باعتبار ذاك بالغير الغالب فيما اخذ
والعلم بية البغوى استنصت والنورى بعدة قد صوبه
وهو بابوا ب الزكاة حالته ومن العزير فتمت فخالفة
لانه من الحج في معضوبه ما اعتبر الامر من وجوبه
بل يوم الاستنباط في الفصل معتبر من تسره الذي الفصل
ومنعوا وجوب بيع ضيقته وراس ما انهي الشدته
بان يعيده لو وصف المسكنه ولا يبيع ذوا حياح مسكنه
وعنده المالكون فيما وصفه على الاصح دون ثوب الفقه
ولا شراؤه بغير وارضى لنفسه الفراء الوجوب المخرج
ومن له مناعة تكفيه او زادت فتلى الاصح صومته او
والجمهور الاقول ان الاعتبار في يسره وقت الاداء اعتبار

دليل

وقتل ما دامت الوجوب ابدا
قال الامام اصله يوجب
او كج الذي قد صاه موحبه
وغائب المال من لم يستطع
لم يجز الصوم كقتل وحلف
ومن التطهارا طلقوا وجهين في
والاشهر الوجوب في التصريح
والمعسر السارح في الصيام لا
والزم النعمان ذوا المنزلي
بواجب الهدى اذا شرع في
وعاجز عن العنق بصوم
اي باللال مع نيته بدت
وفيه لا يلزم تعيين الجف
بان بد امر بعض شهر اعتبر
تأليه باللال ثم المعتبر
تمامه من مالت وقيل بل
يتم ستين الذي به اقتبل
ونقطع التتابع الفوات في
يوم ولو حتما اذ العذر ربح
ومن نظنه الفزوب افطرا
يقوته بتتابع قبل حرك

وقيل بالاعلظ منها ابدا
وعنه تعيين حصا له كج
وفي خلا هذا كذا نوجب
شرا عبد وعن الشوم قطع
ومن الجماع بل الصبر الف
وجوب صبره لغير ما حزن
ومر عن الحجة بالفسوخ
يلزم بالعنق لسبب خلا
وانتصر الاصحاح الذي عن
صوم فقيهه مثل الا لحن
شهر من فيها تتابع يدوم
في لعلها بل يوم قيدت
ولا يتابعه بقصد وجهه
تأليه باللال ثم المعتبر
يتم ستين الذي به اقتبل
يوم ولو حتما اذ العذر ربح
يقوته بتتابع قبل حرك

كتاب في بيان

أوتزل نيثة ولا للبرزي
 ان الذي يجهله تعلمه
 نكاح ولا احفظه منقولا
 وقطعوا امراض على الجبد
 وكالجنون في الاصح الاغنيا
 جو حامل ومرضه انطورتا
 وحرمة الوطى طهارا ثابعه
 وما لك والحنفي قضفتا
 وقبل شهر الصوم ما به ابتدا
 مل صحيف لا اولغا مثولان
 لا جاهل له اذا اختفى
 وعاجز عن القيام بهدم
 واعتبر الامام والفراحي
 بغالب النطن وهو النوري
 او خاف ان يزيد منه ضرره
 ولور ضيقا في الاصح والعدد
 لا فافر ولا شريف والاذي
 جواب فتيا حفظت كالحري
 لا يقطع الحكم به ما اعتمده
 بل هو حكم حلت معته ولا
 لا احيض واكنون في الراي البدي
 لا فطره لسفر اذ ينمسا
 على الاصح مبطل ليف اتي
 ليلا وذا الاقطع المتابعه
 به تتابع الصيام المدي
 لا غ عن التفسير في المبتدا
 وصح من جاهل ارض الداي
 لانه مقصود بلا حقا
 او مرض لا يري في المقسم
 بقاؤه شهرين بالتوالي
 صحته في روضة وهو موي
 او مشتوق بد انتصده
 كوصفه في لا عتب يعتمد
 بغيره التي هنا لم ياخذ

كل

نيل له مذمدا المصطفى
 وملتقى بالوضع او قيفر شمس
كتاب احكام اللعان الشري
 واختير لفظه على الشبهة
 واللعن طرد الشرح والابواب
 ثم الاصح انه جنس مسين
 وقيل بل شوب شمادة معه
 واختير لفظه على لفظ الغضب
 وليس من الايمان ما فيه عدد
 سوى اللعان وقسمامة تقع
 والاصل فيه اية النور وما
 في علم عولم العجب لا في
 يسبقه قد في كذا في ولد
 نوحا لطفاته وانسه
 وقول الوطى في الفرف كني
 قال النوازي الصواب ان ذا
 والرمي بالابلا قدر الحشوة
 كتابه زكاة فطر تصلي
 من اعلمه لا بقدر او عشا
 صبح من اللعان الذي منه نكال
 لشبهة المعنى الذي افاده
 له من الخي الذي بعثاد
 وقيل بل نزع شهاده تبين
 وقيل بالعكس وخوه اربعة
 للشبقة والقوة وهو مضب
 والمدعى كارت وهو ذو المرد
 وبعد خبر المرسلين ما وقع
 صح من اللعان شو صبر هما
 وابن اميه هلال الشان
 صرحه الزنا القتل ذي ولد
 زنيث او زنت او يازانيه
 به عن الفعل القبيح اذ عني
 من الشرح لا شتم في الاذي
 داخل فريح اذ خطير وصفه

لهم

أَوْ ذُبِرَ وَقَوْلُهُ يَا زَانِيَةً لِرَجُلٍ وَالْعَدَسُ فِي الْعَلَانِيَةِ
قَدْ تَصَرَّحَ وَزَنَاتُ فِي الْجَمَلِ كِتَابِيَّةٌ أَوْ اِحْتِمَالٌ اقْتَبَسَ
لَقَوْلِهِ مَعَ زَانَاتٍ فِي الْأَصَحِّ وَقِيلَ لَا وَقِيلَ مِنَ الْخَوِيٍّ
فَإِنْ يُقَالُ مِنَ الْبَيْتِ فَهُوَ فِي الْأَصَحِّ قَدْ وَدِدْتُ دَرْجَ قَطْعِ صَرْحٍ
وَمِنْ الْآخِرِ نَقَلُوا شَرْدَا وَوَلَدَ السَّكِينَةُ قَدْ مَا انْتَدَا
أَشْبَهَ أَبَا أَبِكْ أَوْ أَشْبَهَ جَمَلٌ وَلَا تَلَوْنِ كَمَا تَوْنُ وَقَالَ
يَصِحُّ فِي مَضْجَعِهِ قَدْ أَخْذَلَ وَارِقٌ إِلَى الْخِيَرَاتِ زَنَا فِي الْجَمَلِ
وَالْبُوصْفُ بِالْفَجْرِ وَرَوَى الْفَسْقُ وَمَا يَنْتَلُو مِنْ حَيْثُ تَبَدُّدَ الْهَيَا
أَوْلَسْتُ عِدْرًا أَوْ رَجَعْتُهَا فِي الْأَنْفَرَادِ رَجُلًا أَسْمَعَهَا
كُنْيَاةً فَلَا تَرُدُّ بَيْنَ يَدَيْهَا لِلْأَمْسَرِ إِذَا طَفَا أَوْ اعْتَدَى
فَقِيْلَ إِنْ دَاوُدَ أَنْ أَمْدَانِي لَيْسَتْ تَرُدُّ لَأَمْسَرًا فِي الْحَمَلَةِ
فَقَالَ حَبِيبُ الْحَلْقِ كَلِمَتَانِ قَالِ أَنْ أَحِبُّكَ فَقَالَ ابْنُ الْعَقَالِ
لَمْ يَرْفَعْتَهُ إِلَّا مَامَ الْمَنْذَرِكِ وَاحِدٌ ضَعْفُهُ كَأَمْسَرٍ
لَمْ يَنْزِعْ مِنَ الْمَشَقِّ وَهَمٌّ فِي عَزْوِهِ إِلَى الْخَارِ الْمُهْمِ
وَأَبْنُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَأَنَا لَيْمَ الْكَفَى دَارُ ثَلَاثٍ ذَا زَنَا
لَسْنَ يَنْقُذُكَ مَكَلْفًا وَإِنْ أَرَادَ بِأَلْهُوَ تَقْرِيبُ بِلَا حَدِّ يُرَادُ
وَقَوْلُهُ بِدَا زَانِيَةً عَارِمًا صَارَ مُقَرَّبًا إِلَى الزَّانِ وَقَدْ دُمَا

نَحْوُ

لَحْدَهُ لَقَدْ فَهَمْتُ بِهَا تَقَبُّلَ الزَّانِيَةِ وَمَقَوْلُهُ لَزَوْجِهِ يَا زَانِيَةً
كَانَتْ أَرْزَنِ اِحْتِمَالٌ أَنْ تَزِيدَ فِي قَوْلِهَا بَلْ زَانِيَةً كَانَتْ
فَإِنْ تَقْتُلُ زَيْنَتَ مَبِيلٍ أَرْزَنِ أَشَدَّ حَرَمًا أَنْتَ أَوْ أَهْدَى مِنْهُ
وَلَيْسَ بِالنِّسْبَةِ الزَّانَا إِلَى الْفَرْجِ صَرْحٌ مَنِ فَاقْتَدَارَ وَقَدْ لَعَنِي
كَقَوْلِهِ لِلْأَبْنِ لَسْتُ مَبْنِي وَلَيْسَ كُنْيَاةً عَلَى الْفَرْجِ
لَلَّذِي إِذَا مَالَ لَهُ يَا ابْنَ الزَّانَا أَوْلَسْتُ مَعْنَى لَا لَذَا التَّشْبِيهِ
أَفَادَةُ الْخَاوِ وَأَنْفَى ابْنِ الْعَلَا يَلُونُ قَادِفًا لَامَهُ هُنَا
وَمِنْ لَفْظِ الْعَيْنِ عَزَا صِلَافًا بِهِ مَعَ التَّقْزِيرِ كَمَا لِلصَّلَاحِ
وَقَدْ دَفَعَتْ غَيْرَهُ بِتَقْرِيرٍ لِحَدِّ قَدْ فُتَّ سَوَى دِي اللَّعْنَةِ لِحَدِّ الْاِثْنَا
وَالْمَحْضَنِ الْحَرَامِ لَفْظُ الْعَفِيفِ وَقَدْ فَعَلَتْ غَيْرَهُ بِتَقْرِيرٍ لِحَدِّ
فِي لَمْ يَرْبَطُوا بِالْعَفْفِ عَمَّا بِهِ لَحْدٌ عَنْ رُطْبٍ حَصْرَفَ
لَا زَوْجَهُ فِي عِدَّةٍ عَنْ شَيْئِهِ بِوُطْبٍ مُحْرَمٍ مَذْلُوعٍ عَرَفَتْهُ
مِنْ أَمَةٍ لَعَنَتْهُ إِذْ تَسْتَبْرَأُ لَعْنَهُ وَهَكَذَا أَمَّا الشَّيْئَةُ
وَأَمَّةٌ ابْنُهُ وَمِنْ بِلَا رُكْبٍ أَوْ ذَاتِ زَوْجٍ أَوْ بِلَا فَرْجٍ رَا
وَوُضُوهُ الرُّوحَةِ فِي الْأَحْرَامِ نَظْمًا أَوْ عَقْدَ مَتَعَةٍ وَلَحْدٍ
بِسَبَبِ النِّظَامِ فِي الْأَصَحِّ أَوْ حَبِيزًا أَوْ فِي زَمَنِ حَرَامٍ
تَبْطُلُ عَقْدُهُ بِابْتِئَانٍ وَلَا

ويستقط الحدة لمقدور زخي لا يارتد ادم من يكون مومنا
 والمزني كاني شر جري علي وجوب الحد في محش طدا
 ومصلح بعد الزنا لا حد يش حصانه وحده قد يزد من
 لذل ذك ارت وان لعرض عفا يفي كشفة لمن تحتها
 وقيل منه حصه العا في مقت ومثل كل القصاص في اسقط
 وللإمام ان يحد من ربي شفا غير وارث له انتمي
 والعبد بعد قد فنه اذا هلك ينقل التعزير للذي ملكه
 فصل في زوج قد ف من ماعلم زنا او استبان بالنظر الملم
 مثل شيوخ ان هذه كذا مع قراين محقق الا ذك
 بان راءها مخلوق مهاب او تحت ثوب بالتداني اجفعا
 وفرعها اذ من سواه عليه فتغيبه بجل وجهه لزومه
 او بزناها اعترفت لدمعه من توبته بلا قترته معه
 وانما علمه ان لم يبظا او ولدت لدون وقت شرطا
 او فوق اربع من الاعوام من ولديه الحلال والحرام
 وان لفوق نصف عام ولدت وهذه المدة قد بقيت
 من حيز الاستبراء المحرر ومن زناها في اختبئ الاكثر
 فحل نفيه على الصحب واصطحب لسي ن في الصحب

وعدم النفي

لمحا نفيه على الصحب ٥
 وعدم النفي لذي الفرع ندي
 وليس لاختلاف توبته اشتر
 فالحد قد يكون للاصل ترع
 والرجل المذنب عن عبد الغني
 والمحرر النفي اذا عفا عفا
 والنووي نفي في اوجها حكا
 وعلم زوج بالزنا والفرع قد
 لم نفي شرع هاهنا بالاخلاق
 ووطي غير قبل على الصحب
 عتوبة عن صاحب العقيم
 نفي ان داوثة النفس ابي
 من ادخلت في نسب له سمه
 ليست من ابيه وعنها ابنه
 ومن نفي فرع له انه محب
 يوم الحساب اذ نفيه افصح
 فصل في حقيقه اللعان ان يتول
 واصطحب الشهان والتصح
 للاشتباه واصطحب انتدب
 وفي الصحب من ان في فيما لا شر
 ومنه في بعض الفرع ينتزع
 ضمير فرع لفتاده الغني
 ومن الوسيط كالوجيز اذا اعتزل
 من نفيه متقابلا لمرتصاه
 امكن منها المحظر لعنفه
 فالحد في اللعان لا ياختلاف
 من روضه لقين فرع طابع
 يلزمه النفي وذا لا يستقيم
 وان يزيد والنقاسيم راك
 من غيره بالاعتداسمه
 تباعدت بالنكاح الاجته
 عن حبه وابنه عنه محجب
 وطل ما اخفاه في الدنيا ربح
 اربع مرات كلف عقول على معام

محسب
 نفي اذ اودع
 وادعوا للنكاح
 وجب

أشهد بالله لقد صدقت في ماملته في هذه مما خفي
 من الزنا فان نفي لشمس ورفيع الانسب للشمس
 لم بان لعنة الله عليه ان كان باذبا ما انتمى اليه
 فان اراد نفي لفضل ذكره في الكلمات الخمسة المتكررة
 اما اذا اغفل ذكره الولد فانه لستائف الذي عود
 ولعدة تشهد بالله على لذه بما رماه اسرا
 وتبدل اللعن بلفظة الغضب ان كان صادق ثابته افض
 وسجل النوان حيث استبدل شهادة علف او ابدا
 بعصبة ملعنة او عكسا على الاصح ارفع خمس
 والشرط امر عالم وليكن ملقنا مرتبا طكسي
 والاخر من المفهم بالاستشارة مع منه حكم ما اشار
 ومثل عليه مع الكتاب اول العزير راي الحبابة
 ومن العزير انه به انفسد والنص في الاشئ منه ورد
 وقيل الحكم عليه لا لديه لواحد من بعده انتمى اليه
 لهذا الذي من روضه قد ابده ونصره في الام لن تحبده
 وهو العازة بالترجمة وقيل من النادر لن يتزجه
 والسنة البعلية فيه بالزنا كعصر جمعه واشهر الامان

في العلم

في العلم من حديث الساعة والبيع بعد العصر للجماعة
 وعن ابن هزيمة والدرا وادام ذاب السهني فت حردا
 فلم يبن الخبيرة وقعت منه الديار بعدة بليقت
 قال ابن طاهر رحاله ثقات والاشهر الارسل من المفرقات
 والموان على هوا في الحدم ما بين ركن ومقام محترم
 وخض من منبر المدبنة وفي الصعود اوجه مبينة
 اصحها نعم وقيل لا وقيل فمن على المنبر كاذبا حلف
 حق له النار وفي دعوى الاراك صحف شخنا فطنه شرارك
 في ابن لم جبه سواك اخضر والوطب عند البهدي كحضر
 والحالم استدر له ووصفه ما ابا ان نحو هذه الصفه
 ولتبتوا مقعدا في النار من حلف باذبا هناك في زمن
 رواه مالك لان هو منه عليه والجنة نيطا الروضه
 خرجه الشعان والحقيته من اللفظ او في ناعته لحيثه
 وصخرة القدس وغيرها علي منبره او عندة بلا اعتلا
 وجار من باب مسجد ونج في دمة كيسة لا الحنفى
 اربعة لايت اوثان ومع في بيت نار للمجوسي في الاصح

وحلف الدهرك والردق ما
 وحسن حلف كل منهما
 وسنن من جمع من الاقربان
 والمذهب استغنيا هذه الفتا
 مبالغا في الوعظ عند الموت
 لم على فيه لم ينه بضع
 نفي الى داود ثم الفساق
 وهو الذي انهم منول القاي
 وشرطه زرع طلائه يقع
 كذا ارتداد بعد وطى مقدم
 وان اصغر بعد ذاك الذي نفاه
 وبلغانه عليه حرمت
 مع سقوط حية وينتفي
 وبلغانه لها الحضانة
 ولم يلاعن ويشطر الحراق
 نواح احنها وجمع اربعه
 ونفي ميت كالا ستحق له
 يشوع لعليط له به نهما
 بالخالق الرازق فما انتمى
 اقله مثل سمود السراي
 وسن ان لعنه بالخوفات
 لم القيام المستولى او جيبه
 قبل كلام موجب لمن خصه
 عن النبي ان ذلم بيد راء
 من قادرو سنن في التقاضي
 فصح من ذكي رجوة كيف وقع
 وعاد في الوردة فهو ما انقذت
 من مراءه ولا لعان ذاك الصفاه
 مؤبدا ومن وضال حرمت
 عنه انتساب فرع الذي نفي
 من حقه تسقط بالابائه
 قبل القول وكذا بالاعتاق
 مع سقوط جدان ردعه
 يجوز حيز ما باساق النكثله

في الكرم

ومن الجدي النفي لن جوسه
 كدض اوجسده او غيبته
 ونفي حال وانتظار وضعه
 وقوله لما اني قبله شره
 يمنع نفي الحمل ما المحتمل
 نعم له اللعن مع التمكن
 ويدرا العذاب عنما الالتعان
 في عمر من اقام بالذي وصف
 لم اقامت تلك اخرى انها
 ومن امامها على تزارها
 فصل لآه اللعان في سنن الولد
 وزال عقد ولد فله الحد فيه
 ودفع لعن برسوى بالادب
 ولو عفت عن حده اذ بينه
 او مدته مع فوت الولد
 او بعد قد فيه لها جنت مثالا
 ولو ابان عرسه او بانته
 الا لجعل اوله راء اخره
 او امتناع لا انتظار رفقه
 يجوز الالتعان بها لدفعه
 ما يقتضي اقرار من يبتشره
 مثل الجواب بالدعا المحتمل
 فيما ادعاه بالبيان المملكت
 بالنص فهي بالذي قالت ثقات
 بدته بفعلها الذي وصف
 بكونها تكون حد عندها
 فرجعت عن ذاك في اخبارها
 وان عفت عن حده الذي ضل
 وليس ولد بل اجل الصدوق فيه
 لقدت كفلة ماله انتدب
 وهو اقام زناها ببيت
 او سكنت عن حده الذي يدى
 لعان في الاصح من حلف عملا
 وبعده قد منها ان كانت

في العرس

بولد وقد فيها اضافته لعقد ها اولم يكن اضافته
 لا غير للنفي وان اضافتها لسابق لمنعها مضافتها
 انه لم يكن منع وان كان وله لحد يدور للعان ساء له
 والفرع للثاني بلعن بالحقة حيث له من الاستلحقة
 ومثله تاخير نفي مد حصل من والد مكلف بما اشتمل
 وخض من منه من انت يستومه من بعد نفي جاني مقدمه
 فاخر النفي لذلك الاحد بتبعه الموجود والذي حده
 اذ هو حمل واحد قد انفصل فتمنع معصنه لديه ما حصل
 فابدية سقوط حد القذف مع عدم حد من رماه ما اجتمع
 في غير قذف اقام بيبته على الزنا وهي نفقت ما عينته
 بانها عذرا ومن يشاهد من اني على الاقرار لا مستأهدين
 وقيل لا يثبت هذا ايهما من نفي الاصح اسقط الحد هنا
 وصورة اللعان فيهما ونفي بيان اقرار به ثم نفي
 بصفة الرجوع فالحد سقط فهدر اربعة خست فقط
 وختم الباب النواوي باعتراض في كيص مع توافق في الاقرار
 ثم مراده السقوط شرعا لا العنوا او نحو اذ يسرع
 خاتمة ما لم يدفرت جرت بعد النفي وهي لم تثبت

فبقوله المقبول باليمين .. فبقول قولها وان هو ادعى
 يقتل قولها وان هو ادعى او صغيرا ومن الاستبراء
 صدق حيث عهد الذي ذكره من يقتل لا ترجع علانية
 قليل له بين كان اي امتنع فبطل اخرى ان ال عمر
 خامسة اخرى ان ال عمر فقال انه بد فتد ابشلي
 فقال ان الله كرم المبرام فقل ان الله كرم المبرام
 في البيهقي قد اتى فمن سرق في البيهقي قد اتى فمن سرق
 كتاب في جنس انواع العدد كتاب في جنس انواع العدد
 وهو تر بص النفا التركب وهو تر بص النفا التركب
 انواعها ما للطلاق يرجع انواعها ما للطلاق يرجع
 والاصل في الباب الكتاب والاثر والاصل في الباب الكتاب والاثر
 وعدة النكاح ضربان تشاف وعدة النكاح ضربان تشاف
 وانما تجب بعد ولحيها وانما تجب بعد ولحيها
 او التي منه المني استدخلت او التي منه المني استدخلت

وبعد الاقرار باللقب .. وبعد الاقرار باللقب
 من رمن الجبنون قد فاقوا من رمن الجبنون قد فاقوا
 ما دعت العكس لا اشتراك ما دعت العكس لا اشتراك
 او لا نقول لها خلف معشر او لا نقول لها خلف معشر
 واحدة منكن قصدا لزانبيه واحدة منكن قصدا لزانبيه
 لعانه فالبهم الشرع يمنع لعانه فالبهم الشرع يمنع
 زان لان يفعل ما به امر زان لان يفعل ما به امر
 ولم يكن قبل بمثله سلب ولم يكن قبل بمثله سلب
 لا يهتأ السمنز باول اجرام لا يهتأ السمنز باول اجرام
 ومن العذر نرانه زان طرق ومن العذر نرانه زان طرق
 وكلها اشتقاقها من العدد وكلها اشتقاقها من العدد
 براءة اول تنجوع سرك براءة اول تنجوع سرك
 فصح ووطي شبهة فصح فصح ووطي شبهة فصح
 ثم قضايها ونعت لها اشر ثم قضايها ونعت لها اشر
 فرفقه حيي لنفسه او طلاق فرفقه حيي لنفسه او طلاق
 ولو على الصبي في دجسرا ولو على الصبي في دجسرا
 محترما وان من الشغل ظلت محترما وان من الشغل ظلت

ما در كرم
 المسد لم
 يدع معام

لا تثبت خلوة على الجريد
 وعدة الخثرة ذات الامتراء
 كالك والثاني مثالا
 بالبحر في ثلثة اوفى العراء
 اما التي ما لمحت فالأظهر
 وقيل بعد الطعن فيه بعين
 والحكم لا يبنى على اباغتلان
 وعدة التي استخففت قطفوا
 فان يبرت ففي المشهور
 وقيل بعد الياس والمدبر
 عدتها فتر ان لا من خلفت
 فانها من تلك البيت كالاما
 والحرة الضميا ودات الصغر
 ملائمة المشهور عده
 فان رأت من تلك حيا حيت
 على الصبي نهامة التي
 كمر عن وكر ضاع صبرت
 للنصر والمعنى الذي منه استفيد
 ثلاثة ومن براءة طهر
 ان طلقت في طهرها تنوي
 فالطعن في رابعة بلا اشتراط
 ما قبله حسابه لا يظهر
 يوم وليلة بهذا الحسد
 وذات الف لتعلق الطلاق
 معها باقرا اليها يرجع
 في الحال بالثلاثة الشهور
 وذات فرق مطلقا فتر
 رجمه وقيلها قد عرفت
 لايان عدا الا في نهمة
 او الاياس لها بالفتدي
 وقلوا منكر افر من المدة
 افر او كوا والنصف الاما ثبت
 لم ترة لعلمه نسا الي
 الي الاياس ثم اشتهر جرت

فالك

فالك والسهم في عهدها
 لما عدا مطلقا ذات ضاع
 وفيه قد اجتمعت الضمايه
 فعزل البنت محاضمتين
 اول لعدة ففي القول الجديد
 مدة الحمل على خلف لدية
 لو طشت ايسة في الاشهر
 تعتد بالافتر ان لم تنح
 في الياس المشهور دل النفس
 وستة اسنان وستون سنة
 لما رواه مات ابن مشهور
 وقيل جنين يمانون وقيل
 وقيل بل محلف بما اقرب
 فصل لذات الحمل الوضعت
 ولو بالاحتمال بالمنكفي
 وانفصال كله حتى لمسا
 والضابط التام الذي نقص
 حدث حبان من منفذ سما
 وامسح الحيف لاجل الارضاع
 على بقا عدة الاصابه
 ومات ذا فورش بالجهد
 كذا وفي القول الجديد
 فيها وبينها قرر وان يبنى عليه
 او بعد فافتها في الاحكام
 واختلف الشبان في المصحح
 وبالعشيرة المحررا يكتسب
 وقول ستمين العقيه استحسنه
 من الطبع وهو الان مستقره
 سبعون للذي رواه ابن عقيل
 بالمصطفى من مجوم من عرب
 بشرط نسبه لدية مرضت
 لا لونه من زوجه الصبي
 يكون ما في تومين علم
 عن نصف عام فبدن ما انقص

وزوجة المشوح ان مات فلا يعتد بالوضع الحمل مثلاً
 الا لاذ القفال والاصحح في العبري والسنن والفحور
 فهو لا يحقون السولدا به معتد بوضع ابدا
 فامدة ماقد انشاء الممان عد الحقوة الولد الذي يبين
 الاعلى وجه حواء الطيرك وجعل السرير تحت الشجر
 فولد الحداد منها انفت فزال نسله وتلك كفت
 لكنهم ما اعتبروا هذا العمل بل الحقوا الكل به حيث احتل
 رمل للفظ الاسير صفة من الكعب والافرا دلن صفة
 يسال عندنا اخا الضوايد ودوالت ثلاث شيمم بالزوايد
 من الكوهرك وصفه وهو صبيد فزع لعمان زمانه لعبد
 وكان لا حنف لسراه فثك ورأسه معها اعوجاج وقطط
 ضهيل ذات مايل الشدقين ناتي اسنان يركي بعد اين
 تتبعه الشرف وهو يهرب معه بالامثال فيه ضرب
 وانه قد انشدت لاجله وانه لولا حنف بر حبله
 وقلة اخافها من نسله ما كان في اسبابكم كمشله
 وسقضي ميت لا علمه ومثال مضعة معتلمته
 بصورة تعرفها قوايل اوله وتلن هذه مخايله

ك
 ضيل

لا التمر

لو استمرت جاسها ادمج لو استمرت جاسها ادمج
 وحسب بثلث التوايل في وحسب بثلث التوايل في
 وان يا شهر بدا او اقترأ وان يا شهر بدا او اقترأ
 ولين اترت ايت فلا تنكحها ولين اترت ايت فلا تنكحها
 او بعدة بعد نواح اسبتر او بعدة بعد نواح اسبتر
 لدون نصف عامها من عقد لدون نصف عامها من عقد
 فلتتربص لنزوال الربيه فلتتربص لنزوال الربيه
 فعقد ما من الحال اسنان مكمله فعقد ما من الحال اسنان مكمله
 ولو ابانها وجات بسولد ولو ابانها وجات بسولد
 وعن ابن منصور التميمي وعن ابن منصور التميمي
 من رمت امران العلون لعبر من رمت امران العلون لعبر
 وبعد اربع بالاسنان من وبعد اربع بالاسنان من
 واقرب الفولن ان المله واقرب الفولن ان المله
 من ذات رجعة فان برحت من ذات رجعة فان برحت
 مما التي ما نكحت وان ورد مما التي ما نكحت وان ورد
 وان انت تملن الاول وان انت تملن الاول
 وان كل منها اذا نكحت وان كل منها اذا نكحت

ولمدة ذات نصوص الحارزم ولمدة ذات نصوص الحارزم
 بالاسنان فكل علم اختفى بالاسنان فكل علم اختفى
 حمل لزوجته منه تسبيرا حمل لزوجته منه تسبيرا
 حتى يزول ربه توضحها حتى يزول ربه توضحها
 اولاً اذا ما ولدت على المهر اولاً اذا ما ولدت على المهر
 او بعد ما قبل نواح جهته او بعد ما قبل نواح جهته
 فان لعقد مدانت مربية فان لعقد مدانت مربية
 بل عند علم ان تبد امبكله بل عند علم ان تبد امبكله
 لدون اقص حله له ولد لدون اقص حله له ولد
 اقص زمان الحمل بالتمسيم اقص زمان الحمل بالتمسيم
 والشرح كال ذاقوم معشر والشرح كال ذاقوم معشر
 قد فلكوا الفرع من الاخاق قد فلكوا الفرع من الاخاق
 من الحلاق لا انصرام العدة من الحلاق لا انصرام العدة
 لم لدون نصف عام انجحت لم لدون نصف عام انجحت
 لنصف عام فهو للثاني سبرد لنصف عام فهو للثاني سبرد
 اذ نكحت من عت له اجعل اذ نكحت من عت له اجعل
 بالحكم بالبقوة فيه املن بالحكم بالبقوة فيه املن

غوبة أقصى زمان الحمل ما قدر من عام وعام وهما
فالشأفنى قدر روى عن النبي عن زوجه صالحة موثقة
وزوجها محمد بن عبد الله وحملها لم يلد قط عجلان
بل ولدت في سنين أربعة وهم كذا أقام موضع
فالشأفنى بزيادة وركب حدث مالك به على السوا
كذلك الوليد فرع عتبة ومثل هذا قدر روى عن شعبة روى
وقيل من النعمان مثل ذلك وصل عامين أقام مالك
ومدة الفحاش فها وضعوا عام وولدت بعدة متصرف
وولدت موزن في ثمانية من نخه الروح بها علائبه
فمن ثمان لم يعيش قط سواء بالنطق من صغره الذي صواه
ومدة الشعبى سبعة فقط كذا جبر برذ والقترى اذ سقط
ونصف عام فيه جاء عبد الملك اعني ابن مروان فحق ما سلك
فالفقيني من المعارف اقتناه والشبه في مذهب الفقه ففاه
فصل اذا عذتها تكثر من جهة واحد ما كررت
كما اذا حلفتها في زوجها من عدة حملها لم تنبسط
ما جهل او بالعلم في الرجعية مقتضى الدخول للبقية
من عدة الحلاق والتداخل ان كان حمل في الاصح داخل

المؤ

بوصفه تنقضان وكذا رجعتا على الاصح قبل ذا
رعدة الحمل من المباشرة ان كان اولاً بالطلاق اسوة
لم له الرجعة في عدة ته وانقضت بالحزم من رجعت
وشرعت في عدة لثبته لمنع الاستمتاع في بقية
لم على الحلاق ان قدمت شيمته على الاصح قدمت
فصل كزوج دون وطئ او شبهة نازجه اصحابها
او شبهة نازجه اصحابها ولكن الحلاق في عدتها
وناح فيها بطن صحت وناح فيها بطن صحت
ومن مراجع حايلا لم ايان ومن مراجع حايلا لم ايان
ر من عدتها بنت ان لم يسكا ر من عدتها بنت ان لم يسكا
وبعد ان طلقت تستأنف وبعد ان طلقت تستأنف
وذات خلع بعد وطئ طلقت وذات خلع بعد وطئ طلقت
فصل على الحرة عدة الوفاة فصل على الحرة عدة الوفاة
عشر ليل مع ثلث عامها عشر ليل مع ثلث عامها
ونصفها لامة ونصف نون ونصفها لامة ونصف نون
وحامل موضع فروع يلحق وحامل موضع فروع يلحق
اولا فبالاشهر والمطلق اولا فبالاشهر والمطلق

ميممة ونعدة ما بينت ومات أو واحدة ما عيشت
 ان لم يطالع عند حل الميات وهكذا ان الرخي ان كن دوات
 اشهر او اقرا او ذاك لاق ذور جعة بان تلن دات مرق
 باينا اعتدت هنا بالاكتر من عدة الاقرا والموت اذ لشر
 فعدة الاقرا من الحلاف والموت من باو غيا الترافيت
 لتحقيق العدة بالافضل هنا وفي موفى خمسة بنى
 ومات قبل الاختيار مسلم او باختياره هنا ما علمنا
 ومثله في الحكم ام السولد حال مات بزوجه والسيد
 وجه السابق للن نهميا رتب موت لم بعد انبهما
 والفصل شهران وشهرين وموت ثان في اعتبار الجرك
 وزوجة المفقود في القول القلم اقصى زمان حملها عنه نديم
 وبعده ما لها تغنى دا ومن شراح الغير لا شر تد
 ومدة التزويج المحضورة بغيرها الحالم للمدكسورة
 وقبلها الذي مضى لا بحسب وزمن الغيبة حيث ما حسب
 اذا مضت لموته لا سفتضى الابان بوجد حكم مقتضى
 والحكم بالقرنة هل ينفذنى بالكنه وظاهر لا خفى
 او باطن فقط عليه النورك ينص والتفوز بالظنا فترك

الكلية

ومن الجبد مدعته هذه امتنع الى وصوف امره الذى منع
 والعصر الحاصل بالاعسار من زوال الفسخ من المختار
 وبالقدم حكم قاضيه ثقتن وبظهور الحق ليس بمتقن
 وقيل بالمر الطبيع اعتبار غيبه مفقود ثابت باختيار
 فالموت محتوم على العيب من غير تحديد ولا تعداد
 غوبية عاش حليم من حزام ستمن مسلما عند الالتزام
 ومثله حشان عند النورك وابن الصلاح وسوك ذين روي
 نظير ما قاله في خويطب افادته الحالم ثم اللاهسي
 وضرع موفى تحت نبي مدخره او نعيم وسواء قشره
 لم ان بربوع سعيد اغفلوا ومنهم عند مرق نوميل
 نقله عبد الغنى الرازيه واصلا في ايد غونه معاويه
 وحامش داس وسابع تابعه اوس ليجد شابع
 مخضرمون والجميع شعدا كذا الصريفنى عنهم ما عبرا
 تندبك الاحداد للمعتده عن الوفاة واجبت في المدة
 حتى على رقيقته ودامره والتدب في رجعية قد نافره
 قول مندب زينة والذمب في البابين الاحداد فيها مندب
 وعمدة الاحداد الاستثنائي ام عكسية لما لا حستنى

وانفق عليه والصدقة في مشي عن طار ووتصدقه
 وفي اريد ايم سلمه روت لم الشاي سلمه
 من طرف لم يرها مضعفه
 م على الرجوب بعد اجمعوا
 والندب قول عامر والبصر
 وضابط الاحد اترك الزينه
 فاحمر وازرق واخضر
 ونقل لا يحرم لبس الخشن
 من صوف او قطن ومن كان
 فالحج فيه مذهب القفال
 والاكثر من عندهم لا يحرم
 والطرز ان كان كبير المبتنع
 ولستباح كل مصبوغ فحل
 وحلبها يحرم كالخالي
 كما يحرم عليها الذي طلي
 والطيب والدهن كالمحرمه
 وتحل زينه ولكن لستباح
 في مشي عن طار ووتصدقه
 روت لم الشاي سلمه
 راحل ابن حزم حيث ضعفه
 وهم على جلاله ما اجمعوا
 ورد ما فاتهم والخصر
 بكل ما العرف انضى ترينه
 مع صفا فيهما واصغر
 وسابق الصبغ وغرا عني
 وفيه في ابريسم وحبات
 واجناب الامام والقبال
 وبالخصوص في اضلالا تحكم
 اولافا وجه ببعضها منع
 لغير زينه كاسود جعل
 وخام الفضة والالاي
 بذهبن كل انواع الخالي
 في كل انواع لها محرمه
 لرمه ليل او غيره مباح

وتحرم الخضاب والذمام
 وجايز لمن جمل الفراش
 والامتنع من عند غسل شعرك
 وتدخل الحمام ان لم ينتهي
 ويتنقى عذتها اذا عصت
 كثر لها السكنى وحيث عرفت
 وغير زوجها بالاشه عليه
 فصل لربات الطلاق السكنى
 الا التي تشتت فحلقت
 فان تعد للجماعة استحققت
 وينبغي استثنائها من لا يحتمل
 ففي الحديث ان طالق تدعه
 في سنة مالك فريضة وذي
 والوفاء ولقينة انصاع
 وللتى قد لو غفقت لا للتي
 وانما يسكنها الا ما وت
 ولبس للنزوح ولا للاجنس
 وجنس الاسفيداج اذ يدام
 ما الهن فيه حل الا نراست
 لوسج وقلمها لظفرها
 الى خروج عنه في الشرع لاني
 بترك ما به وجوباً خصت
 بالموت بعد ما اعصت وملت
 فحدم بعد لا شورى اليه
 حتم ولو لباس لا تستكني
 او من اعتد اد فيها بد الحقت
 وقيل ان في بيته مد حقت
 وطأ ومن اسما معاً عنه حل
 كدارواه مالك والاربعة
 اخت ان سميد الحذر في ذ
 على بنات من هذا قد حصل
 لشبهة فذاله لم يثبت
 في مسكن الخلاق من اهل الزنا
 اخراجها وهي اذ لم تذهب

بالمشهور

الا التي اعتدادهما لا رجوع
اذا ارادى والحكم في المذهب
والنور وكما قال في تعليمه
لعم لها الخروج منه في النمار
لبيع قطن وشرا طعامها
وهكذا البيلا لجارة سكن
فمن مجاهد رواة السهقي
وشتر طه الرجوع لبيلا للبيت
كحرق او غرق او انهدام
او ساءها الجيران ارفع اتصل
فبنت قيس في الحلاق اعتدت
في منطق مثل كات ذريرة
وفشتر البحر يدك الفحشه
اورج المعير في الاعمار
اورجل الحكي في جميع دأ
ومن ما ذن زوجها تحولت
لعتد فيه واذا ما وجبت

فالنزوح لا يظهر فيه الامتناع
ونعمه الحاو ك ونحو المذهب
لخرج والعقيد في كرمته
لحاجة لخرج للأشتها
وبيع غزل وشرا ادمها
للفزل والانس لمن به سكن
بالشما في مرسلا عمن لبي
وهو فها من ضرر يدك الصفا
ان استبان ضررا في الانعام
لهم اذا هاراشتند اذ حصل
في مت غير اذ عليه اشنت
وبعد هاد ارجعة مذ ربه
والسهقي فيه لم يناقشه
اراقض ما كان بالاجاره
بمثل الان خشيته الاذك
فطاعت وما اليه حولت
قبل الخروج او بلا اذن بيت

فالمسكن

فالمسكن الأول ثم الانتقال
ومن طريق الحج والتجارة
فان مضى ملتقضا الحاجة
بالعود للمسكن الذي سبق
لغير ما لوف اذا ما خلقت
كفر لها فله في قتل لا
واختار في الروضة والمحرر
ومع وارث في المصدة
ومنزله من شعرا ومن وجر
والمسكن المملوك اذ يابلق
وبيعه في حق ذات الاشهاد
وان يكن لها استمرت ليتم
ثم لها اجرة وصحها
ان رضى به اقرب أو لا
وجوزوا امتناعا من الخسيس
للابق ومنع المسالك
بل حق وموافق سترو

لبلد كسكن له يقال
له المضي والحل داره
فتم ثامرا المحتاجه
ومن اشروح وهي لم تطلق
ومال ما اذنت منه صدقت
بل لا احتياج قد اثبت او لا
تصدقه وذا اخيار الاكثر
وضعت النصارى ان صدقة
لا هل يدركا لبيتا المعشهر
تسكن فيه ما غاف في الطريق
لمن وهي فيه كالمستاجر
وكي مذهب وتهدب ثم
ما رأيا في شامه مصدقا
لها انتقال والفرار اولى
وجاز ان يفلح من النفيس
لها منزل يخص ساكنه
لمسكن او مستراح منفرد

وان يكن مقدرا لمعشيه
وشرطه اخلاق ما بين ما
على رفقته وسفل واربع
لطيفة "هنا استدلاله
ما رواه عن عروة عن عائشة
قالت تعدت ذات يوم اغزل
كنور يد رفعت منه سائلته
فعلت للنور الذي منادى سطح
فلوراى ابو كبر الهذلي
لعلم الكور ان المصطفى
بماك ما مال اذا فانشدت
فما لما ان راى تصدقته
وماك ما شررت قط باحد
العاز الاول زوج ان خلا
والله التي عن خيمه لن تبرا
وبالملاث امرأة مطلقه
وهي التي مد طلت منهنه
وجود محرم كبير نعمت
ومنع ان موطن مهابا
كجيرة وطلد ازلى ارفع
نحيض ذات ايمان بالحق
بمد ليس به مناقشة
وعرق البهي منه ينفذك
معال ما شانك في ما همته
من عرق الجمان ثم ما انقطع
وجهك يا ازلى جميع الرسل
احق بالسعر الذي اصطفى
ما هو طبق ما عليه استشهدت
وقبل الهامة للصديقة
خاسرت بالذي بك الحسد
بزوجه ما بالذي اقبلت
وعر ذات السبي اذ تستبرا
من عرجل سحق النفقة
ولم تغتن لجود الهمة

وامرأة في حلة عدة الطلاق
وهي التي قبل الدخول خلقت
بعثت بالماني من الزمان
وامرأة عدتها بالحق
صودتني ذات الاشتباه
خالصة الحق الامام ابن الحلاج
تسكن المرأة في منزلها
اما اذا اقام وهي ساكنة
في موضع شارك فيه المالك
كجيرة مفتاحها به انفراد
كتاب الاستبراء وهو من كتاب
وحده شرعا تر بعض عمل
وعدة الباب عموم ما ورد
عند ابي داود في البيهقي
ورفع الحاكم لا تشق بمالك
ولفظة في البردي راغب
وما اتى في قصة ابن زمعه
تعدت دون الشهير غير غلظت
من بعد خلع سابو تعلف
بعد الخلاق في النراج المان
في عدد الاقرا منسقة
بزوجة يعذر فيها السامي
بان سكني حيث يستحب
لا معنى الاجرة بالجنوم
فاجرة النصف عليه ما بته
راجرة العاري عن المشاركة
ففيه اجرة عليه لا يترد
براة خست بصفة الطلب
عن الاما عند ملك مستقل
في سبي او حاس وبعد الطود
لن شريك قيل لم يسوي
مع زيادة به زرع سواك
داود والاشوع كالمرب
من العموم ان يجيزا منفعة

مُوجِبُهُ أُمُورَ أَنْ مَلِكٍ اتَّصَلَ
 بِبَيْعٍ أَوْ وَصِيَّةٍ أَوْ بَهْمٍ
 أَوْ سَبِيٍّ أَوْ رَدِّ عَيْبٍ أَوْ جِدِّ
 سَوَالِ الْبَلَاءِ وَالْمُسْتَبْرَاهِ
 وَغَيْرِ بَالِغٍ وَمَا عَدَا هَؤُلَاءِ
 إِذَا عَلِيَ الْأَمْرُ حَتَّى الْمَوْتِ
 لَا الَّتِي تَحُلُّ مِنْ مَبَاهِيهَا
 وَتَسْكِبُ لِسْتِزَارِ وَجْهِهِ
 مَا نَ شَرَاهَا وَالْخِيَارَ لَهَا
 وَمَلِكٌ مَعْتَدٌ أَوْ مَزُوجَةٌ
 وَإِنْ شَرَّ الْمَاذُونِ أَوْ اسْتَبْرَأَ
 مِنَ الدَّيُونِ عِنْدَهُ أَوْ لَا فَلَا
 حَرَجَ فِي وَسْطِهِ مِنْ دَلِيلٍ مَرْدَةٍ
 مَا نَ بَلَنَ أَجْبَلَ وَكَبِيرُ الْبَيْعِ
 وَالْمُوجِبُ الشَّيْءَ مِنْ أَشْرَافِ الْأَعْمَى
 بِالْعَمِيقِ أَوْ مَوْتِ سَيِّدٍ وَلَوْ
 وَإِنْ شَرَّ أَوْ كَوْنَهُ مَعْقُودٌ

والأمر

وَلَا يَغْنِيهِ الْحُلُّ عَمَّا مَلَكَ
 وَلَا يَنْبَغِي بِسُيُوفٍ فِيهِ قَصْرُهُ
 رَامَةً مَوْطُوءَةً لَا تَنْسُجُ
 أَنْ لَا وَجُوبَ لِنَهْجِ السَّيِّدِ
 وَذَاتِ زَوْجٍ مَاتَ عَنْهَا أَوْ عَمَى
 وَهُوَ بِقَرْنٍ حَيِّفَةٍ وَدَا شَيْءٍ
 وَلَيْسَ تَكُنِ الرُّضْعُ حَالِ الْاِقْتِبَارِ
 رَحْمَةً مَسْبُوقَةً إِذَا انْتَهَى
 وَإِنْ بَيْعٌ مَلَكَتْ مَقْدُودٌ سَبَقَ
 لَمْ يَوْضَعْ حُلٌّ مِنْ زَيْنٍ حَصَلَ
 بِالْمَلِكِ قَبْلَ الْعَبْدِ مِنْهُ شَيْءٌ
 وَمَنْ شَرَّ إِذَا تَحْتَسَّرَ شَيْئًا
 وَقَوْلُهَا حَضَتْ كُنَى بِلَا مَسَامِيحٍ
 وَبَعْدَهُ أَمْتًا عَطَا لَا يُغْتَبَرُ
 كَوَارِثُ عَنْ أَصْلِهِ تَقْيِيْنُهُ
 وَمَنْ نَظِيرُ زَوْجَةٍ قَدْ أَدْعَتْ
 قَبْلَ لَهَا لَعْدَ الدَّخُولِ وَالْكَسْبِ

وَالْحَنْفَى قَدْ رَأَى أَوَّلِي
 مَعَ الرَّشِيدِ إِذَا حُلَّ خَصْمُهُ
 مِنْ قَبْلِ الْاِسْتِبْرَاءِ وَالْمَصْرُوحِ
 وَلَسَوْى حَيْثُ بِلَا شُرُودٍ
 لَيْسَ لَهَا مِنْ وَصْفِ الْاِسْتِبْرَاءِ
 وَذَاتِ اَشْهُوْثٍ شَهْرٍ فِي الْأَمْرِ
 عَلَى مَنَاقِبٍ بِهِ فِي الْاِخْتِيَارِ
 فَرَأَتْهَا مَنِيَّةً يَوْضَعُ بَلْغَمِي
 فِي الْحَالِ حَزْمًا أَنْ اِسْتَبْرَأَ كُنْ
 عَلَى الْأَمْرِ وَزَمَانِ اتَّصَلَ
 فِي الْأَرْضِ وَالشَّرَّ الْأَمَانِ يُولِي
 بَلْغَمِي حَيْثُ قَبْلَ اِسْلَامِ عِلَا
 فِي الْحَالِ مِنْ عَزْرَتِهِ وَفِي بَيْتِ
 لَكِنْ لَهَا حَلْفُهُ عَمَّا اِعْتَبَرَ
 وَادْعَتْ الرُّطْبَى لِفَيْرِيْسِيَّةٍ
 رِضَاعَةً مِمَّنْ لَزِمَ اِرْضَعَتْ
 وَعَلَسَهُ مِمَّا بَشَرًا يُعْتَبَرُ

ولا تقصير ايمه فرا استا
 و فرعون الملك من له الحق
 من قولها استبرائها في الملك
 فان تفل اولاد في ذوال الولد
 بلا عين وبه اذا اعترف
 خافه لحرم الاستبراء في
 ومن سبب ذلك فان شافعي
 فولد العاروق من حلالولا
 وانما حل ما فوق الا زار
 لذات حبهن وحل خلوته
 وما سوى الوطى محل منها
 يرمز باللف اذا لم يؤمن
 والبعد للمالك في استبرائها
 وعدد الخلاق عند الاشتراك
 بمقتضى بعد استبرائها
 والنقل من اضراباب العدد
 وام نوع عقت تستبرا

عند
 الملك
 الملك

الا يولي سيد اذا استا
 الا يولي بعد ما تبعدت
 ويقتضي حلف المذهب
 منك فقال ما وحيث يعتمد
 بلحقه الفروع فاعينه انصرف
 زمان الاستبراء اذ ملك متين
 حرمه والحل راي الرازي
 قتل والنصر الصريح او كـ
 ولا سواء ما غاف لا يزار
 بد جزم الشان في حالوته
 في حاله اكيض له وعنه
 اذ التجرى من صفات المؤمن
 انتبها السخار من شرابها
 في امة حكم شبهة ازاله
 عند حدوث الملك من شرابها
 في الشرع وهو لا فقيه يعتمد
 ولا اعتب رايه في شرابها

والنور

والنورى لها هنامد منه
 كتاب احكام الرضاع انما
 مرجية مد بلغت تسع سنين
 والفتى في الرضاع انما
 بالعدا من موضع ثم الرضخ
 مرضعة يدعونها لم يفل
 والنصر والسنة والاجماع
 نقل الصواب عن الصدقة
 ولا في التفسير ايضا فهم
 ومسألة عنها نقل في الفتنة
 رفيه عنها فان من الذي نزل
 في اى داود دلا رضى في
 ولا من مسعود ابو موسى رجع
 وقال ما دام لكم ذا الحسير لا
 في الميساق و اى داود قد
 كقول له في ميت عنه وحيد
 لا بنته واخيه هم استبان

وقبله باسطق قد مر منه
 ميت بالذرا الذي به النما
 وان تلى بكم اولو ذات جنين
 وبعضهم باللسر فيه يفتح
 ام الرضيع وهو حين ترضع
 لطفه وهو نظر مقل
 دليل ما حرمه الرضاع
 كرمه كفسب حقيقته
 عنها قضيه بها للمها
 بالمصتين حكمه والمهش
 عند ربه الفسنة تكسر لم يزل
 ما عنه اثبات وانما بين
 وعن رضايه وقتوا ارجع
 اسأل عن فتيا يكون اولا
 روى اباشنا ويوصل بعد قد
 ميت وفت ابن واخت ما يجد
 فيها الصواب باس مسعود نزلان

مها

معد

والدارموني نفي والبسهيقي
 تنبيه الرضاع محرميته
 برحل جلوه باب ونظر
 لا عدم القصاص والاتفاق
 اما الدرايس الحسين علي
 وان في ذرغاه فسنندا
 وما المشمل من الدارموني
 ودرها المجلوب في حياتها
 حرم في الجمع كالي مصرير
 لما موت لبن اهل القريب
 ونسروه رضاع انفصل
 وقتل ارتضاعه من مبيته
 وشرب ما بيع بوصف ما غلب
 وحش لا يغلب وصف لعنبر
 كذا الحليم الامام فرصته
 مع ابنة ما رتضيه ووجد
 فلسهوط الالف والاي ار
 ما زاد من حولين بالتحقيق
 بعيد لحرم نواح ثبتته
 وعدم النقص من منظر
 والارث والاشهاد والاعتاق
 فيثبت الحظر بدرا الرجل
 رفعا بشرط مسلم قد اسندا
 يوصف للبيان لم ينتسب
 اذا سقاها الطفل في حياتها
 حيث ارفا قد لزيد في المصير
 عزوه للفاروق عن مخضرب
 من حبة بعد موتها اتصل
 يثبت ارضاع وذال في ثبته
 وشرب الطفل جميع ما طلب
 مخالف في اللون اموي معتبر
 لم على الفذ بعد عرصه
 لان شرح فافتق الى الج
 في اكلق لا الحقنه في المجرى

الاهل

بالصبي في العار وجوف اذنه
 وصاحب العز في ظره المتزوم
 وشروطه حيث رضيع ما وصت
 رحيث قادم في الاحسيره
 والرضعات الخمس استتمامها
 لا سوسر الحكم به اذ علمنا
 وما لبعض العلماء عذره
 والصبر في الخمسة ان المعتبر
 الشيم والبرودة والسماع
 في كل واحد له تاسيس
 والعرف من باب الحد المرضعه
 بسبب الاعراض لا لالهنا
 وما سقاها لثدي ثنائ
 يعتبر الاقارب منه عدا
 لم يصير بعد هذا المرضعه
 ومد نفي الاب ابن بنتي
 الى نزوح الطفل الى الاصول
 مشبه ان يلحقه بحقيقته
 وعلمه التهديب في الحكم حرم
 لسنين الالهة الفصل
 حرم في المهد بغير مصره
 وقول رضعة على تامها
 وبالسلاط كالنوم علما
 والبحر والادوي كونه نشر
 في دركها بحسب حين الخبر
 والذوق واللمس والارضاع
 وهذه الخمس خمس مستكر
 واهله قد جعلوا قطعها
 ان عادي في الحال فذا كسبوها
 والحلب والاي باللبان
 والشك في الموجب من المدوا
 امثا وذو اللبان اصلا جمعه
 وحطه سكر بعز دانه
 ولا حواشي شيب له حصول

والرضعات الخمسة المقتضية
مع نسائهم من اذ كان
ولهن موطوات والد الولد
كان يكن بدلهن اخوات
وكل اصل من رضاع او نسب
وكل والد لظفر يطلعت
ونسبها اخوته والافوات
جدله ومرتعة من الزواجا
ومن مائة بلعانه اسف
بغافرة من ذات وطى للبيان
وموت دى اللسان من غير خلا
وان تطاول الزمان اذ اتي
كان يكن مدلتحت ووصعت
اذا فاصحن وان لم يدخل
او حها الثاني كذا ان دخلا
فصل محرم الرضاع ان طرا
كل انثى بنتا محرمه

من ذات اولاد لشخص او امه
لجعل من الامه كالذى ذكر
محظ من بابت اه حله
فلا على الاصح اركان بنات
للحظ فهو لغزو عها انتسب
جد و ام جد و ام الملقا
خالته والايه خال والانات
لاعت الحرمه قطعاً عندنا
لبنه وى اشتباه اختفا
لمن اليه نسب الفرع استبان
لا يمنع اللوق عند الابتلا
بعد انقطاع الحلاف بنمسا
منه مللة الى انتم من ارضعت
ومت فهو دلبن محتمل
على الاصح فيها وقيل لا
يقطع علة النكاح اذ حبرا
عليك بالرضاعة المحترمة

لزوجته بابتة الزوجية
وحملها كجده الكسيرة
وتعزم المرضعة المحصورة
مصر وان يكن ما قصدت او اعفى
ونصف مهر المثل بالنقص يتم
عليها نصا جميع مهرها
ومن الزيادة النكاح بى اتي
ومنعه للامة المفروضة
نعم على المكره حل العزم فيه
ومن يكن ذا زوجة صغيرة
او امة او اخته ملست فصل
وبعد نرجعه على التمس
وحث دبت الصغيرة انثى
ومع الاستيعاط بالسكوت لا
والام من كبره ان ارضعت
لم التي اراد زوج فتمسا
وحلمت المرأة المنيوه

يقطع علة النكاح بالزوج
واما والاخت المذكورة
للزوج نصف المهر من دى الصورة
ذلك ارضاع علمها فرضا
ومن رجوع شيئا دى عقد حتم
اذ فرقة الرضاع كان مهرها
فقد والنقصان ما فتر اتي
لنصف مهر المثل حيث مرضه
وفعل اتم سيب لفتق فيه
ما رضعت من عرسه اللبن
نكاحا والعزم بالنكاح وصل
به ارضعت للزوجة الصغيرة
عن ذات عزم عزم مهرها اختفا
عزم على الهى فيها حصلا
صغيره فعقد حل دفعت
منها وعزمه قد فتمسا
اذ ارضعت زوجه الرضوة

ان تحرم اللبنة بموتها كذا
 ان كان بالذكر فمقتضاها خلا
 ما رضعته امراه فمقتضى
 اما التي قد فارقت كبريا
 وارضعته بلبان من سبيل
 وحكم من زوج ام ولد
 فمقتضى رضعته اغنيها عنها
 والحكم في الارضاع للصغير
 ان يحرم ان يدر لسواه
 وتحرم اللبنة واما الصغير
 فمقتضى من يحتمه كبريه
 ما رضعته من بطنها
 تايدت حرمتها ولها
 او لا حيث ارضعتها
 وحرمت كبريه بموتها
 وحيث كان الفصل بالترتيب
 لم له مراتب فالاول
 كذلك الصغير لحكم قد بدا
 وان عن الصغير مطلقا
 لها بما لم يرضع من سبيل
 وبعدة بزوجته صغيرا
 محظوظا عليها فقد استثنى
 من عبده ولبان سيده
 موبد التحريم فيما فيها
 بلبان الزوج من اللبنة
 فالقنية مات له ما حواه
 فهي رقيقة لانه محرم
 لم يرضعها من صغيره
 ارضعته وهي مدخول بها
 فمقتضى انصاف سوا بقولها
 فمقتضى ان غدا منذ فق
 والجمع في المرتفعات ابدأ
 محرم الذكر بكل الرتب
 محض بالاعتقاب من فعله

مقتضى

فمقتضى الاول واما الثاني
 ويؤيده بالشه من دفعه
 فمقتضى القدم وهو المذهب
 ومقتضى اختيار احمد والحنفى
 فان بلبان ارضاها منه ورد
 فمقتضى العقد ان لم العالقة
 وعكس هذا الحكم في تصويره
 واجرى العولان في الذي جمع
 فيحرمان ابدأ ان وقع
 وحال ترتيب على الخلافة
 والحكم في صغيرة مدحمت
 ما يرضع من كبريه مقتضى
 وان يلبان في عدة منان
 ما رضعته طام من المنان
 من الكبريه ما رضعته
 ومقتضى العقد ان والسيدين
 والاثنين التي قد ارضعت
 فهي على العقد القدم ما فيه
 والخلف بعدة لثان دفعه
 وهذا اليه من الفتاوى يذهب
 والمنزلة والجدة ما في
 من زوجته ثم بالآخر الفرد
 مقرر ولا تصير حادثة
 بمقتضى الجميع في مقتضى
 صغير من في نكاح اجتمع
 من اجتمعة رضاعه مقتضى
 بنوة والفرع غير فاق
 مع كبريه ولذا ارضعت
 به النكاح في كل حال مقتضى
 كبريه ان ارضع كبريه
 كبريه ما ترضع على العقد من
 ولها التحريم بالاجتماع
 ثم له بجدده من دبر
 واحدة ومثلها مد رضعته

من امها وانفقنا اخرى وفي
 لم يتاخر برضاع البسابة
 لهما حاله ملك ثم هل
 ام خضر الانفساح بالمال عليه
 فان فسختنا او لا نفسين
 وقصر على مداحيه ما يرد
 فصل اذا ما مال هذنتي
 او منه قالت ذا اخي وامحنا
 وحيت لا يمكن بلغي واذا
 وعن ابن جنيته الصفة في
 وبعد عقد اد عليه ابعثنا
 وهل ادا انكوت في دعاه
 وان لي ادعت على من انكره
 ان برضا هل زوجت وال
 وما ههنا ومن النكاح الشرح لم
 للرجل يرجع كل منكما
 وكل هذا ان يكن ما مكننت

اذا اول
 فهداه

فمن

نكاح صحرا الملائك ما خفي
 وانفسحت رانية مستابقة
 معتمد الاولي ثمان استعمل
 يدني انفساح بالث من عليه
 بالث او لا نفسية تبين
 من الاصول والفروع بطرد
 من الرضاع مطلقا او اخن
 من المناحيات لت يمكننا
 مع ما الرجوع ذالن بنتا
 كليهما في الشرح للس خفي
 لم يرمثل ان يجادوا فترقا
 والفني والمهدا والنصر عاه
 تصدقته خلف لن منكوه
 فهي على الاصح لسر الا
 بغير يتصح به هذه السم
 عن نصه وعن مرق غلما
 فان يكن فوالرعي فما كنت

امدعاه

ومدعاه محرمه المصاهر
 ومنكر الرضاع حيث حلف
 ومدعيه بته محسنة
 وبالنفس المحضر عند الحنفين
 وباشناس مع عند مالك
 وقبلوا اسفاده النكير التي
 وقوله منها رصاعة
 حاصل ما لا يقول له
 لكونه خمسا حوليه افضل
 معتمدا اقراينا مسدا
 والورع الزك اذا تشكرت
 لعقبه ابن الحارث الذي
 فاخبرته امواة بانها
 فقال لا اعلم هذا ابدا
 فقال كيف وقال مثل ذا
 وعقبه الذكور لا يعرف له
 تمتة اذا انقيا ما ارتضعه

لحرمة الرضاع في من صاهر
 فيه من العلم منه يكتفي
 وبنيسار ربع حصة
 لا يمت الرضاع حيثما نكح
 واحمد بالنكير في ذلك
 لم يبع اجرة ولا فعل ان
 موجه هل يثبت ارتضاعه
 الاهد كوسيب قد وصله
 بحرفه بالسبب الذي حصل
 ومن الاواني سبوت ذكي الى عده
 بينه للقصة التي جرت
 بنت اى اكلاب فها قد رجع
 مد ارضعة معها لبنها
 ثم اى حزا الورى محتمدا
 فطلق العرس لحشيه الا اذا
 سوى ريت في الرضاع مساله
 قبل رضوله انفس الذي رضع

واللبن القير من ولحي سبالا
 فابدية عن احمد ان سميت
 لا غيرا وعنه بل محمد بن
 جاد به سمن مدنا كما
 ومثل ذال الراي ليس يدرك
 لانها اماراة وفي اللسان
 ضابط الرضاع والحيض
 اربعة عمن حنظرا سمن
 بالاذن من مبنته ومستكمل
 وذات الالسان والتي زيت
 فيها النساء هذه مختصة
 بالخمسة الاما والزواج
 والاربع الشاري الى النوعين
 والخامس المحسن بالاختلاف
 بكنين تايير زوج بالحب
 او باحلاف سبب المولود
 لطيفة تعال من الانسكان
 حدوث حمل فيه حلف مدعلا
 نظيرته تقبل حيث اعمدت
 قال ابن عباس فاد استخلف
 من الحول واستغنى بصدق يدعي
 فان بدا بالحكم لا يستدرل
 بالشبه الصورى ليس يستعان
 خمسة اقسام على التخصيص
 من الحرفين حلف وسلف
 وبعد عوليه ودر رجل
 والبكر والشبه لما احتضنت
 وبالرجال اربع قد خصه
 من الرضعات الخمس من حنظلة
 اربعة لحولها بالعباسين
 من اربع خصت بالاختلاف
 او في ساق فاسد المباني
 او حصة بتمه المعبد ود
 لهذا هو هذا من اللبان

والاعمال

ولا حال للباينة ليس
 من ابن سرمد محاردي الوصون
 فانما معاني مهددة رضيعات
 خاتمة سعي مدقة الرضاع
 مدفع عن فطمة للرضع
 عن اسلم بن سمرة محبشاح
 اذ سمن للوسر المسترضع
 وانما حلت ملك الرقيب
 من الحارث ليس كروي الوالد
 وقال في النباية المدممة
 كتاب حلم النفقات جعت
 اسبابا قرا به بعضيه
 والاصل في الباب لينمو ذوسه
 والشان في مسند امي من اتق
 يقال انفسه عليك او لا
 وهو لا مع احمد روروا
 بالاحكام استدركه بالسند

واللهيت مثالا هذا ينسبين
 بلقي الندا او محله احلفين
 تنازع فيه لمان المتدين
 لعنه عن احمد اذ استطاع
 فابوداود نصار فقه
 واحمد له محبان
 والشان في مثل ذالم يدع
 شكر السعة اقمم العقبة
 بغر عرق وهي ام تالس
 حق الرضاع المساقق الدمه
 من الاصل للاخراج لم حجت
 ملك الحمين وكذا الزوجيه
 وما رواه التميمي والاربعة
 يسأل عن دياره مستقبلا
 وعندنا لمزومه علي السولا
 عن ابنة الصديق رفا وحوا
 احل ما يوطر من كسب اليد

معامل

وولد الانسان خسر ما القتب
 والد ارقطون روى السهقي
 ان لا تقولوا اكثر المعال
 والشافعي لم يرد عنه سواء
 وقد شفى العبيد الرخصى
 وفيها والد ارقطون واللسان
 ما كان عن ظهر عن الصدقة
 ممن تقول قال من اعول قال
 تقول الحمى والامال فراق
 وفيها حدث هند النخ
 فابنة حدث هند اجمع
 حل خروجي لان تستغنى
 ركونها كتحضر بالمقدم
 والكفر الجائر والفتن ول
 ومع ما لخصه الممتنع
 وليس صوتها الرخيم عسوره
 وطلب الام له وان الحى
 ومنه عنه ماله وما نسب
 عن زيد بن اسلم الخبر السقي
 طنها حرمه تعكس
 وهو امام معتدى عاحسواه
 ورد ردة على فى معشر
 واحمد انى به على ساسن
 افضلها وايدا ما بل النفقة
 زوجت النى استقلت بعقال
 وامة كملها بالا افتراف
 باخذها مامرت فى الحسنى
 فيه ضوايد لها الحاوي جمع
 ومى اشتى ضرر للمفتى
 وقول ما يلدو للفت ظلم
 من غير جنس ماله عا مثل
 من غير اذنه علم ما ادعى
 وكونها قمة فى الشورى
 باخذه فخر اذا ما وجب

وان انما القرب المعتبر
 وان غرت موضع محكم
 وعدم الانذار والاستهاد
 من غير بعد بل لام وصفت
 كذا استماع احد الخصمين له
 وعدم الماخير للجواب
 والمستقل لمصالح السولد
 ما من العز برانه استدلاله
 قلت وفيه نظار من الخبر
 وقال قد ادنت ان ما خذما
 فى مشورة الحى وكذا الاستنبال
 لكن عليه بوب الحى اركى
 قلت ومن حديث المطابق
 ما شائنا لمعنى على المارق
 عا حفة على وجوب العقبة
 طابعه ولو لم يكن بها مرص
 من مؤسسه ان من فتن المان
 وفيه كتابه بدايت لغت
 وبالدى يعلم فاضل حاكم
 مع ولاية على الاولاد
 وخلط اموال له به انصفت
 والصدق فى بيوت در جعله
 عند انصاف العلم بالصواب
 من غير اذن ومصلح الورد
 على قصص عاب لا شقبة
 كان اوسف بن عذرة حصر
 شأت وما المنع لها ان اكل
 جواهر ام اى انصاف السهمى
 بالحكم فى الغنم والتموارى
 من احد من بيات طاروت
 والطارق الفهم بنصر الطارق
 مد اجفوا الرور حبه محققه
 اورتن كان او ايجن عرص
 او عوصن مع رضا كالمكان

من شائنا

ومن اخلاص الفتوت بابه ملق
 والعسل المسكين من باب الزكاة
 وقيل بالعرف ومن من يرنده
 والمقوسط الذي قد استوا
 واعتبر الثلاثة الكفاية
 وعندنا راحة لذا وقيل ما
 من الفسامة لها تناعده
 فالخبرتان عن الذي قد استل
 بارت صبري على ام الله
 وهو اذ املت كلي بالث قسم
 لحب باللفظ وهو السطلم
 فحشوا زوايا بطن حشوا الرزم
 فالجده العلي دي النعم
 لم اليسار وسواه لعنه
 وفر من قلبك بها حباً وما
 وما به يطعم لحم طاف
 ومن شوال يدل الحب هنا
 فحسن الاخلاق بالخبر ظاهراً
 عليه مذكال رفق اذ حياه
 مصرفه بالعلس وغنى مريد
 ويزوال الجور ونفى الاستوا
 لقوا هتد وعموم الاميه
 راه قاصم والشدة وفيها
 ومن لها بشرة شناعه
 بدات اهل انشد المعتلى
 على حرور ذات سخرط للفتن
 ولو قطعت الى الخوان لا تحطم
 سحر لعة الشرط لحوس للبرم
 لقنا كمال حاله بيد الاشم
 ما من الصبر عليه والفسوم
 عند طلوع الفجر ومن حشوا
 للحن والخبر خلف صمما
 وقتل هذا من القترى لن يطق
 لا جبر المنع الذي عسا

ومنقوا

ومنقوا الابدال صفا بالدميق
 ومعه ان املت كالعاده
 الا التي غير رشيده ولسم
 وكب الغالب من ادم الف
 والتمسوا الخل وشريح
 وبالفصول اخذت المقدار
 وموسق قدر القضاء يبدله
 فبدن موسر وغيره يركي
 والحم حتم باعتبار العاده
 والشان في خص ايام الجمع
 وجعل الارطال كالا مدي
 والبغوى خضر ابا المعسر
 وكب الادام للمعتاده
 ومن العزيز ان يوم اللحم فيه
 ولم يصرحوا به ولحم كل
 وكسوة كافيته ولحمه
 وباخلاص زمن وسبلد
 والخبر والعشوا هكذا السوتق
 فني الا صفت سقط المبعث ده
 ما ذن وليف لحادث السم
 كالزيت والسمن حين مختلف
 بقلب من ناله وقنا سماً
 وباحتجاج حاكم ثبث ترد
 فان تبرمت به لا سب له
 فنه سخاوت عثره وحرك
 من رتب المقصان والزيادة
 بالحم للشم الذي به اجتمع
 مصرفه اعرف بها لا حتم
 وليسوا رتب لم كخصر
 محتا ولتي لها زهاده
 شبيه ان لسقط ادم صطفه
 ووجهه فالامر فيه محتمل
 بالطول والرقه او خذ الف
 وموسر المعسر العورد

فهي القصر قطعاً والخمار
 وقال في الحاشية معنى والحفا
 ومن الشئاجية ايرتجوها
 وجنسها قطن فادبها جرت
 وزوجة المعسر تكسني اللبنا
 فان تكن عادة مثله الخرب
 الا الذي لهورة لا يسائر
 وما عليه نفقة المعتادة
 لذا على الاصح فترش نوبها
 من مترفع على من استطاع
 والد المتطهر كالادمان
 ومابه الروس عثرنا لغسل
 كالحا طعام ايام الممرض
 واجرة الحمام فيما صحوا
 من الاواني بالخاس والبرام
 لاجرة الطيب والحمام
 وما يد او كسي الاسفام

وان باجرت

الحا

والبحل والخضاب لكن لو وضع
 ومسلن بها بلق لعتبه
 نكونه ملحاله بالانتفان
 ثم عليه للتي عند الاب
 من خيره او امانة مقتولة
 وعند ان خدمت عنه اسقى
 لاذابة الفطر من غرت نكر
 ومن رقيقها وفي الهم رقيب
 والعبد والفقير كالفن فيه
 ليس عليه غرة والنفقة
 وجلسه جلس طعام زوجته
 مد على الفنى والفنى لم
 وموسر مد وملت ولحقا
 كذا على الصبي ادم لا الذي
 الا اذا تضررت بالحاجة
 وواجب لادام بالرفق نعى
 صابط لادام ههنا المراد

دين لها لزمها ان لا تدع
 والمتولى بها هذا اعتبر
 ليس شرط لوجوه الارفاق
 لخدم ان لخدمها ما حبت
 منع زيادة على ما احتمله
 اخذها الا لعدوما اخفى
 والشرط في خادما صل النكر
 ذميمة خلف وصحى سعى
 ومن باجره انت كصطفية
 لذات صعبه وملا حقيقته
 الابوادة جرت من جهته
 توسط الحال يمد يكتفى
 كسوة مثلي على ما ناله
 سكت الذات قدالم بوخذ
 ويغفر لادام للمحتاجه
 والوجه في حيلة لا حشنى
 به التي تفعل ما لها يبراد

ما جنى

من طحطا والغسل او نحوهما مما يخصها اذا اجمعت لما
 للشرب والمحمول البفوك مراده للجل وحسب شوك
 وغسل ثوب احببها ما كسبها والغسل والطبخ مغاير جثتها
 فهذه يفعلها بنفسه او بسواه عند خوف جثته
 والنور على حمل النفي على ما حصه وما لذيها الا ولا
 فان يقتل اخدها بدائي لم يلزم الرضى به بالذات
 كما انفق عنه اذا ما طلبت اجرة خدمة لها اذا غلبت
 وواجب المسكن مانع وما يهلك الكاهن عليك سميا
 لها به تصرفات فاجرت لكنه منعه ان يورث
 وما يدوم نفعه للمنع به ومن الحادى القفر وقعت
 والمستطع عليك وقيل منعت من الفريش والحاف والذاف
 على الفريش والحاف والذاف من الفريش والحاف والذاف
 واول الشتاء والصيف لهما من الكسوة ما انتم اليه
 مما يدوم نحو عام او اقل وغيره لجديده به استعمل
 كالقريش والحاف والذاف وما يزداد في الشتاء مما علم
 ويحسب يتصرف به ان يلفى لا يلزم الابدال ما القف
 ان قيل عليك فان مات فلا ترد وهي ابداد بين ستلا

غزيرة

غزيرة هل يأخذ المباشرة في الفصل دل الكسوة المبانة
 او بعضها حسب التفسير فقرر فيه شراح الوسيط
 هنا احتمالن وفي المطلب مال فيه الى استحقاق وقسط استعمال
 وماك منها ومن السفقة فرق لفرق الراى للافق
 فصل على الجديد انها يجب لمن عن التملك ليست بحجب
 وفي القدم وجبت بالعمدة شرط ممكن يركى من بعده
 والعقد موجب ودامت رر وتسقط الستور وما يقرر
 وهو مصدق اذا ما اضلعت منه وما سبق اعرضها اسقى
 في مدة الاساق للن مدقضى به من العلم بعد من مضى
 وجبت غيابة لغير العاقل الى حال قطره لا يجب ارعلى
 حضور او امانه فان ايت وفات وقت الوصول المحس
 فرضها العاقل فان عذرت معروفة القطر وقد تقرر
 فرضها في حاضره وفيه ملومها الكفيل عما تصطفيه
 ووجبت ان سلمت مراهقة من يتد بالصفه الموافقة
 ومن رلى تلك عرض لعته لم الستور لسقط الذي اعتبر
 ولو منع اللبس من غير ضرر او خصصت بمنزل فيه عزر
 وان على طاعتها مدانتدر لم الستور بعد يوم ان صدر

عند الشرى بوجوب القسط وفي
 وهو الذي به النواوي جزم
 وليس منه منع عمر من مرض
 نحو عبالة وفيها النفسا
 وتترك من الخوف الانهدام
 كسفر ما ذنبه اذ المراد
 فان لقصد هانا ذن ساءت
 وان عصته غاب الاظهر
 وانما طرقت ان تطلبه
 ومن غيبا به اذا ما برزت
 وعدم الاساق للصغير
 على الصغير فلها ان سلمت
 وعدم من شوزها الاحرام
 وفي الذي يملكه مثل السفر
 وصوم يمل وقضا ومسا
 والصوم للفقارة المجتمعه
 والنذر حكم منعه لا يمتنع
 راي سواء ما اليوم ما نفى
 في اخر النكاح وهو المثلث
 كحفظ او ما يدان به عرض
 يشهدن ثم يردع الذي سكا
 او كونه حقيق وصف الا نهدام
 كخصه او معه ولا يبراد
 ففي الاصح سقطت اذا فرت
 ان الرجوع بعد لا يوشى
 بكتب فاض قد ايان طلبه
 زابرة لا هلك ما شئت
 انكهر اما الزوجه البيرة
 او سالت وليه اذ علمت
 ممتنع التحلل الذي حتم
 لحاجة لها وحكمه سمس
 منعها منه لشوز يبدع
 على الزاخرى جاز ان منع
 ادعونه بغير وعنه نفى

انما هو ما يبرر ان منعت والصلوات الخمس في العموم
 وحرم عاشوراء من عمره كراية الصلاة في غيره

ثم الاصح انه لا منع في
 ولا روات الصلاة مطلقا
 مع حضور العبد واللسوف
 والمنشولى قال في المستاجر
 لا منع للزوج ولست سفق
 وكلما لوجه من المشؤون
 ومع ظن حملها ان نفقت
 عند انفا حملها اذ وصفت
 ففي حديث من قبل اسفت
 فابدة من خلفت خبلي لها
 وقيل للحمل منقذ والخلاف
 وفي الشوز وثمان النفقة
 وفي الموارث خلاف اشتمل
 وعق ام ولد قد حملت
 وسفر ما ذنبه كذا الزكاة
 والملاك انفق اذ قيل لها
 كلف الذكور كالفان
 مكتوبة اول وهو نصي
 ومنع التطويل حيث اطلقت
 والموضع المخصوص بالعلومت
 لعينها قبل نيل اصدده
 وماك في الحادى الخيار او فون
 لذات رجعة سوى ظهور البدن
 يرجع بالزايدها حقت
 والحال الباين عنها انفت
 عته ولسوق لها انفت
 نفقة وكسوة انا لها
 من العمد والفسوخ نوعا ابتلا
 وموت زوجها رجل علفته
 ورق حملها هذا ايضا ظهر
 مع براءة وان لمجلى
 والحج والفكره كلهم سواء
 لمعسر فقدر ان كسبها
 عند حصول تلف الاعيان

حيث كان الموت من الخسائر من بعد من حقه المبيين
 نهال له الرجوع فيما مضت عن يومه بهلاكات فرصت
 وذا الافتقار مات عن اصول فمن الحبيب الحلف ذو حصول
 تمتتة معتده الوفاة لا سفق مخلقا وان حمل علي
 وهي لذات عدة معتدرة وقيل بالقرب لن متدرة
 ودفعها بعد ظهورها واما في زمان من المذهب
 فصل اذا العسر بالانفاق واصبحت صارت كد من ياتي
 او لا يفسح جائز في الاظهر لاني الاصح عند من موسى
 حضرا و غاب واما المال في مسانه القصص في الفتح اصطفى
 او لا خلا للن باحضار امر ربي تبرع به لا ما تمسك
 واما يفسح بالاعسار عن واجبك الفقر الذي لن يرفع
 وعجزه عن لسوءه بالنفقة لذا عن المسكن كل كلفته
 والادم فيه اخلف الشحان نفسيها راحة الروبياني
 وهو الذي في المحذور ومن اللبيل المنع راي الاكثر
 وجه الصغرا ضاعده والنور في نفيه ودحمته
 والحي زعن انفاق خادم فقي فسوا وعنه الله بعد ما استغني

اما اذا

أما اذا العسر بالمهر فتمسك فبعضه أتموال فيلذا استقط
 واخضارة الامام والفسد الى وقيل بكون على الانفاق
 وقيل بكون على الانفاق بالقبيل والبعد وفيه الاظهر
 لا بعدة وليس للمفوض منه بعد ان يثبت عند المتاحي
 او ما ذن العاين لها فيه وفي الاظهر الا بها بالفتاوى
 الا اذا سلمت بنفسه والاعتبار والمراد من دفع
 ولو مضى يوما لم يدفعه يثبت فسيح وقيل استأنفت
 ردافع في رابع اذا عجز ثم الاصح انها لها الخسران
 ثم الى المنزل لا يستدفع ومنه لا يمنع في المحرقة
 ومن على كسب حرام افتدر فبعضه أتموال فيلذا استقط
 وقيل بكون على الانفاق بالقبيل والبعد وفيه الاظهر
 لا بعدة وليس للمفوض منه بعد ان يثبت عند المتاحي
 او ما ذن العاين لها فيه وفي الاظهر الا بها بالفتاوى
 الا اذا سلمت بنفسه والاعتبار والمراد من دفع
 ولو مضى يوما لم يدفعه يثبت فسيح وقيل استأنفت
 ردافع في رابع اذا عجز ثم الاصح انها لها الخسران
 ثم الى المنزل لا يستدفع ومنه لا يمنع في المحرقة
 ومن على كسب حرام افتدر

ورأى

صريح في الحاوي بان ما انى
 اول من ائتمروا بتسوية عظم
 وان يكن صنع محض جري
 اذ هو بالتسوية في الصنع الحق
 كذلك الكاهن والمفسر
 لانه بطريق نفسه دفع
 والعجز عن افاق ام السولد
 فغزى زيدا على اعتاقها
 وقيل بل تزكيتها لتكفيتها
 فان بعدت فبعت المال
 اما التي سروحت يدي مقدار
 فانها الفسخ لا غيرها
 وليس للولي فسخ بالدك
 وان يكن لها الفسخ مصلحه
 والزوج ان اعسر بالافاق
 والمهر ان قلنا به الفسخ استقل
 فان به ارضت نفى الاصح لا

عنه بعينه لغرض منتهى
 يكون فاعسرا به لمن طلمس
 بالة الامو فليس بمعسرا
 اجرة ماله فذاك نوع حق
 وان يكن سببه محسوم
 فهو حلال للموذي فيتمتع
 فخصه العزير بالسرد
 لجبر او منع الاستعانة
 وهو الصريح للتوازي لئلا
 يفتق من الحال والمال
 او علمت ورضيت بالاضيقار
 اذ استغنى لخدمته في دهرها
 نعمت من اعسار من لم يبد
 فما الولي فان كان يصلحه
 لامة تسخ بالاعتاق
 لنفسه سيدا الذي عمل
 فسخ من له على الاثني السولا

لكن

لكن له ان يلحق المفسر
 فصلا على الاصول للفروع
 فيلزم الفروع لاصل قد علم
 على الذكور والانات اطلعت
 لم اخلاف الدين وصف معسر
 وشرطه يسار مسفق ما
 عن قوته ومن نفوت لملته
 وميل لا يسير باليسار في
 وما يباع في الدين فمها
 وميل بيع دله او احزرا
 ويلزم الكسوب منها الاقتضا
 اما الزوجة له فيلزم منه
 ولم يجب له كفايته
 بل هي للفقر غير المكشوب
 او لجنون او عسا او الا
 اصحها للاصل لا المفسر
 وهي التي تكفي القوي عا دة
 في السن والرغبة والزفا دة

تسخ افاق لان تلفه
 والعسر حق النعمات زوجي
 والاصل للفروع وان استغلا
 وقيل لا تنفق ام مطلعتا
 وميل لا من مومن لمن آمنو
 يفضل عن نوع احتياج حتما
 ويومه ما تكفي عييلته
 والدخول بل يقرض تكفي
 يباع والعقار لا ينفقها
 وجهان يظهران وضو الاجزا
 وقيل للاصل فتد للاحتضا
 وميل وجهان ما يلزمه
 ولا لمن يرى التشبها غايته
 لزمن او صغير له تشب
 فغيه اقوال وخلف خلا
 وفي المحرر الوجوب مسرع
 في السن والرغبة والزفا دة

بلغ مقام

الحسن

مرغبر ان ينتهي الحال الي
وليس يكن فيه شدة ومقته
من مسكن وكسوة وفي الادام
من عسره وحاد من محنته له
ومبدا القفال هذا ابا مراد
وبالفنوات وغناة سقطت
في ابدا الحث بلغت
بعد اليسار وعليه لا تغير
الافرض حاله لذا الوسيط
متبع الشئ ان مما صنفنا
فقط في السبب والنهاية
ولا يشامل ولا هم مدب
بل خص الاستغناء التتمه
والبفوق ولذا الرومياني
ومرر اللفظ فالملك قد
م الدن صرحوا بالمنع في
بالندجى نصر المعتمد

لم ارى

ثم امر كس مع نصر المعتمد
ر منع السحران ذ الشرب
لذا الشئ البير يثبت
وجاميه بالنفوس البينه
والاب في الامح ليس يلزمه
ونومرا الام بارضع اللبنا
وبعد ان لم يجد الا هي
موجب ان يرصعه فان وجد
كان به منكوحة الاب ارتقت
فالممنوع في الشر من فيه اتوى
فالا لثرون صرحوا بالبفوق
مع ان الطيب والرومياني
فان عليه اسف وطليت
فان تبرعت فاو لي ونبي
من زوجها على رضاع فرعها
ادفوقها فلا كذا الا كهر في
وباستوا سقوا الفروع ان

وقيل في الجبر تصغير الشئ
الى الفذوع لتوادم الشئ
وشئنا حثته وعيشته
حتى ابان الطرق المبيته
لزوجيه ابنه التي يلزمه
لطفها ولو با جبر طلب
او اجنبية كحون الله
لم الجبر الام على الذي لم يجد
فهمل له المنع اذا ما اعترضت
وعدم المنع عليه الفتنوى
به ومن التبييه ثم النوروى
كذا الحاملى والفنوى راني
اجرة مثل من السؤال غلبت
على جواز اجرة المساء حتى
ومرر الامح وان شئ منعها
تبرع العبر ونقصا صطفى
ومن اصله فحله وجوان

قلت وفضل شتر الى رتبة في أصله عند امام أوجب
 ان يجعل الميراث في ذال الباب معبر المقدار في الالحاب
 وفي الفروع والاصول والذكر والقسم والمقدم خلف مبتكر
 ما لفرق فيه ربح الشك ان والارث أولى منه بالرحمات
 اذ هو نص وعليه المعظم والقرب ايضا اعتبارا بعظم
 وما هنا حكم العز من امثلة وهي على نفعه مسلكه
 ثم الذي عن نفسه شي فصل تقدم الزوجه اذ به فصل
 ثم ابنة الصغيرة الام يجب ذلك عكس نظره باليعرف
 ودموا الزوجه باعناق على قرب واجب الاوقات
 واستشمل الامام اذا حقها مثل دون مسكفها
 وحق اقربا عكس مصى تقدمه على دون في النص
 وروى ابي داود تقدم الولد وهو لا شكال لامام معتمد
 لكنه في النسي قد ورد بعكس هذا فان في الذي كورد
 وولد الماتت الحره متا عليه انفاق أسيه بالفتا
 وقيل لا والراعي قد نعتل بمناع الحادى حلالا استقل
 والاعطوا الرجوب والشك ان قد خصصا رجحانه لمقفيه
 في باب قسم الصدقات والعجب ان زندي الروضه بالذي احجب

نص

فصل في الحضانة ان الحضانة اذ هي حفظا فاد الصبانة
 لعدم استقلاله والنسبه والالاق الاثني بها للتنميه
 والاصل في الباب حديث ابن عمر ان النبي المصطفى به أمه
 لامراه قال عن ابنها الصغير فان له يكن وعاد المصير
 ثم هي سقا وعواه محبري رد معطامن الشئون لجبر
 فقال بل انت اذ لم ينحلي احق وهو في وجود المنحلي
 رواه احمد في نص يجب داود والمستدرك المرتب
 واحمد والنساي روي ا بخير خير الكل طفل رايا
 بمن ابيه المسلم الذي كلب وبين ام لفره اذا غلب
 فقال الام فقال لها دك هداك في الجلال للبر مشاد
 فرجع الطفل اذا الى اسيه والحالم استدر له المحتجب
 والدارقطني روى الام به احق مالم يفصل عن شربه
 ولعلي في الصبي تحادشه وجعفر وزندان هار شه
 في سنه حرمه ومنه الخاله بالام في الحضانة الى حاله
 وروى ابي داود والمستدرك والرمذي لفظه الذي حكمي
 عن النبي قالت ستفان من ثره مما ابو عثمه قدام حره
 ثم اراد اخذه من اولاده مخير المختار فيه ولله

ما صار ما قال فيه المصطفى
 ما لام اولي من اولي بها
 لم الجديد بعد من اليوالده
 لامها من مد ليات بفسا
 ثم لام والد الح كذا
 وبعد من خاله فالح كاله
 رمت اخت اوان مقدمه
 ومنه اخت الابوس والي
 ولا ب على ذوات الامهات
 وخالة وعمه من الاب
 مع سقوط جرة ليست برث
 ليست حالة له وذا ثبتت
 قولد العم على القول الصحيح
 لمشتطاة بل لمن تعينت
 وفرد ارث مع حرمة
 يمنع من لا يحرم المحرم
 يبدى بالام فنام الا لام

دبر

وقيل اولي منه في دي الح كاله
 والاصل اولي من ذوي الكواشي
 اولي فلاشي والام فتراع
 والجيد للام هنا لا حنبلي
 والسنانعي هكذا قد علكه
 وليس للفقن ولا الفساق
 ولا على المسلم الذي لم يرد
 غير ابر الكامل وجد اشيع
 ور الرضيع شرطها ان يرضع
 وحضنت من زال عنها منعها
 غريبة هل من شرطها ان
 في الحر والحر او اشترطه ان
 ومهما بالستر ايضا يفتني
 من يديه الطفل حتما يستر
 وفي فتاوى النوروي لست شرط
 ضابط الام لها التفتدم
 كما اذ لم تطل الحسرة

اخت لام وعموم الح كاله
 والفقر عند العقد لا حاشي
 ومشمل عند النواوي دوام
 عند النواوي فقيه المذهب
 وفي المهرات ابا ان المسلم
 حق ولا المحنون باساق
 ومن عليها عقد زوجها سفد
 او موعده وابن اخيه في الاصح
 على الهوى وفرق منع
 وحده لمنع ام فروعها
 زوال الحر سفد مد حاض
 ومن اللب طخله لمن يسعي
 وحاض تحت مسق غسوقا
 وفي الدعوى والنزاع مشرع
 ثبوت الاسميان بالذي اشرط
 سوى يمان مالاب المفتدم
 او منعها ذلك بالسويته

مصفا

وحسن الام بأم السول
 هي به اول وان لم يعتق
 وخسر الاسلام فيه والده
 اول فراق سفر من بلده
 وخص من كاحها الخالعه
 فذلك بالتوايح ليست تمتنع
 ومن اقرت في مقدم الزمن
 وفي استطلاع لبن نوع اختلاف
 وضرب المولود بالمجنونه
 والمرض الحادث بل فيه الحق
 لم فعل فيه والذي فيه الخبه
 وفي البيوع قد مضى حكم العبي
 ثم شة الخبير الممسك
 واعتبر العقبة ان يكون فيه
 وكان عند من اراد ممتعا
 او حين اوراق او الفسوف فقط
 كان يترك خبير مما وصفه
 اذ امكن بالله قبل السيد
 مالم يزوجه غير زوج مشفق
 اذ هو ماموز ولا نفعانده
 او لمحت عرف قرب ولده
 على حضانه لسبق الواقعه
 وحققا بالعقد بعد مامنع
 بالرق في الاصح لاداة تمت
 والظاهر الممنوع لفقد الاختلاف
 لتقصها بالصفه المنكحونه
 بذاك مثل سقام استحق
 عدم الامتناع فيما اتجه
 والمرض الموجود ايضا علما
 عند افتراق ابوي من مبروا
 صبطا وعلم باختيار صطفيه
 مالم يلق قبحا الى الفخر انتمسا
 او نكحت بحق ذي العوض سقط
 لذا الاصح في زيادة الصفه

دعز

وعند فقد الأب خير رده بين
 لذا الخ او عمة اي معها
 ولجربان في ابن عم وهي ثوب
 ومن اب او خالة او اخيه
 وحسب خيرا صعبا استعاد
 الا اذا ما التز النسب لا
 وصاحب الحاوي الكبير والامام
 فان اراد ذلك اياه لسم
 وتمنع الامه ولا تمنعها
 مكث طويل وبمؤنة فقرو
 والام اولى بها ان مرضها
 فان راها ذكرا ليل الخص
 لا لب يئبله او ملتب
 وعند ما الانثى لا اعاده
 اما اذا اضر بها ما لا فترع
 وسفر الحاجة ليه من اقام
 والاب في سفر نقله اخص
 أم وجد لوضوح الشبهين
 وقيل عنه الام لن منعها
 سوى الامهات وهو عنهم نفي
 ان قد ما عليه قبل وقت
 حول للثاني فان عاد ليغاد
 مالم اولى بالذي ما عفا
 قاله جميع ما يراه يستدام
 تمنع ان يزور بالمسالم
 من الدخول حيث لا يتبعوها
 من بعد ايام بغزق استقر
 في بيته او ستم ان ارتض
 والاب بالنظر بالطفل اخص
 او حرفة على اختلاف الرتب
 لكن يزور اب بالعماده
 او لا قام ويقال ما فترع
 احق بالمميز الذي استقام
 بشرط امنه وموضع لخص

مأراه

فصل ومن مساكنه الضرورية
 كذا ان عم ومن الانثى من
فصل على المولى كفاية الوقت
 فمعه مسل هذه ان له
 وسهام خول لهم وهم
 بل من كعامل وما يلبسون
 وفيها اذا اتى احدكم
 باكل او بلبسة او لهنتين
 ومهما في النار انثى عديت
 وهي بانفاق الغريب ما كفى
 ومن تكون زمينا واعمي
 وام فرعه وفيه المعشر
 وادهم ولسوة وما كفا
 وماله من مؤن والمأفي
 وحالة المولى اذا استراعى
 كان يتحل سيد العبد علب
 وسند البغضيل في الجوارك
 محارم التخصص كالاصل الصافية
 لن باخذ انسه لا مستغ
 بعه ولسوة مما يلبس
 ولحبيب ما لا يطوق عماله
 اخوانكم فلا تحل ظلمهم
 ما لولهم محتم وتلبسون
 مملوله ما لم فعند لم
 بدفعه المولى الى احدى الجهتين
 في هرة بظلمها بعد ست
 وينفق المولى على من ضعف
 ومن الى توجير مولا ينجي
 غالب قوتها هل قهر بعين
 سائر عورة وان به الكسفي
 لحارة على الاصح مسانخي
 من فاقه او من غنا سراخي
 روعى فيه من الاصح ما غلب
 بين اولى الخزيمة والسراري

وهذا

وهكذا جميل وفادهم
 وسن ان ينيل ما تنقل
 يصنعه ومن ادام ولباس
 وياع سطا ماله القاعى على
 وعند مقتد المال في الفن امر
 لم على الارصاع تحب الاما
 وقيل حويله على مقامه
 وبعد ومته لذي المجاعة
 والحرة اخضت كحل التريه
 فليس لواحد ينقص على
 والفن لا يفعل ما لا يستكاع
 بحسب العادة من المنكار
 ورضاه بالحق رجه
 لا هنا اخذ خراج عيشه
 وعند الامتناع في الذي اكل
 لحقها من قبل ان تنتفى
 ومنعوا جلاب ماض السولا
 ومن لا ينفذ في المشايم
 به من خصوصها ما وصل
 وسقط اذا مضى لا التباس
 تدرج او بعد امر اض مدعلا
 بالعق او قتل الملك مستم
 الفرعه او غيره عند النما
 مالم يضرب النقص عن تمامه
 ان لم يفر بها الرضا عنه
 هي ووالله مستوي به
 ضرورة وما بزا دهم
 وانما العفة بالمستطاع
 والحكم فيه العرف واشتداد
 وهي عن الياس وضعا خارج
 من الوفاق كل يوم او سنة
 يوم مزالج او الذي وكل
 ومن سواها بسوى الحج الكسفي
 من لبن الحيوان فتد ولد

وصاحب له رهن مقدمته **عامة** روجه او جسد
 وغردى الروح من الاموال لا **كسبه** تخيعة على الولا
 والمسولى قال ترك المستطيع **عمارة** الايل كز له المستطيع
نعمته نلوه بركة الشجر **من** غير سقى فهو اهلال السجر
 للنهي عن اضاعة الاموال **والكثرة** منه فاهرا الاشغال
 اذ صرخوا كرامة الامانة **للمال** تنبذوا وذا الصانع
 جوابه الاهلاك بالاهمال **من** ماصد راحة من الحظر من
 اما الذى لا غير نفسه قد حصل **بالرمي** فى الماء مخظه اتصل
 ونسب العزير من الرهن الي **نهاية** الامام متولا بمجى لا
 من حذر ترك السقى للنبات **لنا** وعليه باستنبات
 والشع عز الدين قال من ملك **محرم** الاكل وادخل سلك
 وقوت واحد له به مستطاع **هل** طعم الحلال ما يستطاع
 او طعم المحذور والج ل امر **فيه** بدخ وسواه لستمر
 دل له وجه وليس خفى **وهو** الصواب اذ تبدل الخفى
 قال ومثله حصول ما كفى **احد** مصطرين وهو دواكنا
 ان الله يغيب نعمه را **وحص** شخص واحد اجهارا
 لعشش يومين وذا ال **الحال** ذرا د عليه المهلك

اجار

لم اجاب بوجوب قسمته **عليها** ولم يوفه بنسبته
 مال را ان خصص مفرا **لانه** يملكه شق العوصا
عند سبب يلزم ان سقى **للنخل** من راى قلب لا حفا
 وقيل بل يشوى لها دجاجة **من** زمن الشتاء عند الحاجة
 ودود متروا جب ان يطعم **ورق** توت وبه لن حرما
 بشميسه وتلك فى المثال **كمنقو** القمح المسال
 حتى اذا احرز ما لا جمعه **وكثرت** كنوزه مات معه
 ودودة القز لها مزاج **مستلطف** يملكه الا ذعاج
 فالرعد والفرق على الخامس **والمس** من الجيضر او النفاس **والمتى**
 زوى على نوعين او قسمين **وما** لم يمشا عرذ واسميين
 وسفنه كفن فى يومين **حتى** اذا دبت على رحلين
 واستبرك بل يلونها لوبين **حالت** لها جيشا لا يربين
 بلا سما ولا سامين **ومعه** بعد ليلتين
 مخزجت كحولة العنسان **وصنعت** بالنقش حاجمين
 بصره ضيل الحنبيين **لها** جناح سابع البردين
 ما عينا الا العرب الحن **ان** الردا حل للعينين
خاتمة من خادم العرس ما **لمن** دعه بندر من دما

وواجب الزكاة من جلس النجم من قبل تسليم امام ذي نعم
 وبلغه الشاهد في تحمله على قضاء سوى تحمله
 ادمر ذاهبا المبالا ذا من جدد المان فيه بعد ا
 فنيه من الاساس قطع ما الرجوع اجرة قد انقطع
 للز له رلوبة والنقطة الى انتقام امره للشفقة
 والحيو ان ادبعا والمستغير شفقة عند الحسين لا المعير
 كمال من المنان والافتق شفقة المالك با قسنا
 وذا به العمية اضاعة شمننا بالحكم على السترم
 اسمي الجزو الثالث من المنظومة في الفقه للشيخ العلامة
 است حال الدين الدمري للشيخ نعمة الله تعالى برحمة ورضوان
 معاني هذا الحو صلوه ان شاء الله تعالى
 على حاشية كتاب احكام الجراح المسلم من قباير النوب اذ عفو امن
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام الايمان الاطلاق على اشرك كل من سواه محمد سيد المرسلين
 وعلى آله وصحبه والبايعين
 سالته ولعم الوكيل
 معاني هذا الحو صلوه ان شاء الله تعالى

